الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجيلالي اليابس - سيدي بلعباس-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
- 19 مارس 1962 -

المصلحة: أمانة المكتبة

الرقم:11/م.ك.ح.ع.س/2026 التاريخ: 2026/06/17

وصـــل إستـــــــلام المطبوعة

أنـا الممضـي أسفله مسؤول مكتبـة كليـة الحقـوق والعلـوم السياسـية أصـرح فـي هـذا اليوم **2026/06/17** بأنني استلمت المــطبوعة (**نسختين**) مرفقة بـ (**CD**) تحت العنوان التالي :

محاضرت في مقياس منهجية البحث العلمي موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون الأعمال .

من طـرف الأســـتاذ(ة) : **صنور فاطمة الزهرة** .

مسؤول المكتبة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية (19 مارس 1962)
نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية
رقم: /2025

مستخرج من محضر المجلس العلمي للكلية
المنعقد بتاريخ 2025/09/29

بناءا على طلب المصادقة على تقارير كل من الأستاذ الدكتور **صمود سيد أحمد** والأستاذة الدكتورة **صابونجي نادية** من جامعة سيدي بلعباس والأستاذ الدكتور **مغربي قويدر** من جامعة سعيدة كخبراء لمطبوعة الجامعية للدكتورة **صنور فاطمة الزهرة** والموسومة بـ «**منهجية البحث العلمي**»، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر **تخصص** قانون الأعمال.

بعد الإطلاع على تقارير الخبرة التي أكدت على قابلية المطبوعة لتكون مرجع يعتمد عليه الطالب في مساره البيداغوجي.

بعد المناقشة والمداولة أبدى المجلس العلمي رأيه **بالموافقة** على المصادقة على تقارير الخبرة واعتمادها كمطبوعة جامعية.

حرر بسيدي بلعباس في يوم **2025/09/29**

رئيسة جلسة المجلس العلمي

أ. أدريس حوحة نجيبة

عميد الكلية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

19 مارس 1962

قسم الحقوق

مطبوعة بيداغوجية موسومة ب:

محاضرات في منهجية البحث العلمي

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر

تخصص قانون الأعمال

من إعداد الدكتورة :

- د. صنور فاطمة الزهرة

السنة الجامعية:2024-2025

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق
مكتبة البحث

مقدمة

إنّ إدراك الدول المتقدمة لأهمية البحث العلمي وتعظيم دوره الذي يؤديه في التقدم والتنمية، أولته الكثير من الاهتمام وقدمت له كل ما يحتاجه سواء ماديا أو معنويا، ذلك أنّ البحث العلمي يعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد والتطور، وممّا لا شكّ فيه أنّ دراسة منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية ركيزة أساسية لطلبة التدرج وما بعد التدرج، ولا يمكن الاستغناء عنها في أية مرحلة من مراحل البحث العلمي النظري أو التطبيقي.

كما أنّ أهمية البحث العلمي في الميدان القانوني شأنه في ذلك شأن العلوم النظرية والتطبيقية جميعا. وباعتبار أنّ المنهجية هي عمدة البحث العلمي فإنّ دراسة منهجية القانون من أهم الدّراسات التّي تعنى بتلقينها للطلبة الباحثين في مجال العلوم القانونية كونها تنشئ لدى الطالب الأسلوب والطريقة في التّعامل مع مختلف الميادين التي يطرحها علم القانون، فالكتابة القانونية تتميز بتقنياتها الخاصة الّتي تفرضها طبيعة القانون كعلم يتطلب التعامل معه وصياغته بدقة وحذر شديدين، وهذا ينطبق على إنجاز البحوث لنيل شهادة الماستر والدكتوراه.

وتبعا لذلك فإنّ الطلبة الجامعيين في ميدان العلوم القانونية بحاجة ماسة إلى مناهج البحث العلمي، دعما لبحوثهم العلمية، حتّى يكون هؤلاء الطلبة ملمين بالخطوات الأساسية في البحث العلمي وبشروط التوثيق والاقتباس، وكيفية وضع مقومات البناء والتركيب، وذلك حتى يتسنى لهم الوصول إلى نتائج وحلول وحقائق علمية بطرق موضوعية منظمة ودقيقة.

لا شكّ أنّ تدريس هذا المقياس جعلنا ندرك حاجة طلاب الماستر لمثل هذه المطبوعة، حتى تساعدهم في إعداد مذكرات تخرجهم.

تحتوي هذه المطبوعة الجامعية على مجموعة من المحاضرات حول منهجية إعداد البحوث العلمية، وهي موجهة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص :قانون الأعمال .

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
قسم الحقوق
كلية الحقوق و العلوم السياسية

وبناء على ذلك اقتضت دراسة هذا المقياس التقسيم الآتي:

القسم الأول: خطوات ومراحل إعداد البحث العلمي

- **المحور الأول:** مفاهيم عامة حول العلم والمنهج وعلم المناهج.
- **المحور الثاني:** ماهية البحث العلمي.
- **المحور الثالث:** منهجية إعداد البحوث العلمية.
- **المحور الرابع:** الجوانب الشكلية والتنظيمية لإخراج البحث العلمي في شكله النهائي.

القسم الثاني: تقنيات اعداد البحث العلمي

- **المحور الأول: يتناول بالدراسة:**
- تقديم الاستشارة القانونية.
- التعليق على النصوص القانونية والفقهية.
- التعليق على حكم أو قرار قضائي.
- **المحور الثاني:** صياغة مذكرة استخلاصية.
- **المحور الثالث:** التحرير الإداري

مكتبة العلمية
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
قسم الحقوق
كلية الحقوق و العلوم السياسية

المحور الأول: مفاهيم عامة حول العلم والمنهج وعلم المناهج.

إنّ مسألة تحديد المفاهيم والمصطلحات الرئيسية المستعملة في الموضوع هي خطوة إجرائية تساعد القارئ منذ البداية على أن يعرف ماذا يقصد بهذا المفهوم أو ذاك، وعلى هذا الأساس سنحاول تحديد المفاهيم الأولية للمصطلحات التالية: العلم، المنهج، علم المناهج.

المبحث الأول: مفهوم العلم.

إنّ تحديد مفهوم العلم بدقة يستوجب تعريفه لغة واصطلاحا ثم بيان خصائصه وتمييزه عما يشابهه.

المطلب الأول: تعريف العلم وخصائصه.

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للعلم.

العلم لغة جمع علوم، أدرك الشيء بحقيقته، العلم: اليقين والمعرفة[1]، ويقصد بكلمة علم في اللغة إدراك الشيء بحقيقته وهو اليقين والمعرفة.

أمّا اصطلاحا فعرف عدة تعاريف من بينها:

«العلم هو المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والتجريب والدراسة والتي تقوم بفرض تحديد طبيعة وأصول ما تتم دراسته... والعلم فرع من فروع المعرفة أو الدراسة خصوصا ذلك المتعلق بتنسيق وترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج بواسطة التجارب والفروض»[2].

كما عُرف على أنّه: «ذلك الفرع من فروع الدّراسة الذي يرتبط بالمعرفة المنظمة تنظيما دقيقا بما يسمح باكتشاف العديد من الحقائق والمبادئ والقواعد ثم الربط بينها ربطاً محكماً وذلك بالأسلوب والمنهج العلمي توصلا للعديد من القوانين التي تحكمها»[3].

---

[1]- المنجد في اللغة والإعلام، 37، منشورات دار المشرق، بيروت، 1998، ص527.

[2]- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1994، ص 18-20.

[3]- زين بدر فراج، أصول البحث القانوني، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، لا 14.

فالملاحظ أنّ جلّ هذه التعريفات تدور حول حقيقة أنّ العلم هو جزء من المعرفة يتضمن الحقائق والمبادئ والقوانين والنظريات والمعلومات الثابتة والمنسقة والمصنفة لمعرفة واكتشاف الحقيقة بصورة قاطعة ويقينية.

ولمعرفة اصطلح العلم أكثر وجب تحديد خصائصه وتمييزه عما يشابهه من مصطلحات كالمعرفة والثقافة والفن.

الفرع الثاني :خصائص العلم.

يمتاز العلم بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

1-**التراكمية:** يقصد بها إضافة الجديد إلى القديم، فالعلم يشبه البناء الذي يتكون من طوابق، حيث تحل النظريات الجديدة محل النظريات القديمة كلما أثبت خطأها.

2-**التنظيم:** فالعلم هو تنظيم لطريقة تفكيرنا، ووجب على كل باحث في أي علم من العلوم بتنظيم وتصنيف المعطيات المتعددة لتسهيل التعامل معها لكي تفيده في بحثه.

3-**الموضوعية:** تثار هذه الخاصية في مجال العلوم الإنسانية بأكثر حدة، والمراد بها الابتعاد عن الذاتية، كما ينصرف مدلولها إلى القطعية مع الأحكام المسبقة والأفكار الشائعة.

4-**المنهجية:** فهذه الأخيرة ترتبط بالجانب الشكلي والإجرائي والموضوعي، فالنتائج التي يحققها العلم تأتي عن طريق مناهج علمية سواء لجمع المعلومات أو التحليل أو التفكير[4].

5-**الأمبريقية:** مصطلح الأمبيرقية يعبّر عن الخبرة والخبرة مصدرها الحواس وبالتالي فإنّ المعرفة الإنسانية تستمد شرعيتها من مرورها بهذه الحواس حتى تصبح بذلك قابلة

---

[4]- دحامنية علي، محاضرات في المنهجية، السنة الأولى، معهد الحقوق، المركز الجامعي بالوادي، 2009/2008، ص ص 9-10.

للتحقق من صحتها. فالأمبيريقية تدل على أنّ العلم يختص بدراسة العالم المحسوس فقط؛ سواء في اختيار المشكلة وجمع الحقائق أو تصنيف البيانات وتحليلها.

6-**السببية:** ذلك أنّه في العلم لكل ظاهرة سبب يسعى الباحث لاكتشافه ولا يمكن الوصول إلى الصدفة أو إلى التفسير الخرافي الاعتباطي.

7-**اليقين والدقة:** والمراد باليقين هو اليقين النّسبي، أمّا الدقة فالعلم لا يقبل الأحكام الجزافية بل وجب أن تصاغ بشكل دقيق، وأكثر ما يعبر عن الدقة هو الأرقام والجداول البيانية والإحصائيات والنّسب المئوية.

8-**التجريد والحتمية:** يقصد بالتجريد أنّ النتائج المتوصل إليها لا تعني عناصر الظاهرة بحد ذاتهم ولكن قد تنطبق على كل عنصر يحمل نفس المواصفات. أمّا الحتمية فالمراد بها أن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج.

المطلب الثاني: تمييز العلم عما يشابهه.

توجد بعض المصطلحات التي تقترب من اصطلاح العلم وتكاد تختلط به مثل: المعرفة والثقافة والفن، ولذلك وجب التمييز بينها وبين مصطلح العلم؛ وذلك وفق الآتي:

الفرع الأول: التمييز بين العلم والمعرفة.

يقصد بالمعرفة «مجموعة من المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصوّرات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به»[5].

فالمعرفة أشمل وأوسع من العلم حدودا ومدلولاً، إلا أنّها أقل عمقا ودقة منه، إذ تتضمن المعرفة من حيث شموليتها المعارف العلمية وغير العلمية التي استطاع الإنسان جمعها باعتباره كائنا يفكر بحواسه وعقله، كقيامه بالتأمل والنّظر في بعض عناصر بيئته كالنّجوم

---

[5]- ليلى عبد الوهاب، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، أصول ومقدمات، المكتب الجامعي الحديث، 2000، لا 05.

مكتبة
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
قسم الحقوق
كلية الحقوق و العلوم السياسية

مثلاً ثمّ محاولة الإحاطة بها وفهم أسرارها[1]. وبالتالي فمنطلق التمييز بينهما يقوم على أساس المنهج وأساليب التفكير التي تتبع في تحصيل المعارف.

الفرع الثاني: التمييز بين العلم والثقافة.

تُعرف الثقافة على أنّها أنماط وعادات سلوكية ومعارف وقيم واتجاهات اجتماعية ومعتقدات وأنماط تفكير ومعاملات ومعايير يشترك فيها أفراد جيل معين ثم تنقلها الأجيال بواسطة التواصل الحضاري. فمن خلال هذا التعريف يتضح بأنّ الثقافة أوسع من العلم والعلم عنصر فيها ولكننه الأكثر فعالية بين عناصرها.

الفرع الثالث: التمييز بين الفن والعلم.

يُعرف الفن على أنّه المهارة الإنسانية والمقدرة على الابتكار والإبداع والخلق. ويمكن التمييز بين العلم والفن من خلال النقاط التالية:

1-**من حيث التراكمية:** الفن لا يتراكم فهو يسير على خط أفقي؛ ذلك أنّه يمكن أن نتذوق الشعر القديم واللوحات الفنية السابقة أكثر من الأعمال المعاصرة، فالجديد في الفن لا يلغي القديم بخلاف العلم الذي يمتاز بالتراكمية حيث يلغي الجديد منه القديم.

2-**من حيث الموضوع:** يتميز الفن بالذاتية إذ يهتم ببصمة الفنان بخلاف العلم الذي يمتاز بالموضوعية.

3-من حيث الهدف: طابع الفن تطبيقي ذلك أنه يهدف إلى تحقيق أعلى درجة من حسن التطبيق وإظهار المهارات الشخصية بينما طابع العلم نظري حيث يهدف إلى الاكتشاف والتفسير والتنبؤ والضبط والتحكم.

---

[1]- زين بدر فراج، المرجع السابق، لا 14.

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
قسم الحقوق
كلية الحقوق و العلوم السياسية
مكتبة

المبحث الثاني :مفهوم المنهج وعلم المناهج.

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف مصطلح منهج أو مناهج في المطلب الأول وإلى تعريف مصطلح علم المناهج ثم بيان أسس اختيار المنهج.

المنهج لغة مشتقة من كلمة منهج METHODE «من فعل نهج وأصلها لاتيني يوناني وتعني البحث والنظر والمعرفة عند أفلاطون، والكلمة بالعربية ترجمة لكلمة METHOD بالانجليزية التي تعني طريقة أو نظام[1]. والمنهج هو الطريق البين إلى الحق في أيسر سبله وذكرها القرآن الكريم بصيغة منهاج في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾[2].

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للمنهج.

عرفه الدكتور عبد الرحمن بدوي بأنه: «الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة»[3]. ولا يمكن الإلمام بمعنى المنهج دون تمييزه من اصطلاح المنهجية في البحث العلمي، فإذا كان المنهج في التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون، فالمنهجية هي: «ذلك العلم الذي يبين كيف يجب أن يقوم الباحث ببحثه، أو هي الطريقة التي يجب أن يسلكها الباحث منذ عزمه على البحث وتحديد موضوعه وحتى الانتهاء منه، أو هي مجموعة الإرشادات والوسائل والتقنيات التي تساعده في بحثه»[4]. وعليه فالمنهج جزء من المنهجية التي هي أشمل منه.

---

[1]- إبراهيم أبراش، البحث الاجتماعي، قضاياه، مناهجه، إجراءاته، منشورات كلية الحقوق، مراكش، سلسلة الكتب، العدد 10، 1999، ص 44.

[2]- سورة المائدة، الآية 48.

[3]- عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ط3، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص 05.

[4]- عبد الله العسكري، منهجية البحث في العلوم الدقيقة، ط2، دار النمير، سوريا، 2004، ص 10.

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
قسم الحقوق
مكتبة العلوم

المطلب الثاني: تعريف علم المناهج.

علم المناهج هو العلم الّذي يبحث في وسائل وصول العلم إلى الحقيقة، وعرّفه عمار عوابدي على أنه: «العلم الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون للوصول إلى الحقيقة، وذلك بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة والتي تحكم وتنظم سير العقل وتحدد عملياته حتى تصل إلى نتائج معلومة»[1].

ورغم اختلاف مناهج العلوم تبعا لاختلاف ميادينها فإن هذه المناهج كلها تشكل وحدة للعقل الإنساني، ويثير الباحثون والمتخصصون إشكالية الفصل أو عدم الفصل بين المناهج العلمية في مجال البحوث العلمية غير أنه وإن كان يجب التسليم بعدم إمكان الفصل بين المناهج إلا أنه لا يمكن تقسيمها من أجل دراستها فقط، كما أنّ هذه المناهج تختلف باختلاف الظواهر المدروسة، وما يصلح منها لدراسة ظاهرة قد لا يصلح لدراسة غيرها من الظواهر لاختلافها من حيث موضوعها وخصائصها، إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية دراسة ظاهرة واحدة بأكثر من منهج مع ضرورة تكييف ذلك مع غايات البحث الخاصة والقدرات الخاصة بالباحث

المطلب الثالث :أسس اختيار منهج البحث.

إنّ مسألة تحديد المنهج المتبع في الدّراسة يتطلب بعض الأسس نوجزها فيما يلي[2]:

1. القدرة على الإفادة من المنهج المختار بحيث يمكن حل مشكلة البحث بدقة بإتباع ذلك المنهج، وعليه لا يمكن اعتبار المنهج هدف في حد ذاته وإنما هو مجرد وسيلة لتحقيق الهدف أو الغرض.

---

[1]– عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 147.

[2]– أحمد بدر، المرجع السابق، ص 245.

2. تخطيط الباحث المسبق للخطوات التي سيقوم بها للتقدم نحو حل مشكلة بحثه، على الرغم من أن الباحث قد يجري تغييرات أو إضافات في طريقة البحث التي يتبعها نتيجة لاكتشافه المزيد من الدلة مع تقدمه في الدّراسة.
3. أنّ اختيار الباحث لمنهج معين يجب أن يكون كامل الوضوح في ذهنه وأن يكون هذا المنهج محددا في تفاصيله بحيث يكون الباحث مستعدا لشرح هذه الخطة لأي شخص آخر في سهولة ويسر.
4. ضرورة استخدام المبادئ العلمية المبنية على الموضوعية والإدراك السليم لا البداهة والتخمين أو التجربة العابرة، والمنهج العلمي لا يصلح للعلوم الطبيعية فحسب بل يصلح كذلك للعلوم الاجتماعية والإنسانية عموما والعلوم القانونية خصوصا إذا استطعنا استبعاد العوامل الذاتية والتركيز على الظواهر والعوامل الموضوعية.

المحور الثاني: ماهية البحث العلمي.

إنّ دراسة موضوع البحث العلمي يتطلب منا بيان مفهومه في المبحث الأول وبيان أدواته في المبحث الثاني.

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي.

لتحديد مفهوم البحث العلمي يتعين علينا التطرق إلى النقاط التالية:

تعريف البحث العلمي وخصائصه في المطلب الأول، أهمية البحث العلمي في المطلب الثاني، وإلى أنواع البحث العلمي في المطلب الثالث.

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي وخصائصه.

الفرع الأوّل: تعريف البحث العلمي.

البحث لغة: الطلب والتفتيش، والبحث جمع أبحاث وبحوث بمعنى التمحيص والتفتيش في موضوع ما وفي المسائل المتعلقة به، و منه البحث العلمي[1].

أما اصطلاحا: هناك عدة تعريفات نذكر منها؛

البحث استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها مستقبلاً. كما عُرّف على أنه وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة[2].

وهناك من عرّفه بأنّه الطريق أو الأسلوب الذي يتبعه أو يسلكه الباحث لدراسة مشكلة معينة في أي فرع من فروع المعرفة، وفي أي ميدان من ميادين العلوم النظرية والعملية[3].

الملاحظ على هذه التعريفات أنّها تدور كلها حول أنّ البحث وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث لغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا على أن يتبع خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات.

كما يمكن استخلاص بعض الشروط الموضوعية للبحث العلمي من تعريفاته السابقة نوجزها فيما يلي:

- ضرورة وجود مشكلة تستدعي البحث عن حل لها؛
- ضرورة توفر الأدلة التي تحتوي على الحقائق والتحليل الدقيق لها وتصنيفها؛

---

[1]- لويس معلوف، المنجد في اللغة والإعلام، ط37، منشورات دار المشرق، لبنان، 1998، ص 27.

[2]- أحمد بدر، المرجع السابق، ص 20.

[3]- محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية، د ط، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د ت ن، ص 15.

- ضرورة استخدام العقل والمنطق لترتيب الدليل في حجج وإثباتات؛
- الموضوعية وعدم التعصب للرأي وقبول النتائج التي تنتج عن الأدلة؛
- الحل المحدد وهو الإجابة النهائية عن المشكلة وتكون في شكل تعميم.

الفرع الثاني : خصائص البحث العلمي.

يتميز البحث العلمي بمجموعة من الخصائص الواجب توفرها، وذلك بغية تحقيق الأهداف المرجوة من البحث، وانطلاقا من التعاريف السابقة يمكن استنتاج جملة من الخصائص والسمات نوجزها فيما يلي:

1. **البحث العلمي عملية منظمة ومضبوطة:** أي أن البحث العلمي نشاط عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطط، حيث أن المشكلات والفروض والملاحظات والتجارب والنظريات والقوانين قد تحققت واكتشفت بواسطة جهود عقلية منظمة ومهيأة جدا لذلك، وليست وليدة الصدفة أو الأعمال الارتجالية، وتحقق هذه الخاصية للبحث العلمي عامل الثقة الكاملة في نتائجه[4].
2. **البحث العلمي عملية حركية تجديدية:** أي أن البحث العلمي موجه لتعديل أو إثراء المعرفة الإنسانية فهو الكفيل بتحقيق خاصية التراكمية التي يمتاز بها العلم، حتى وإن لم يأت بالجديد يكفي أن يجمع المعارف السابقة ويفسرها بشكل تصبح فيه أكثر وضوحا[5].
3. **البحث العلمي عام ومعمم:** ذلك أن المعلومات والمعارف لا تكتسب الطبيعة والصفة العلمية إلا إذا كانت بحوث معممة وفي متناول أي شخص مثل الاكتشافات الطبية.

---

[4]- علي دحامنية، المرجع السابق، ص 15.

[5]- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 40.

4. **البحث العلمي بحث تفسيري:** ذلك أنه يستخدم المعرفة العلمية لتفسير الظواهر والأمور والأشياء بواسطة مجموعات من المفاهيم المرتبطة تسمى النظريات.

إضافة إلى هذه الخصائص يمتاز البحث العلمي بصفات أخرى منها:

- **الأصالة:** وجب ضرورة توفر الأصالة في الموضوع والعبارات ثم أصالة المراجع والمصادر وهي مسألة نسبية تختلف حسب نوع البحث (ليسانس- ماستر- دكتوراه).
- **الموضوعية:** يشترط الابتعاد عن الذاتية وضرورة قبول النتائج المتوصل إليها منطقيا وإن كانت مخالفة لآرائه وتوجيهاته.
- **المنهجية:** ضرورة إعداد البحث العلمي وفقا للمنهجية العلمية في إعداد البحوث.

المطلب الثاني: أهمية البحث العلمي.

تكمن أهمية البحث العلمي عموما والبحث القانوني خصوصا في عدة وجوه أهمها:

- يولد لدى الباحث الشعور بالحماس والرغبة الملحة في المعرفة والاكتشاف، كما يساعد على التوصل للحقائق التي تستند على أدلة واضحة.
- يفتح للباحث آفاقا معرفية جديدة تساهم في تحسين مهاراته الفكرية والثقافية والاجتماعية، كما يتيح له فرصة الحصول على الدرجات العلمية.
- الكشف عن بعض الحقائق بغية تطوير الواقع القانوني ومن ثم تطوير الواقع الاجتماعي.
- التعوّد على استخدام الوثائق والكتب ومصادر المعلومات والربط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة.

المطلب الثالث: أنواع البحث العلمي.

إن البحث العلمي يختلف باختلاف طبيعة العلم الّذي يدرسه، وكذا المشكلة التي يتناولها، فإنجاز البحوث في العلوم الطبيعية يختلف عن العلوم الإنسانية ومنها العلوم القانونية، لذلك قسّم الفقه البحوث العلمية لعدة تقسيمات وفق عدة معايير.

فقد تصنف حسب طبيعتها ودوافع البحث إلى بحوث أساسية (نظرية) وبحوث تطبيقية، وقد تصنف حسب طبيعة الموضوع إلى بحوث اجتماعية، قانونية، تاريخية ...، ويمكن تصنيفها على أساس النشاط إلى بحوث تقنية استكشافية أو بحوث تفسيرية نقدية أو كاملة أو استطلاعية أو بحوث وصفية أو بحوث تجريبية، كما أن هناك من يصنفها من حيث مناهجها إلى بحوث وثائقية وبحوث ميدانية وأخرى تجريبية، ومن حيث تنفيذها إلى بحوث أكاديمية وغير أكاديمية[6].

وسنتعرض في هذا المطلب إلى أهم التقسيمات وفق الآتي:

الفرع الأول: تقسيم البحوث على أساس الطبيعة ودوافع أو غرض البحث.

ينقسم البحث على هذا الأساس إلى بحوث أساسية (نظرية)، وبحوث تطبيقية.

أ- **البحوث الأساسية (النظرية):** هي البحوث التي تكشف عن الحقائق والمبادئ والنظريات والقوانين العلمية الجديدة التي يمكن أن تساهم في نمو المعرفة البشرية في مجال معين.

ب- **البحوث التطبيقية:** هي البحوث التي تعالج مشكلات قائمة لدى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية بعد تحديد المشكلات والتأكد من صحة ودقة مسبباتها ومحاولة علاجها وصولا إلى نتائج وتوصيات تساهم في التخفيف من حدة هذه المشكلات. مثل أبحاث التسويق التي تجريها الشركات، وأبحاث منظمة الصحة العالمية... الخ.

---

[6]- عامر قنديلي، البحث العلمي واستخدام المصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، د ط، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2008، ص ص 57- 61.

وهذا ما يظهر العلاقة التكاملية بين البحوث النظرية والتطبيقية، فهذه الأخيرة غالبا ما تعتمد على البحوث النظرية في بناء فرضياتها، كما أن البحوث النظرية هي الأخرى تستفيد وبشكل مباشر من النتائج التي تتوصل إليها الدراسات والبحوث التطبيقية.

الفرع الثاني: تقسيم البحوث على أساس النشاط.

ينقسم البحث العلمي على أساس النشاط إلى عدة أنواع نوجزها فيما يلي:

أ- **البحث التنقيبي الاستكشافي:** ويتضمن هذا النّوع من البحوث التنقيب عن حقائق معينة دون محاولة التعميم أو استخدام هذه الحقائق في حل مشكلة معينة[7]. مثال ذلك الطبيب الذي يبحث عن فعالية دواء معين.

ب- **البحث التفسيري النقدي:** ويعتمد هذا البحث على مناقشة وتفسير الأفكار ونقدها والتوصل إلى نتيجة تكون غالبا الرأي الراجح بين الآراء المتضاربة، فلا تهدف هذه البحوث إلى الاكتشاف وإنّما يهدف إلى النقد والتفسير.

ج-**البحث الكامل:** وهو البحث الّذي يهدف إلى حل المشاكل حلاً كاملاً وشاملاً ويستهدف وضع قوانين وتعليمات بعد التنقيب الدقيق والشامل لجميع الحقائق المتعلقة بالموضوع ثم القيام بتفسير وتحليل الأدلة والحجج التي يتم التوصل إليها، فهذا البحث يجمع بين النّوعين السابقين من البحوث (التنقيبي والتفسيري النقدي)، كما أنّه يستخدم أسلوب التعمق والشمولية والتعميم.

د- **البحث العلمي الاستطلاعي:** وهو ذلك البحث الّذي يستهدف التعرّف على المشكلة فقط، ويتم استعمال هذا البحث عندما تكون المعلومات أو المعارف المتحصل عليها

---

[7]- أحمد بدر، المرجع السابق، ص 23.

حول المشكلة ضئيلة، وعادة ما يكون هذا النّوع من البحوث تمهيدا لبحوث أخرى تسعى لإيجاد حل لتلك المشكلة الجديدة[8].

هـ- **البحث الوصفي الشخصي:** وهو البحث الّذي يستهدف تحديد سمات وصفات وخصائص ومقومات ظاهرة معينة تحديدا كميا وكيفيا بحيث يسهل التعرف عليها فيما بعد ومقارنتها بباقي الظواهر والأشياء[9].

و- **البحث التجريبي:** وهو البحث الّذي يقوم على أساس الملاحظة والتجارب لإثبات صحة الفرضيات، وذلك باستخدام قوانين علمية عامة[10]. ويستعمل هذا النوع من البحوث في مجال العلوم الطبيعية والتقنية.

الفرع الثالث: تقسيم البحوث على أساس الاستعمال.

ينقسم البحث العلمي على أساس الاستعمال إلى ما يلي[11]:

أ- **المقال (البحث القصير):** وهو البحث الّذي يقوم به الباحث في طور الليسانس والماستر بناء على طلب أساتذته في مختلف المقاييس، والهدف منه تدريب الطالب على تنظيم أفكاره وعرضها بصورة سليمة وعلى استخدام المكتبة ومراجعها ومصادرها، وصفحات هذا البحث لا تتجاوز العشرة.

ب- **مذكرة التخرج (مشروع البحث):** ويعتبر هذا النوع من البحوث بحثا تمهيديا أو تجريبيا للطالب يطلع من خلال إنجازه على طرق ومناهج البحث والأسلوب العلمي

---

[8]- جيدير مانيو، منهجية البحث، تنسيق: محمد عبد النبي السيد غانم، د ط، د د ن، د ب ن، د ت ن، ص 26.

[9]- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 44.

[10]- أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، ط3، د د ن، د ب ن، 2015، ص 32.

[11]- عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني أصول إعداد البحوث والرسائل الجامعية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2012، ص 17.

في الكتابة، ولا يُرجى من هذا البحث أن يأتي الطالب بشيء جديد، فالغرض منه تدريب الطالب على اختيار موضوع البحث وتحديد الإشكالية واختيار الأدوات المناسبة للبحث بالضافة إلى تدريبه على طرق الترتيب والتفكير المنطقي السليم.

ج-**الرسالة أو المذكرة:** وهو بحث للحصول على شهادة الماستر، ويعتبر الخطوة الثانية في البحوث الجامعية في إطار الصلح الجديد، وهي أكبر درجة وحجما من المذكرة وأكثر عمقا من حيث البحث، وتكون تحت إشراف أحد الأساتذة ليمكنه ذلك من التحضير للدكتوراه، وتناقش أمام لجنة من الأساتذة، وتهدف إلى حصول الطالب على تجارب في البحث.

د- **الأطروحة:** هي بحث علمي أعلى درجة من الرسالة، يهدف للحصول على درجة الدكتوراه، ويهدف إلى ابتكار جديد أو إعادة صياغة لموضوع سابق اعتمادا على أفكار جديدة في البحث، ويفوق عدد صفحاتها مائتي (200) صفحة، تناقش أمام لجنة من الأساتذة المتخصصين في موضوع البحث وبصفة علنية.

وتختلف الأطروحة عن الرسالة في أن الجديد الذي تضيفه للمعرفة والعلم يجب أن يكون أوضح وأقوى وأعمق وأدق وأن يكون على مستوى أعلى وقد يمتد الزمن بالبحث لسنوات، وتعتمد على مراجع أوسع وتحتاج إلى براعة في التحليل وتنظيم المادة العلمية.

وهذه هي أهم تقسيمات للبحوث بصفة نسبية ومرنة، ويمكن القول أن جل أنواع البحوث العلمية تتكامل للاضطلاع بأبحاث علمية كاملة وشاملة وقوية.

المبحث الثاني: أدوات البحث العلمي.

تتطلب عملية البحث العلمي في مختلف المجالات مجموعة من الأدوات يجب احترامها وإتباعها حتى يتمكن الباحث من إعداده وإنجازه بصورة سليمة وناجحة وفعالة.

يقصد بأدوات البحث العلمي مجموعة الوسائل والطرق والأساليب والإجراءات المختلفة التي يعتمد عليها في الحصول على المعلومات والبيانات اللزمة لإتمام وإنجاز بحث حول مشكلة معينة. وممّا لا شك فيه أنّ طبيعة الموضوع أو المشكلة هي التي تحدد حجم ونوعية وطبيعة أدوات البحث اللازمة لإنجاز البحث، كما أن براعة الباحث يلعب دورا هاما في تحديد كيفية استخدام أدوات البحث العلمي.

مع الإشارة إلى أنّه ليس هناك تصنيف موحد لأدوات البحث، ويمكن فيما يلي أن نورد بعض الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات كالآتي:

المطلب الأول: العينة.

هي عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدّراسة يتم اختيارها بطريقة معينة وإجراء الدّراسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدّراسة الأصلي، أي ذلك الجزء من مجتمع البحث والّذي سيرتكز حوله البحث.

ولتكوين العينات لا بد للباحث من أن يحدد المجتمع الأصلي بدقة، وأن يعدّ قائمة كاملة ودقيقة بمفردات هذا المجتمع الأصلي، ثم يأخذ مفردات مماثلة من القائمة وفي الأخير وجب أن يحصل على عينة كبيرة نسبيا أي بدرجة تكفي لتمثيل خصائص المجتمع الأصلي[12].

ويشترط أن تتوفر في العينة الشروط التالية:

1. يجب أن تكون وحدات المجتمع المدروس متجانسة؛
2. أن تكون العينة كبيرة بحيث تفي بالغرض من الدّراسة؛
3. أن تحدد طريقة اختيار العينة مسبقا.

---

[12]– أحمد بدر، المرجع السابق، ص 324.

المطلب الثاني: الملاحظة

هي إحدى الوسائل المهمة في جمع البيانات والمعلومات، وهي توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر بغية الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر، و تبرز أهمية هذه الأداة في الدراسات الاجتماعية والنفسية وجميع المشكلات التي تتعلق بالسلوك الإنساني ومواقف الحياة الواقعية[13].

والملاحظة متعددة الأقسام منها المباشرة وغير المباشرة والملاحظة البسيطة والملاحظة المنتظمة.

المطلب الثالث: المقابلة.

هي أداة من أدوات جمع المعلومات، عبارة عن حوار وتفاعل لفظي شفوي يتم بين الباحث ومبحوثين في وقت واحد، لكن ليس بالضرورة في مكان واحد[14].

يقوم في الباحث بطرح التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات من قبل المبحوث؛ وذلك من خلال حوار لفظي أو على شكل استبيان لفظي، وقد يكون بين شخصين أو أكثر إمّا وجها لوجه أو من خلال وسائل العلم المرئية والبث المباشر عبر استخدام الأقمار الصناعية.

وتستخدم المقابلة كوسيلة لجمع المعلومات من طرف الباحثين والسياسيين وقضاة التحقيق ورؤساء المنظمات الإدارية والباحثين في مجال العلوم القانونية، فمقابلة رجال التشريع والقضاء تساهم في معرفة المشكلات العلمية التي تثيرها النّصوص القانونية المنظمة لموضوع

---

[13]- جيدير مانيو، المرجع السابق، ص 28.

[14]- عمار بوحوش، محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص ص 65-66.

أو مسألة من المسائل، لأنّ تنفيذ القاعدة القانونية وتحويلها من الإطار النّظري إلى الواقع الاجتماعي يتطلب الوقوف على آراء الفقهاء والقضاة والمحامين.

المطلب الرابع: الاستبيان (الاستقصاء).

يقصد بالاستبيان مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين عن طريق البريد الإلكتروني أو البريد التقليدي أو عن طريق الهاتف وإما باليد مباشرة، تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها وبواسطتها يمكن التوصل إلى حقائق جديدة عن الموضوع والتأكد من معلومات متعارف عليها لكنّها غير مدعمة بحقائق.

وأحسن طريقة للاستبيان هي أن يحمله بنفسه إلى الأشخاص ويسجل بنفسه الأجوبة والملاحظات التي تثري البحث[15]، ذلك أنّ المجيب يتوسع في بعض الأحيان في إجابته ويفيد الباحث أكثر ممّا كان يتوقع منه، والشيء الّذي يحصل في معظم الأحيان أنّ الباحث لا ينتبه إلى بعض الجوانب في الموضوع عند وضع الاستبيان والمجيبون هم من يلفتون انتباهه إلى تلك الثغرات فيتداركها في الحال.

ويستخدم الاستبيان في العلوم القانونية وينظم على شكل أسئلة متنوعة متعلقة بالبحث القانوني، بهدف تحديد الواقع القانوني وهو في حالة حركة اجتماعية، لأنّ معرفة الوقائع والمتغيرات الاجتماعية تسهل عملية تشريع قانون جديد أو تعديل قانون لم يعد يساير التطورات المستجدة.

بعد ملء الاستمارة من قبل عينة البحث يجري تحليلها واستخلاص النتائج والاقتراحات في ضوء الحقائق المقدمة.

---

[15]- عمار بوحوش، محمد محمود، المرجع السابق، ص ص 56-57.

وينبغي الإشارة إلى أنّ هناك إلى جانب هذه الأدوات العديد من الأدوات الأخرى التي ينبغي أن يختار الباحث من بينها الملائمة لمشكلة البحث المختارة من بينها: تحليل المحتوى، الأساليب الإسقاطية، أساليب القياس، الوسائل الإحصائية...

المحور الثالث: منهجية إعداد البحوث العلمية.

إنّ عملية إعداد البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية مثل بقية الفروع الأخرى، يخضع إلى طرق وإجراءات وأساليب علمية وعملية منطقية صارمة ودقيقة يجب احترامها والتقيد بها وإتباعها بدقة وعناية حتى يتمكن الباحث من إعداد بصمته وإنجازه بصورة سليمة وناجحة وفعالة.

وممّا لا شك فيه أنّ هذه الطرق والإجراءات من صميم تطبيقات علم المنهجية في مفهومها الواسع، كما تجب الإشارة إلى أنّ اصطلاح البحث العلمي يشمل كل التقارير العلمية المنهجية والموضوعية مثل مذكرات التخرج في طور الليسانس، رسائل الماستر، وأطاريح الدكتوراه وغيرها.

تتدرج عملية إعداد البحث العلمي بعدة مراحل متسلسلة ومتتابعة متكاملة ومتناسقة في تكوين وبناء البحث العلمي وإنجازه مع الإشارة إلى أنّ خطوات إعداد البحث العلمي تعتبر حجر الأساس في أي بناء علمي؛ لك أنّ التقيد بهذه المراحل بطريقة منظمة تعطي للنتيجة المقدمة المصداقية والثبات والصحة.

تشمل مراحل إعداد البحث العلمي ما يلي:

- مرحلة تحديد المشكلة واختيار الموضوع؛
- مرحلة جمع المادة العلمية (مرحلة البحث عن الوثائق العلمية وجمعها)؛

- مرحلة القراءة والتفكير؛
- مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع؛
- مرحلة جمع وتخزين المعلومات (مرحلة التدوين والتخزين)؛
- مرحلة الكتابة أو التحرير.

وسنعالج هذه المراحل بشيء من التفصيل في المباحث التالية:

المبحث الأول: مرحلة تحديد المشكلة واختيار الموضوع.

إنّ البحث العلمي يتمحور حول دراسة موضوع معين ومحاولة الإجابة عن إشكالية محددة، إذ يقوم الطالب أو الباحث بإنجازها للتوسع بالبحث في موضوع علمي مستفيدا من مكتسباته ومعارفه في مجال تخصصه العلمي، مع الإشارة إلى أنّ الطالب في مستوى الماستر لا يرتجى منه التأصيل لموضوع جديد أو معالجة وتقديم طرح جديد، بل هو فرصة للتعوّد على الالتزام بالصرامة العلمية والخطوات المنهجية.

ولعل مرحلة اختيار موضوع البحث تعدّ أكبر مشكلة تواجه الباحث، كما أنّها هي أهم خطوة، ذلك أنّها تساهم في جودة البحث. فالتوفيق في اختيار موضوع البحث هو نصف العمل والفشل فيه يعني ضياع جهود مبذولة.

وللتفصيل أكثر في هذه المرحلة وجب مناقشة النقاط التالية: المقصود بمشكلة البحث وتحديدها، طرق اختيار موضوع البحث، معايير وضوابط اختيار الموضوع؛ وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: المقصود بمشكلة البحث وكيفية تحديدها.

بقصد بمشكلة البحث التصور القبلي للموضوع وكيفية حله بتقديم تفسيرات وإجابات، وهناك من يعرفها على أنها انشغال فكري اجتماعي تتعلق باختيار فرضية أو مدى وجاهة

مقاربة أو إطار عمل تحليلي، أو عبارة عن موضوع يحيطه الغموض أو ظاهرة تحتاج إلى تفسير[16].

تنشأ مشكلة البحث نتيجة الملاحظة المباشرة للمحيط الخارجي أين تدفع الملاحظة إلى طرح تساؤلات حول أسباب حدوث الظاهرة أو الأزمة أو الخلاف، كما قد تنشأ نتيجة الاهتمامات الشخصية أو القانونية بموضوعات معينة، كما أنّ الباحث القانوني قد يكتشف موضوعات حساسة ومشكلات مثيرة تحتاج إلى دراسة وتفسير وتحليل؛ وذلك نتيجة لكثرة مطالعته الكتب القانونية والمجلات العلمية والرسائل والأطاريح ومختلف المناقشات في الندوات والملتقيات العلمية.

إنّ تحديد مشكلة البحث بتطلب من الباحث أن يسأل نفسه عدة أسئلة تتعلق بموضوع البحث قبل أن يشرع في القيام به، وتتلخص هذه الأسئلة في[17]:

- هل تستحوذ المشكلة على اهتمام الباحث ورغبته؟
- هل هي جديدة؟
- هل ستضيف هذه الدّراسة إلى المعرفة شيئا؟
- هل يستطيع الباحث القيام بالدّراسة المقترحة؟
- هل المشكلة نفسها صالحة للبحث والدّراسة؟
- هل سبق لباحث آخر أن قام بهذا البحث؟

وعند التحقق من هذه الأسئلة في ذهن الباحث والتأكد من توافر جميع الأدلة والبراهين على سلامة الموضوع وأهميته واستعداده للكتابة فيه، يمكن أن يفاتح أستاذه المشرف عليه،

---

[16]– حسام سلمان، محاضرات في مقياس منهجية إعداد مذكرة، مطبوعة بيداغوجية علمية، السنة الثانية ماستر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2021/2020، ص 33.

[17]– أحمد بدر، المرجع السابق، ص 90.

الّذي يوجهه إلى الطريق الصحيح ويزوده بالمعلومات الأساسية التي يحتاجها ويرشده إلى المقالات والكتب التي توجد فيها تلك المعلومات الهامة عن البحث[18].

يشترط في تحديد مشكلة البحث ما يلي[19]:

1. أن تكون ذات دلالة وأصالة؛
2. أن يمكن للباحث القيام بدراستها؛
3. أن يقيّم الباحث مشكلة البحث المقترحة على ضوء قدراته وتوفر المعلومات والمتطلبات المادية للمشروع والوقت المتاح؛
4. أن يدرس الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والزمنية التي تعيق إجراءات البحث.

كما أن هناك مجموعة من القواعد التي يجب على الباحث اتباعها عند تحديده لمشكلة البحث نذكر منها[20]:

1. ثقة الباحث من الموضوع المختار بحيث لا يكون غامضا أو عاما لدرجة كبيرة؛
2. ضرورة تمكين الباحث من جعل مشكلة البحث أكثر وضوحا، ولذلك يستحسن أن يصوغها في شكل سؤال؛
3. ضرورة وضع حدود لمشكلة البحث؛

---

[18]- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحث، ط9، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 32.

[19]- أحمد بدر، المرجع السابق، ص ص 47-53.

[20]- طلعت همام، سين وجيم عن مناهج البحث العلمي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984، ص ص 47-53.

4. عرض المصطلحات الخاصة الواجب استخدامها في الدّراسة، لتجنب سوء الفهم لبعض المصطلحات.

وعلى هذا الأساس فإنّ تحديد المشكلة من شأنه أن يوفر على الباحث الكثير من الجهد والوقت، كما أنّ هذه الضوابط التي التزم بها الباحث وجب أن تكون واضحة في البحث العلمي المقدم سواء كان رسالة ماستر أو أطروحة دكتوراه.

المطلب الثاني: طرق اختيار موضوع البحث.

إنّ اختيار موضوع البحث تكاد تنحصر في طريقتين: إمّا أن يختاره الباحث بنفسه أو أن يقترحه عليه المشرف.

الفرع الأول: اختيار موضوع البحث من طرف الباحث.

الأصل أنّ اختيار موضوع البحث يكون من اختصاص الباحث، وهذه هي الطريقة المثلى باعتبار أنّ الباحث هو المتخصص في موضوعه والمعايش لفكرته، وصاحب الميل والرغبة للخوض فيه؛ ذلك أنّه يجب على الباحث أن يشعر اتجاه موضوع بحثه بانفعال خاص؛ ونوع من الاهتمام الزائد حتى يكون ذلك دافعا له في الاستمرار ولو واجهته صعوبات أثناء إعداد البحث، كما يتوصل الباحث بهذا الانفعال إلى القراءة النقدية والتفكير العميق والإصرار العلمي لمعرفة حقيقة الأشياء، وهو شرط لاختيار أي موضوع للبحث[21].

يعدّ اختيار الموضوع من طرف الباحث من أسهل الطرق؛ ذلك أنّ الباحث حر في اختيار أي موضوع قانوني يتناسب وميوله واختصاصه، وغالبا ما يتم الاختيار استنادا إلى الثقافة القانونية للباحث وكثرة مطالعته حيث تتوفر لديه الخلفية العلمية عن موضوعه، فاختيار الباحث لموضوعه من شأنه أن يزيد من فرصة توفيقه ونجاحه؛ إذ سيهتم به اهتماما شخصيا، ويشعر بأنّه يعمل ويبحث في شيء خاص.

---

[21]- يوسف شباط، المرجع السابق، ص 60.

إلا أنّه يعاب على هذه الطريقة أنّ الموضوع المختار من طرف الباحث قد يكون أوسع ممّا يجب، وهذا ما يضطر الباحث إلى تغييره، مما يضيع على الباحث فرصة تكوين نظرية أو آراء جديدة، ولن يشعر الباحث بذلك إلا بعد استغراق وقت طويل في إعداد بحثه[22].

لذلك يشترط في الباحث أثناء اختياره لموضوع بحث معين أن يراعي ما يلي:

1. احترام التخصص العلمي فلا يمكن لباحث ماستر مثال تخصص القانون العقاري أن يختار بحثا أو موضوعا يتعلق بتخصص الأحوال الشخصية أو الملكية الفكرية.
2. الابتعاد عن المواضيع الواسعة جدا والمواضيع الضيقة جدا.
3. الابتعاد عن المواضيع ذات المقارنة الواسعة، وفي حال اختيار دراسة مقارنة وجب أن تكون في نطاق ضيق.
4. أن يكون الموضوع المختار من طرف الباحث ذو قيمة علمية.
5. أن يختار الباحث موضوعا يتوافق مع طاقته الفكرية والعلمية والمادية وكذلك الوقت المخصص لإنجاز هذه الدّراسة.
6. أن يختار أستاذا مشرفا متخصصا في الموضوع ليرشده ويوجهه إلى الطريق الصحيح ويزوده بالمعلومات التي يحتاجها.

الفرع الثاني: اختيار الموضوع من طرف المشرف.

قد لا يتمكن الباحث من اختيار موضوع البحث نتيجة انتهاء المدة الزمنية المحددة لتقديم المواضيع للإدارة أو عدم قدرتهم على الاختيار[23]. فهنا يعرض الأستاذ المشرف على الباحث موضوعا يراه جديرا بالبحث كون الأستاذ أكثر خبرة ود ياة من الباحث أو الطالب.

---

[22]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 12.

[23]- عبد الوهاب أبو سلمان، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، ط1، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، 1980، ص 40.

يعاب على هذه الطريقة أنّ في اختيار الموضوع من طرف المشرف قد يشكل خطرا على الباحث نفسه، الّذي قد يتعثر في مشواره البحثي، كون الموضوع المختار من طرف المشرف معقدا أو صعبا بالنّسبة لقدرات الباحث وإمكانياته العلمية أو أنّه لا يتفق مع ميوله ورغبته النفسية[24].

لعل أفضل طريقة لاختيار موضوع البحث أن يكون باتفاق بين طرفي البحث (المشرف والطالب)، بحيث يعرض الباحث موضوعه المختار على المشرف فيوافق عليه أو يدخل عليه بعض التعديلات أو الحالة العكسية، حيث يعرض المشرف موضوعا معينا على الباحث فيوافق هذا الأخير على هذا الموضوع بمطلق حريته.

الجدير بالذكر أنّه مهما كانت طريقة اختيار الموضوع – سواء من المشرف أو الباحث– فإنّ عملية تسجيل البحث خطوة شكلية إجرائية جوهرية وضرورية قصد التمكن من ضبط عدد المسجلين والمناقشين، ومن أجل الحصول على موافقة اللجان العلمية ثم المصادقة على ذلك من طرف المجلس العلمي للكلية، ثم ترسل المحاضر المعتمدة لهذه المواضيع إلى نيابة رئاسة الجامعة المكلفة لما بعد التدرج والبحث العلمي.

المطلب الثالث: معايير اختيار موضوع البحث.

إنّ مسألة اختيار موضوع البحث تتطلب مجموعة من المعايير والضوابط منها ما يتعلق بالباحث في حد ذاته ومنها ما يتعلق بموضوع البحث، وهذا ما سنعالجه في الفرعيين التاليين

الفرع الأول: المعايير والضوابط الذاتية في اختيار الموضوع.

---

[24]– يوسف شباط، المرجع السابق، ص 61.

إنّ عملية اختيار موضوع البحث العلمي تتطلب جملة من الضوابط والمعايير الذاتية المتعلقة بنفسية الباحث ومدى استعداداته ومقدرته العلمية، ونوعية تخصصه العلمي، وطبيعة موقفه ومركزه الوظيفي والمهني وكذا ظروفه الاجتماعية والاقتصادية.

أولاً- الاستعداد والرغبة النفسية:

إنّ الرغبة النفسية هي أول ما يشدّ الباحث نحو موضوع معين للدّراسة والتعمق والتخصص فيه، مما يخلق نوعا من الانسداد النّفسي والوجداني بينه وبين موضوع البحث، ممّا قد يذلل الصعاب التي قد تواجه الباحث والإرهاق الجسماني تحوله الرغبة إلى مجرد متعة وهواية، وتعتبر شرط ضروري يتوقف عليها نجاح البحث؛ أي تحقيق الارتباط النّفسي والعاطفي بين الباحث وبحثه[25].

ويتعين أن تكون رغبة الطالب حقيقية وصادقة، وليست ميل عاطفي يعصف به القلق أو عدم النضوج النفسي؛ ذلك أنّ البحث العلمي بصفة عامة والقانوني بصفة خاصة عملية شاقة تستلزم الاجتهاد والمثابرة، ويتطلب أخذ الأمر بجدية تامة يترتب عنها تحمل كل الآثار كالخسارة المادية، والعزوف عن النشاط الأسري والاجتماعي، والجهاد العقلي والنفسي والعصبي[26]، هذا ما يولد لدى الباحث روح القبول النفسي التلقائي لكافة ضروب التضحية من أجل إعداد بحثه العلمي إعدادا علميا جيدا.

إنّ تحقيق عملية التوافق بين متطلبات سياسة البحث العلمي المعتمدة رسميا لدى مؤسسات التكوين والبحث العلمي، وجب اعتماد قائمة الموضوعات العلمية المتخصصة المنتقاة

---

[25]- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية، مديرية النشر، عنابة، 2003، ص.

[26]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 11.

والمدروسة بدقة، ويترك بعد ذلك للرغبة النفسية للباحث الاختيار أو تبني الموضوعات المختارة تلقائيا من طرف الباحث العلمي[27].

ثانياً- الاستعدادات والقدرات الذاتية والعلمية للباحث وظروفه الشخصية:

إنّ ملائمة وتناسب استعدادات وقدرات الباحث المختلفة مع الموضوع المختار لعملية البحث العلمي عموما والقانوني خصوصا، تضمن الانطلاقة المنطقية والموضوعية لنجاح عملية إعداد البحث العلمي ومن أهم مظاهر الاستعدادات والقدرات الذاتية والعلمية للباحث ما يلي:

1-القدرات العقلية والعلمية:

وتعني إدراك الأسباب واستنباط النتائج دون الرجوع إلى ما تضمنته المراجع، ويكتسب ذلك بسعة الاطلاع وكثرة القراءة والتفكير والتأمل في شتى المراجع والمصادر المتصلة بالموضوع، ومعنى ذلك أنّ طالب الماستر لا يجوز له أن يختار موضوعا في مستوى طالب الدكتوراه حيث أنّ ذلك يحتاج إلى قدرات بحثية تفوق قدرات طالب الماستر[28].

2-القدرات الأخلاقية:

يجب على الباحث أن يتسم بمجموعة صفات خلقية كالمثابرة والعزم والإصرار والصبر والقدرة على التحمل[29]، التواضع وعدم التهجم على الآخرين[30]، كما يشترط في الباحث الموضوعية التامة بحيث يكون الباحث قادرا على الابتعاد عن الذاتية والتحيز والمبالغة

---

[27]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 39.

[28]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 11.

[29]- جيدير مانيو، المرجع السابق، ص 34.

[30]- أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، ط1، د د ن، د ب ن، 1997، ص 56.

والمصالح والأهواء الشخصية قصد الوصول إلى الحقيقة. كما أنّ من أهم الشروط الواجب توفرها في الباحث هي الأمانة العلمية؛ أي أن يسند الفكرة المقتبسة إلى صاحبها؛ وذلك من خلال ما يعرف بالتوثيق أو التهميش. فكل ما سبق يساهم في إنجاز بحث ممنهج جيد.

3-القدرات المالية:

يشترط في الباحث أن يراعي قدراته المالية أثناء اختياره لموضوع معين؛ ذلك أنّ بعض المواضيع تتطلب قدرة مالية جوهرية ومعتبرة لإعداد البحث العلمي، مثل إجراء التجارب أو دراسات ميدانية، كثرة الأسفار والتنقل بين البلدان من أجل اقتناء المصادر والمراجع[31]. وتبعا لذلك وجب على كل باحث أن يختار موضوعه في ضوء ظروفه ومقدرته المالية حتى لا يتعرض لمخاطر إنجاز البحث.

4-القدرات اللغوية:

يقصد بها أن القدرة اللغوية تتحكم في اختيار الموضوع ذلك أن هناك موضوعات تتطلب الدراسات المقارنة ومطلوب من الباحث أن يجيد اللغة الأجنبية كما أن بعض الموضوعات نجد مصادرها ووثائقها مكتوبة بلغة أجنبية مما يتطلب إتقان تلك اللغة.

وبناء علي ذلك فالباحث الّذي لا يجيد لغات أجنبية وليست عنده المقدرة على تعلمها فلا يجوز له أن يختار موضوعا يتطلب مراجعا أجنبية.

5-المدة الزمنية المتوقعة لإنجاز البحث:

يجب على الباحث قبل اختيار موضوع معين أن يأخذ بالحسبان الوقت المحدد لإنجاز البحث، فهناك بحوث علمية يجب إعدادها خلال شهور فقط مثل مذكرة الماستر، وهناك

---

[31]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 42.

بحوث تتطلب سنوات مثل أطروحة دكتوراه. وعليه تعد المدة الزمنية معيارا لاختيار نوعية وطبيعة الموضوع الّذي سيكون محل الدّراسة، ووجب مراعاته بدقة وعناية.

ثالثاً- معيار التخصص:

إنّ معيار التخصص يتحكم في اختيار موضوع البحث، بحيث يشترط أن يكون في نطاق تخصصه العلمي بوجه عام أو في أحد فروع تخصصه[32]، فالباحث في العلوم القانونية يختار موضوع البحث في نطاق التخصص العام ثم تضيق دائرة التخصص، فمثلا لا يمكن لباحث في تخصص القانون العقاري أن يختار موضوعا يتعلق بـ"الحضانة في الزواج المختلط".

رابعاً- معيار العمل والتخصص المهني:

إنّ ضابط العمل والتخصص المهني يلعب دورا هاما في اختيار موضوع البحث العلمي؛ ذلك أنّ اختيار الموضوع من نطاق الوظيفة المهنية للباحث لأسباب ذاتية بالدرجة الأولى حتى يستغل نتائج بحثه في تحسين وتطوير مهنته وعمله بصفة تتيح له الارتقاء في المهنة[33] .فالمحامي أو القاضي مثلا يختار موضوع بحثه في النطاق العملي والتطبيقي للقانون.

إضافة إلى هذه المعايير والضوابط الذاتية هناك معايير وضوابط موضوعية يجب مراعاتها في اختيار البحث.

الفرع الثاني: المعايير والضوابط الموضوعية في اختيار موضوع البحث.

إنّ عملية اختيار الموضوع تتطلب – إضافة إلى المعايير الذاتية السابق ذكرها- معايير موضوعية تساهم في إنجاح البحث العلمي، منها ما يتعلق بالجدة والابتكار؛ الدقة والتحديد؛ القيمة العلمية للبحث؛ ومنها ما يتعلق بوفرة المصادر والمراجع، وكذلك أسس وأهداف سياسة

---

[32]- جيدير مانيو، المرجع السابق، ص 34.

[33]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 46.

البحث العلمي المعتمدة، ومكانة البحث بين أنواع البحوث الأخرى. وهذا ما سنفصله في ما يلي:

أولاً- الجدة والابتكار:

إنّ مقومات البحث الأساسية تتطلب أن يكون الموضوع جديدا مبتكرا، ويضيف معارفا جديدة، فلا يكون منقوص أو تقليديا أو ترجمة أو تكرارا لما سبق من بحوث، ولكن هذا لا يعني ألا يكون قد تم تناوله إطلاقا، بل إنّ ما يعنيه هو أن يأتي بمساهمة جديدة أو تمّ التطرق إليه من زاوية أخرى.

مع الإشارة إلى أنّ شرط الجدة والابتكار لا يشترط في بحوث الماستر؛ ذلك أنّ الهدف المرجو منها هو امتلاك الطالب لآليات وأدوات البحث، فيتدرب على حسن الصياغة وتنظيم المعلومات وحسن عرضها وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع، على خلاف أطروحة الدكتوراه التي تشترط الجدة والابتكار وإضافة الجديد في الميدان محل البحث[34].

ثانياً- الدقة والتحديد:

يقصد بها حصر البحث في جزئية معينة تدخل أصلا ضمن موضوع أكثر شمولاً، وهذا الموضوع يدخل بدوره في موضوع أعم وأشمل ثم تعميق البحث تماما حول الجزئية التي تم تحديدها[35]. وعليه ينبغي على الباحث تجنب المواضيع التالية:

- الموضوع الواسع جدا.
- الموضوع الضيق جدا.

---

[34]- نصر سلمان سعاد سطحي، منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية، د ط، دار السلام، 2005، ص 24.

[35]- زين بدر فراج، المرجع السابق، ص 44.

- الموضوع المستهلك.

ثالثاً- القيمة العلمية للبحث:

ويتمثل في الفائدة العلمية والمكانة المهمة التي يحتلها موضوع البحث من بين المواضيع الأخرى، وهذا بالنظر إلى الإشكالات التي يطرحها والإضافات المتوقعة من دراسة هذا الموضوع في ذلك التخصص.

رابعاً- وفرة المصادر والمراجع في الموضوع المختار:

يعد معيار وفرة المصادر والمراجع معيارا أساسيا وجوهريا في اختيار موضوع البحث العلمي باعتبارها العمود الفقري لإعداد البحوث العلمية، فالموضوع الّذي تتوافر في نطاقه المراجع والمصادر (كتب، مجلات قانونية متخصصة، مجلات قضائية، مداخلات وطنية ودولية متخصصة...) بكمية كبيرة، تشجع الباحث على إنجاز بحثه.

مع أنّ هناك من يرى أنّ كثرة المراجع تقتل البحث وتقصي شرط الجدة والابتكار، إلا أنّ المستقر عليه أنّ الموضوع الّذي تتوافر في نطاقه المراجع والمصادر يكون أسهل تناولا على الباحث القانوني أو العلمي من الموضوع الّذي تشح المصادر بشأنه[36].

وممّا لا شك فيه أنّ البحوث العلمية التي تنعدم فيها المصادر والمراجع العلمية تفقد قيمتها العلمية.

خامساً- أهداف وسياسة البحث العلمي:

تشكل سياسة الدولة أو الإستراتيجية التي تنتهجها في سبيل البحث العلمي في فترة زمنية معينة أو في مجال معين من محددات وعوامل التأثير على نوعية البحوث التي يتمّ

---

[36]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 13.

إنجازها على مستوى الجامعات والمخابر وفرق البحث[37]. وقد تكون هذه السياسات لها أهداف طويلة الأمد أو متوسطة أو قصيرة.

سادساً- مكانة البحث بين أنواع البحوث العلمية الأخرى:

البحث العلمي قد يكون إعداد لمذكرة التخرج والحصول على درجة الليسانس، وقد يكون في صورة إعداد بحث لرسالة ماستر أو أطروحة دكتوراه (علوم أو ل.م.د)، ممّا يتعين اختيار موضوع البحث بما يتناسب والدرجة التي يصبو إليها.

وممّا سبق يتعين على كل باحث أن يختار موضوع بحثه انطلاقا من المعايير الذاتية أو الموضوعية السابق ذكرها، والتي لها دور بدرجات متفاوتة في توجيه الباحث إلى الاختيار السليم، كما لا ننسى الإشارة إلى أهمية الدّراسات السابقة في بلورة مشكلة البحث بجميع أبعادها وتزويد الباحث بكثير من الأفكار الجاهزة، وكذلك الاستفادة من نتائج تلك الدّراسات، بحيث يستفيد الباحث من مسلمات جاهزة وبناء واستكمال جوانب النقص فيها.

المبحث الثاني: مرحلة جمع المادة العلمية (مرحلة البحث عن الوثائق العلمية وجمعها).

بعد مرحلة تحديد المشكلة واختيار الموضوع، تبدأ مرحلة ثانية وهي مرحلة جمع المادة العلمية (البحث عن الوثائق العلمية وجمعها)، حيث تعدّ هذه المسألة من المراحل الأساسية عند إعداد البحوث العلمية إذ يتم التوجه إلى المصادر والمراجع التي تخدم موضوع البحث .و نظرا لأهمية المادة العلمية في إنجاز وإعداد البحث العلمي، لا بد من التطرق إلى مفهوم المصادر والمراجع ثم بيان أنواعها وفي الأخير التطرق إلى طرق الحصول عليها وذلك من خلال المطالب التالية:

---

[37]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص ص 49-50

المطلب الأول: مفهوم المصادر والمراجع.

يقصد بالمادة العلمية تلك الوثائق العلمية التي تحتوي على المعلومات والمعارف ذات الصلة بموضوع البحث، وعادة ما يتمّ التباس وخلط في ذهن الطالب حول التفرقة بين المصادر والمراجع فيستعملون الكلمتين دون التفرقة بينهما، لذا من الواجب التمييز بينهما فيما يلي:

الفرع الأول: المقصود بالمصدر.

يطلق عليها اصطلاحا تسمية المصادر الأولية أو الأصلية أو المباشرة وهي أقدم ما يحوي مادة عن موضوع ما أي هي تلك الوثائق والدراسات الأولى المنقولة بالرواية أو المكتوبة بيد مؤلفين ثقات أسهموا في تطور العلم أو تحرير مسائله وتنقيح موضوعاته أو عاشوا الأحداث والوقائع أو كانوا طرفا مباشرا فيها أو كانوا هم الواسطة الرئيسية لنقل وجمع العلوم والمعارف السابقة للأجيال اللاحقة[38]. ومثال ذلك المواثيق الوطنية والدولية، الأوامر والقوانين، النصوص التنظيمية، الاتفاقيات الدولية، الأحكام والقرارات القضائية، الإحصائيات الرسمية...الخ.

الفرع الثاني: المقصود بالمراجع.

تسمى بالمصادر الثانوية أو غير المباشرة وهي تلك التي تعتمد في مادتها العلمية أساسا على المصادر الأصلية الأولى، فتتعرض لها بالنقد والتحليل والتعليق والشرح والتلخيص[39]؛ أي أنّها تلك الوثائق التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث أو بعض جوانبه من مصادر أخرى[40]. ومن أمثلة المراجع: الكتب والمؤلفات القانونية العامة والخاصة، المقالات العلمية، المداخلات العلمية، الرسائل العلمية، الموسوعات، القواميس...الخ.

---

[38]– عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ط3، دار الشروق، السعودية، 1987، ص 61.

[39]– عبد الوهاب أبو سليمان، المرجع نفسه، ص 62.

[40]– رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 70. راجع ايضا، جيدير مانيو، المرجع السابق، ص 40.

الجدير بالذكر أنّ المصادر والمراجع هي اللبنة الأساسية التي تستند عليها عملية التوثيق في البحث العلمي عموما والبحث القانوني خصوصا؛ ذلك أنّ البحث يلزم أن يتضمن قائمة بالمصادر والمراجع لتمكين القارئ من تقييم مدى جدية البحث والدّراسة، وممّا لا شك فيه أنّ نوعية المراجع تلعب دورا هاما في تقييم البحث، كما أنّ الأمانة العلمية تقضي أن يثبت الباحث مجموعة المصادر والمراجع التي استعان بها فعل في بحثه، ضف إلى أنّها تمكن القارئ من معرفة مجالات التوسع في الموضوع متى رغب في ذلك.

المطلب الثاني: أنواع المصادر والمراجع.

تتعدد المصادر والمراجع إلى أنواع كثيرة تصل حد عدم الحصر، فكل ما يفيد الباحث في موضوعه يشكل مرجعا يحتاجها الباحث أيّاً كان مصدره، وهناك من قسم المصادر والمراجع بحسب طبيعتها إلى مصادر ومراجع نظرية وأخرى عملية وهناك من قسم المصادر من حيث جدواها أو أهميتها إلى مصادر ومراجع عامة وأخرى متخصصة؛ وهذا ما سنتعرض له في الفروع التالية:

الفرع الأول: تقسيم المراجع من حيث طبيعتها.

قسّم الفقهاء المصادر والمراجع من حيث طبيعتها إلى مصادر ومراجع نظرية وأخرى عملية.

أولاً- المصادر والمراجع النظرية: تتمثل في:

1- **الكتب:** تعتبر المصدر أو المرجع الأم لسائر المصادر والمراجع الأخرى؛ ذلك أنّ الكتب تتركز فيها المعلومات وتتبلور في الآراء والأفكار وتتحدد في نطاق الموضوع[41]. وهي تحتوي على المعلومات والنظريات الفقهية والتشريعية ومختلف الآراء والأفكار والتعليقات والتحاليل.

---

[41]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 17.

2-**الدوريات أو المجلات القانونية المتخصصة**: الدورية هي كل مطبوع يصدر في حلقات متعاقبة وعلى فترات منتظمة أو غير منتظمة، وتكسب الدورية أهمية تكمن في نشر آخر ما وصلت إليه البحوث في فروع العلم المختلفة وهي أحدث من تلك التي تقدمها الكتب مهما كانت درجة حداثتها[42].

والدوريات قد تكون عامة كالجرائد اليومية والمجلات الأسبوعية، وقد تكون متخصصة والتي يمكن تقسيمها حسب نوع تخصصها إلى دوريات تاريخية، أدبية، سياسية، قانونية، وهذه الأخيرة تصنف إلى دوريات قانونية عامة تهتم بجميع فروع القانون وخاصة تهتم بفرع من فروع القانون، وتصدر هذه الدوريات من الجامعة في حد ذاتها أو إحدى كلياتها أو المراكز البحثية من أجل نشر البحث العلمي في مختلف فروع القانون، وتتسم مقالات هذه الدوريات بأبحاث قيّمة؛ ذلك أنّ الدوريات تكون محكمة وتضع شروط وضوابط للنشر يجب احترامها وإتباعها.

ومن أمثلة المجلات والدوريات في المجال القانوني نذكر:

خارج الجزائر: مجلة القانون والاقتصاد الصادرة عن كلية الحقوق بفاس، مجلة الحقوق الصادرة عن كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة عين شمس، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة المنصورة، ويمكن الاستفادة من هذه الدوريات عند القيام بالدراسات المقارنة.

داخل الجزائر: مجلة دراسات وأبحاث الصادرة عن كلية الحقوق جامعة الجلفة، مجلة الدراسات القانونية المقارنة الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة المدية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البليدة 02.

---

[42]- أحمد بدر، المرجع السابق، ص 182.

كما يمكن الاستفادة من الدوريات المتخصصة الصادرة عن نقابات المحامين واتحادات الحقوقيين الوطنية والدولية، والمنظمات الدولية المتخصصة والمعاهد الدولية المتخصصة في ميدان العلوم القانونية[1].

ومما لا شك فيه أنّ هذه الدوريات تحقق ثلاث فوائد للباحث[2]:

1. تمكّن الباحث من التعرف على ما وصلت إليه البحوث في أي مجال من مجالات العلوم القانونية.
2. تُرشد وتوجّه الباحث إلى ما سبق نشره من دراسات وأبحاث في مجال بحثه.
3. تمكّن الباحث من التعرف على الكتب الجديدة والتقارير النقدية حولها.

3-الأبحاث الجامعية:

هي مجموع البحوث والدراسات العلمية والجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية ماستر أو دكتوراه أو ماجستير في النظام القديم.

ومّما لا شك فيه أنّ الأبحاث الجامعية بمختلف درجاتها ابتداء بمذكرة التخرج ومرورا برسالة الماستر، وانتهاء بالأطروحة تكتسي أهمية بالغة في البحث العلمي، كونها تخضع لشروط وإجراءات قانونية قبل نيل أي شهادة من الشهادات الموازية لكل بحث؛ ذلك أنّها تمر بعدة مراحل بدءً بالتأطير والإشراف من قبل الأستاذ المشرف المتخصص وصولا إلى المناقشة العلنية أمام لجنة من الأساتذة المتخصصين في نفس المجال.

وهناك كاشفات وفهارس خاصة للكشف عن الرسائل العلمية[3]، فيمكن البحث عن رسائل رسائل الماستر من خلال زيارة المواقع الإلكترونية للجامعات، أما أطاريح الدكتوراه فيمكن

---

[1]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 59.

[2]- أحميدوش مدنين المرجع السابق، ص 117.

[3]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 59.

البحث عنها من و ذلك من خلال زيارة موقع البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات SNDL وذلك من خلال زيارة الموقع التالي: www.pnst.cericte.dz، ولذلك يتوجب على كل باحث ماستر أو دكتوراه أن يتحصل على حساب بهذه الأرضية الرقمية، وذلك بالتوجه إلى مسؤول المكتبة المركزية مرفقين بشهادة مدرسية واستمارة معلومات.

4-الجرائد الرسمية والمجموعات القضائية:

تعدّ النّصوص القانونية المؤطرة لموضوع البحث أيّا كان مصدر القاعدة القانونية – تشريعا بمعناه الواسع حيث يشمل النّص التأسيسي والتشريع العادي واللائحي- من أهم المصادر التي يستعين بها الباحث القانوني في بحثه، ويتوجب عليه البحث عن النّصوص القانونية في مصادرها الرسمية ذات الحجية المطلقة من حيث الجهة التي تصدر عنها قانونا ورسميا وهي الجريدة الرسمية خاصة وأنّ التشريعات تتعرض بشكل دائم للتغيير عن طريق التعديل أو الإلغاء الكلي أو الجزئي.

ويمكن الاطلاع على أي عدد من أعداد الجريدة الرسمية الصادرة؛ وذلك بالولوج إلى الموقع الإلكتروني http :www.joradp.dz؛ وذلك من أجل الاطلاع على كل أمر جديد يتعلق بالقانون خاصة إذا كانت النّصوص القانونية التي تحكم بحثه عرضة للتعديل.

كما تعدّ المجموعات القضائية ذات أهمية بالغة؛ ذلك أنّها تضفي على الأبحاث القانونية طابع الواقعية، وينتقل الباحث من عرض الأفكار النظرية إلى تطبيق النصوص القانونية من طرف المحاكم أي أنها التطبيق الرسمي للقانون على المنازعات المطروحة أمام المحاكم[1]؛ ذلك أنّ النّصوص القانونية تظل جامدة ما لم يتم تفعيلها من طرف المحاكم[2].

---

[1]- سيد أحمد محمود، منهج البحث في الأحكام والتعليق عليها، 1990، ص 3.

[2]- عبد الواحد شعير، منهجية القراءة القانونية، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 1993، ص 99.

ويمكن تصنيف الأحكام القضائية إلى نوعين:

- **الأحكام القضائية المنشورة:** يمكن للباحث أن يستفيد منها بالرجوع إلى مجلة مجلس الدولة، نشرة القضاة، المجلة القضائية، ويجب على الباحث الاطلاع على الأحكام والقرارات القضائية الحديثة التي تجسد التطبيق العملي للقانون.
- **الأحكام القضائية غير المنشورة:** هي تلك الأحكام القضائية التي لا تنشرها المكاتب الفنية للقضاء لسبب أو لآخر، وتكتسي أهمية بالغة نظرا لصعوبة الحصول عليها؛ ذلك أنّ الباحث يتوجب عليه التوجه إلى مقر المحاكم للحصول على نسخة من الحكم الّذي يخدم موضوع البحث.

وممّا لا شك فيه أنّ الرجوع إلى الأحكام القضائية يهدف إلى[1]:

- ✓ كشف السياسة القضائية في دعاوى وطعون محددة.
- ✓ كشف الحلول المبتكرة التي ابتدعها القضاء بمناسبة النّظر بمنازعة لم ينظمها المشرع أو نظمها تنظيما ناقصا.

الجدير بالذكر أنّ استشهاد الباحث بالاجتهادات القضائية قد يكون تأكيدا أو نفيا للمسألة موضوع البحث، وقد يعتمد عليه في التعليق على الحكم القضائي، ومن أجل الأمانة العلمية يجب على الباحث تهميش الاجتهاد القضائي بما تضمنه من بيانات (تاريخ صدور القرار، رقم الملف، اسم الناشر، العدد، السنة، الصفحة).

5-القواميس والمعاجم والموسوعات:

يعد استعمال القواميس والمعاجم أمرا ضروريا وهاما؛ وذلك من أجل الوقوف على المعنى اللغوي أو الاصطلاحي لمختلف الكلمات والمصطلحات القانونية المكونة لموضوع

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 18.

البحث أو الترجمة من لغة إلى أخرى، حيث يشمل القاموس أو المعجم على كلمات اللغة في ترتيب هجائي في أغلب الأحيان مع شرح لمعانيها واستعمالاتها وطرق هجايتها ونطقها ومرادفتها أو ما يضادها... كما تهتم أساسا بالمفردات فقط لا بالأشياء التي تمثلها هذه المفردات، وتشتمل القواميس والمعاجم على ستة أنواع رئيسية: قواميس اللغة العربية، قواميس اللغة الانجليزية، القواميس ذات اللغتين، قواميس اللهجات العامية، قواميس المفردات، قواميس المختصرات[1].

ومن أمثلة المعاجم والقواميس ما يلي:

معجم لسان العرب لابن منظور، القاموس المحيط للفيروز أبادي، معجم مجموعة المصطلحات القانونية فرنسي عربي للدكتور عبد القادر مرزوق، المنجد في اللغة والعلم، المنهل قاموس فرنسي عربي للدكتور جبور عبد النور والدكتور سهيل إدريس، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري قاموس باللغتين العربية والفرنسية من إعداد ابتسام القرام.

أما عن الموسوعات فهي دوائر المعارف الشاملة ويندرج ضمنها تنوع كبير من المراجع والمعلومات والوثائق والأحكام والنّصوص وتنقسم إلى موسوعات عامة لا تخصص في علم أو موضوع محدد، وموسوعات متخصصة وهي دوائر المعارف الخاصة بعلم أو موضوع معين من بينها الموسوعات القانونية وهي عبارة عن مجلدات مرئية هجائيا تقدم معلومات غالبا ما تكون موجزة ولكنها كافية حول المادة موضوع البحث، والموسوعات القانونية قد تكون صغيرة أو كبيرة الحجم[2].

من أهم هذه الموسوعات:

---

[1]- أحمد بدر، المرجع السابق، ص 183.

[2]- أحميدوش مدني، المرجع السابق، ص 127.

الموسوعة الفرنسية أنسوكلوبيديا دالوز ENCYCLOPEDIE DALLOZ، حيث تحتوي على مجلدات مفصلة للقانون المدني، التجاري، العقاري، و الإداري والدولي...الخ.

وفي الجزائر نجد الموسوعة القانونية المتعلقة بالملكية الفكرية للدكتور عجة الجيلالي.

ثانيًا- المصادر والمراجع العملية:

تستوجب بعض الأبحاث الميدانية إلى مصادر ومراجع عملية للحصول على المعلومات الضرورية لإنجاز موضوع البحث، تتمثل أساسا في الاستمارة الاستبيانية والمقابلة.

1-**الاستمارة الاستبيانية:** يعد الاستبيان أداة من أدوات البحث العلمي - كما ذكرنا سابقا وتعدّ الاستمارة الاستبيانية رابطة علاقة بين الباحث والمستجوب وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها، وقد ترسل الاستمارة بطريق البريد إلى الأفراد المعنيين أو يحمله الباحث بنفسه إلى الأشخاص، وأنسب أسلوب هو أن يملأ الاستبيان بحضور الباحث ويسجل بنفسه الأجوبة والملاحظات التي تثري البحث فيما بعد[1].

ويهدف الاستبيان إلى التعرف على حقائق معينة كما تهدف إلى تحديد الواقع القانوني[2]، وعادة ما يتم استخدام الاستمارة الاستبيانية في العديد من الموضوعات كالانتخابات، معرفة مستوى الثقافة القانونية، معرفة الواقع الاجتماعي، حتى يتم تشريع قانون جديد أو تعديل قانون لم يعد يساير التطورات المستجدة.

---

[1]- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 67.

[2]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 19.

ويشترط في الاستمارة الاستبيانية ما يلي[1]:

1. صياغة الأسئلة بشكل واضح ومحدد لا لبس فيها.
2. يجب أن تكون صيغ الأسئلة قصيرة ومترابطة ممّا يشجع المستجوب على الإجابة.
3. أن يكون الاستبيان قصيرا لا يأخذ وقتا طويل في الإجابة.
4. أن ترتب الأسئلة بشكل متسلسل، ويتم البدء بالأسئلة السهلة.
5. تجنب الأسئلة الإيحائية مثل هل تتفق مع الرأي السائد.
6. أن يرتبط كل سؤال في الاستبيان بمشكلة البحث ويساعد على تحقيق أهداف البحث.
7. الابتعاد عن الأسئلة المحرجة للمستجوب التي تمس حياته الشخصية أو معتقداته الدينية .

2-المقابلة:

تعتبر المقابلة من أهم الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية كما أنّها من أكثر وسائل جمع المعلومات شيوعا وفاعلية في الحصول على البيانات الضرورية لأي بحث وتعرف على أنّها: «عملية اجتماعية صرفة تحدث بين شخصين الباحث أو المقابل الّذي يتسلم المعلومات ويجمعها ويصنفها والمبحوث أو المستجوب الّذي يعطي المعلومات إلى الباحث بعد إجابته على الأسئلة الموجهة إليه من قبل المقابل»[2].

---

[1]- إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 207؛ عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص ص 71-72.

[2]- إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 1982، ص 93.

حيث أنّ مقابلة رجال التشريع والقضاء والفقه تساهم في معرفة المشكلات العملية التي تثيرها النّصوص القانونية المنظمة لموضوع أو مسألة من المسائل، وبعض الّذي يجري مقابلتهم على جانب كبير من الخبرة العلمية والفنية، الأمر الّذي يؤدي إدراجها في البحث إلى إسباغ طابع الجدية والتنوع والتعمق.

إضافة إلى أنّ تنفيذ القاعدة القانونية يحولها من موقعها النّظري الساكن إلى واقعها الاجتماعي المتحرك، ودراسة هذه المسألة يتطلب الوقوف على آراء القضاة والمحامين ورجال الشرطة والإداريين بوجه عام، وكذلك معرفة آراء الجمهور والمعنيين بالأمر من الهيئات المتخصصة ورجال العلم[1].

ومن هذا المنطلق تعتبر المقابلة حجر الزاوية في الوصول إلى الحقائق التي لا يمكن للباحث معرفتها دون النّزول إلى واقع المبحوث المستجوب والاطلاع على ظروفه المختلفة والعوامل المؤثرة فيه[2].

الفرع الثاني: تقسيم المصادر والمراجع من حيث جدواها أو أهميتها.

تصنف المصادر والمراجع من حيث جدواها أو أهميتها إلى نوعين: مصادر ومراجع عامة وأخرى متخصصة.

أولاً- المصادر والمراجع العامة:

هي تلك الدّراسات والبحوث التي تشكل المبادئ والقواعد والأصول لعلم قانوني معين[3]، حيث تتناول هذه الدّراسات مسائل كثيرة تتصل بالموضوع الأساسي وتأتي بطريقة مجملة ودون تعمق.

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 19.

[2]- إحسان محمد حسن، المرجع السابق، ص 93.

[3]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 20.

ومن أمثلتها :كتب النظرية العامة للالتزام، كتب المدخل للعلوم القانونية، كتب العقود الخاصة، كتب القانون التجاري، كتب القانون الدولي الخاص...الخ، ويمكن للباحث أن يستفيد من هذه المراجع وذلك بإحالته إلى العديد من المصادر والمراجع التي تخدم موضوع بحثه، ولكن يجب الحرص أثناء استعمال هذه المراجع على اعتماد الطبعات المنقحة التي تعتمد على أحدث التعديلات حتى لا يجد نفسه يدون في معلومات خاطئة جدا لعدم استناده للطبعة المنقحة.

الجدير بالذكر أنّ الباحث ملزم باستيعاب كل فرع من فروع القانون الّذي يندرج ضمنه موضوع بحثه.

ثانياً- المصادر والمراجع المتخصصة:

إنّ المصادر والمراجع المتخصصة تفيد في تعمق البحث بشكل فعال وهي تلك الدّراسات التي تعالج موضوعا معينا بقدر كبير من التعمق[1]. وتتضمن عادة معلومات أوسع وأشمل وجزئيات دقيقة تفيد الباحث بشكل كبير في إنجاز البحث محل الدّراسة؛ وذلك بتزويده بالمعلومات والأفكار التي لها علاقة بالبحث.

وتعد أطاريح الدكتوراه والماجستير والماستر من المراجع المتخصصة إذ تتناول مواضيع دقيقة بخلاف المؤلفات. والمصادر والمراجع المتخصصة على نوعين[2]:

إمّا أن تكون تنتمي إلى ذات الموضوع بصورة غير مباشرة كأن يكون المصدر أو المرجع حول الحقوق العينية التبعية بوجه عام، أو أن تنتمي إلى ذات الموضوع بصورة مباشرة

---

[1]- زين بدر فراج، المرجع السابق، ص 101.

[2]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 21.

كأن يكون حول حق الرهن الحيازي أو الرهن الرسمي للمال الشائع وهو نفس عنوان البحث محل الدّراسة.

ومهما كان نوع المصدر أو المرجع المتخصص سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة وجب استيعابها بصورة تامة للإلمام بجوانب الموضوع والمشكلات النظرية والعملية التي يثيرها موضوع البحث محل الدّراسة.

المطلب الثالث: طرق الحصول على المصادر والمراجع.

إنّ الأسلوب العلمي في جمع مصادر ومراجع البحث القانوني من العوامل الأساسية في إعداد البحث العلمي محل الدّراسة، الأمر الّذي يؤثر في كمية الوقت المستغرق في إنجاز البحث، إضافة إلى توجيه العملية البحثية توجيها منهجيا، يستتبع دقة الإعداد وسلامة النتائج والاقتراحات.

تتنوع أماكن وطرق وأدوات الحصول على المصادر والمراجع المستعملة في البحث، فيمكن الحصول عليها من مصدرها الأول كدور النشر أو المطابع أو المكتبات، الجرائد الرسمية، مواقع الإنترنت الرسمية، كما يمكن الحصول عليها بمقابلة شخص له صلة بموضوع البحث أو بالبحث عبر شبكة الإنترنيت[1].

الفرع الأول: المكتبات العامة والمتخصصة.

يمكن الحصول على المصادر والمراجع من خلال الولوج إلى المكتبات العامة والمتخصصة، لذا فالباحث ملزم بزيارة المكتبات العامة التابعة للدولة، إضافة إلى المكتبات القانونية المتخصصة التابعة لكليات الحقوق ووزارة العدل ونقابة المحامين ومراكز البحث، وعند العثور على أي كتاب يشير عنوانه إلى صلته بموضوع البحث محل الدّراسة، يتعين على الباحث مراجعة قائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها مؤلف هذا الكتاب، حتى

---

[1]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 60.

تسهل له عملية العثور على باقي المصادر والمراجع، كما يمكن أن يستعين الباحث بالموظف المتخصص في علم المكتبات لإخراج الكتب التي يرغبها الباحث[1].

ولزم الباحث أثناء زيارته للمكتبة الالتزام بالهدوء وعدم التشويش على الآخرين وعدم التدخين، كما يجب عليه المحافظة على الكتاب، وذلك بعدم كتابة أو وضع علامات أو خطوط على الكتاب ولا يمزقه وأن يحترم مسؤول المكتبة وعمالها.

الفرع الثاني: المقابلة.

أشرنا سابقا عن الأهمية البالغة للمقابلة كأداة من أدوات البحث العلمي وكمرجع عملي للبحث، وتزداد أهميتها في كونها وسيلة أو طريقة للحصول على المصادر والمراجع؛ ذلك أنّ مقابلة الفقهاء والشراح وطلبة الدّراسات العليا، والاستفسار منهم عن المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع محل البحث، تغني عن كثير من الجهد والوقت الّذي يضيع في الكشف عن مصادر ومراجع يفترض تسهيل تبويبها وإتاحة أسرع وقت للحصول عليها[2].

الفرع الثالث: شبكة الإنترنت.

تعد الإنترنت أهم اختراعات القرن العشرين التي حولت العالم إلى مكتبة بلا جدران، ومنذ ظهور الإنترنت بدأ الحديث عن صيغة جديدة للتعليم تتجاوز مقاعد الدّراسة، وتجعل الباحث والطالب على اتصال دائم ومستمر بالباحثين ومصادر المعلومات ممّا يجعله أكثر قدرة من ذي قبل على التوسع في عمليات البحث والتواصل العلمي[3].

إنّ الاتصال بشبكة الإنترنت يمكن الباحث من الحصول على أحدث المصادر والمراجع التي تخدم موضوع البحث، ومن أهم المواقع الإلكترونية التذي يمكن أن تفيد الباحث بمجموعة

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص ص 21-22.

[2]- المرجع نفسه، ص 22.

[3]- أحميدوش مدني، المرجع السابق، ص 145.

من النّصوص القانونية والمجلات القضائية، وكذلك أطاريح الدكتوراه والمقالات القانونية ما يلي:

- ✓ موقع الجريدة الرسمية: http://www.joradp.dz
- ✓ موقع المحكمة العليا: http://www.coursuprene.dz
- ✓ موقع المنصة الجزائرية للمجلات العلمية: http://www.aspj.cerist.dz
- ✓ موقع البوابة الوطنية للأطروحات: http://www.pnst.cerist.dz

ممّا سبق، فإنّ الباحث يتحصل على مجموعة المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع البحث عن طريق شرائها أو إعارتها داخليا أو خارجيا، أو عن طريق النسخ والتصوير أو بوسائل النقل والتلخيص[1].

الجدير بالذكر أنّ حسن التعامل مع المصادر والمراجع بعد تحديد أماكن تواجدها تسهل على الباحث الكثير من الجهد والوقت، لذا يلزم الباحث أن يتوجه إلى المصدر أو المرجع قصد معرفة علاقته بموضوعه بإتباع القواعد التالية[2].

1. يجب فحص العنوان أولاً؛ ذلك أنّه غالبا ما يكون هو المحدّد الأول لعلاقة المرجع بالموضوع محل البحث.
2. فحص المقدمة لمعرفة ارتباط موضوعه بما يتضمنه هذا المرجع.
3. فحص الفهرس لمعرفة أهم النقاط التي ترتبط بموضوع البحث.
4. ضرورة الاطلاع على قائمة المصادر والمراجع لإرشاده إلى مراجع أخرى لها صلة بموضوع بحثه.

---

[1]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 61.

[2]- عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 27.

5. ضرورة ترتيب المراجع التي لها صلة بموضوعه وترتيبها في قائمة طبقا لأهميتها في الموضوع محل البحث.

وبعد إتمام مرحلة جمع المادة العلمية تأتي الخطوة الثالثة لإعداد البحث العلمي ألا وهي مرحلة القراءة والتفكير.

المبحث الثالث: مرحلة القراءة والتفكير.

بعد أن يقوم الباحث القانوني بجمع المادة العلمية اللازمة لغرض إعداد البحث العلمي، سواء كانت مؤلفات قانونية أو نصوص تشريعية أو أحكام قضائية فإنّ الأمر يستلزم قراءتها قراءة متأنية فاحصة دقيقة، مستوعبة لسائر عناصرها وملمة لجميع جوانبها.

مع الإشارة إلى أنّ الباحث يستأنف قراءته في مرحلة جمع المادة العلمية قبل هذه المرحلة؛ ذلك أنّه من خلال القراءة يمكن التعرف على المراجع الضرورية المتصلة بالبحث، إلا أنّ القراءة في تلك المرحلة تكون متناثرة عشوائية غير مترابطة وغير منظمة؛ وذلك لسببين[1]:

- عدم اكتمال مرحلة جمع المادة العلمية؛
- عدم استيعاب سائر الموضوعات والقضايا التي تشكل جوهر البحث.

ممّا لا شك فيه أنّ القراءة والتفكير لا يمكن أن تحقق أهدافها، إلا بتوافر جملة من الشروط والقواعد المنهجية الموضوعية المختلفة، وسنتعرض بشيء من التفصيل عن هذه المرحلة من خلال تحديد المقصود بالقراءة، ثمّ بيان أهداف القراءة وتحديد شروطها وقواعدها، وفي الأخير تعداد لمراحل القراءة؛ وذلك وفق المطالب التالية:

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 29.

المطلب الأول: مفهوم القراءة والتفكير.

إنّ تحديد مفهوم مرحلة القراءة والتفكير يتطلب منّا تعريفها في الفرع الأول، وبيان أهدافها في الفرع الثاني، وتحديد شروطها وقواعدها في الفرع الثالث.

الفرع الأول: تعريف القراءة.

تُعرف القراءة على أنّها عمليات الاطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق التي تتصل بالموضوع، وتأمل هذه المعلومات والأفكار تأملا عقليا فكريا حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع ممّا يجعل الباحث مسيطرا على الموضوع مستوعبا لكل أسراره وحقائقه متعمقا في فهمه قاد را على استنتاج الفرضيات والأفكار والنظريات منها[1].

ممّا لا شك فيه أنّ القراءة أهمية بالغة في تنمية تصور واضح حول الموضوع من خلال الاطلاع على المراجع المختلفة حيث تتشكل لدى الباحث جميع أبعاد المشكلة محل الدّراسة، ممّا تمكنه لاحقا من صياغة إشكالية دقيقة تستجيب وتتناسب مع موضوعه، كما يمكنه من تقسيم وتبويب الموضوع بشكل دقيق.

الفرع الثاني: أهداف القراءة.

إنّ عملية القراءة والتأمل والفهم والاستيعاب هي عملية بالغة الأهمية في البحوث العلمية والقانونية على الخصوص، إذ تساعد الباحث على الوصول إلى حقائق علمية دقيقة وواضحة، كما تستهدف هذه المرحلة –القراءة والتفكير– إلى تحقيق جملة من الهداف نوجزها فيما يلي[2]:

1. التعمق في التخصص وفهم الموضوع والسيطرة على جميع جوانبه.
2. اكتساب نظام تحليلي متخصص وقوي حول موضوع البحث؛ وذلك نتيجة القراءة الواسعة والفهم الشامل والعميق.

---

[1]– مانيو جيدير، المرجع السابق، ص 42.

[2]– عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 68؛ فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 239.

3. اكتساب الأسلوب العلمي القوي ممّا يساعد الباحث في إعداد بحث ممنهج وممتاز.
4. اكتساب القدرة العلمية والمنهجية في إعداد خطة للموضوع متوازنة ومتناسقة ومتكاملة وفق أسس موضوعية ومنطقية.
5. اكتساب الباحث ثروة لغوية فنية متخصصة وشجاعة أدبية تقوي شخصية الباحث؛ وذلك نتيجة الاطلاع والفهم الواسع والشامل للحقائق العلمية.

الفرع الثالث: شروط وقواعد القراءة.

تعدّ القراءة من أدق المسائل التي تواجه الباحث، ذلك أنّها تمكنه من استيعاب موضوعه وانتقاء المعلومات التي يتبناها في إعداد البحث، فهي ليست عملية تلقائية، بل هي عمل منظم يفرض شروطا وقواعد معينة يجب التقيد بها نوجزها فيما يلي:

1. أن تكون القراءة المطلوبة هي تلك القراءة المنهجية التي ترمي إلى تدوين محكم ومنظم للمعلومات، وجوهر القراءة المنهجية يتمحور في أسلوبين[1]:

أ. القراءة الأفقية: وتتمثل في قراءة الموضوعات المتجاورة قراءة متأنية بحيث عند الانتهاء من قراءة الموضوع الأول في المرجع ينتقل الباحث لقراءة الموضوع الّذي يليه؛ وذلك ما يؤدي إلى معرفة نطاق الموضوع معرفة شاملة، وبالتالي يتمكن من معرفة ما يجاور موضوعه الأصلي من موضوعات متشابكة ومترابطة.

ب. القراءة العمودية أو الرأسية: وهي أسلوب مكمل للأسلوب الأول ويتمثل في قراءة عنصر أو جانب واحد من جوانب الموضوع في سائر المراجع؛ وذلك بغية استيعاب المشكلات المطروحة في جانب واحد من جوانب الموضوع محل البحث، ومن ثمّ يتمكن الباحث من فهم موضوعه فهما شامل وتحليله تحليل دقيقا وعميقا.

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص ص 29-30.

2. أن تكون القراءة المطلوبة واسعة وشاملة لكافة المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع[1]، وعند قراءة هذه المصادر والمراجع وجب أن تكون متسلسلة متدرجة من العموم إلى الخصوص تدرجا منطقيا؛ وذلك وفق التسلسل التالي[2]:

أ. قراءة المراجع العامة؛

ب.قراءة المراجع المتخصصة التي لها صلة غير مباشرة بموضوع البحث؛

ج. قراءة المراجع التي لها صلة مباشرة بموضوع البحث.

وذلك من أجل استيعاب المبادئ الكلية العامة فالمبادئ الأقل عمومية وصولا إلى استيعاب المبادئ الفرعية التي تشكل موضوع البحث المتخصص.

كما يجب أن يبدأ الباحث بقراءة المراجع الحديثة ثمّ ينتقل إلى القدم فالقدم؛ ذلك أنّ القانون في تطور مستمر، ويجب على الباحث أن يواكب هذا التطور في الفكر القانوني، إضافة إلى ضرورة الاطلاع على الموضوع في المصادر التشريعية (النصوص القانونية والتنظيمية)، والمصادر القضائية (الأحكام والقرارات القضائية)؛ ذلك أنّه من الخطأ استيفاء هذه النصوص القانونية والقرارات القضائية من الكتب أو المقالات أو الأطاريح، حيث من المحتمل أن يكون المؤلف قد أدرج عبارات خاطئة أو لجأ إلى تفسيرها بصورة مغلوطة.

3. يجب أن يمتاز الباحث بالذكاء والقدرة[3] على تقييم المصادر والمراجع بغية تحقيق عملية القراءة أهدافها المنشودة.

4. يجب التركيز والانتباه أثناء القراءة وفهم ما يقرأ فهما تاما وواضحا[4].

---

[1]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 66.

[2]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 30.

[3]- مانيو جيدير، المرجع السابق، ص 43.

[4]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 66.

5. يجب تخصيص الوقت الكافي والمناسب والهادئ للقراءة حتى يتمكن الباحث من فهم وإدراك وتفكير واندماج تام بالموضوعات التي يقرأها[1]، وممّا لا شك فيه أنّ ساعات الصباح خصوصا وساعات ما بعد الراحة والنّوم عموما تعدّ من الأوقات المناسبة للقراءة والفهم الصحيح كون عقل الباحث وفكره في هذه الأوقات أكثر استعدادا وقدرة وتقبل للقراءة والفهم والاستيعاب والتحصيل.
6. يتعين على الباحث أن يلتزم بالقواعد الصحية والنفسية أثناء عملية القراءة حتى يتسنى له فهم واستيعاب ما يقرأه[2]، ممّا يستوجب الابتعاد عن عملية القراءة والتفكير خلال فترات الأزمات النفسية والاجتماعية للباحث.
7. ترك فترات للتأمل والتفكير ما بين القراءات المختلفة بغية تحليل ما تمّ استيعابه[3]، وتنقية وغربلة المعلومات التي حصل عليها وذلك من خلال ما يلي:

أ. حذف واستبعاد المراجع والمصادر الركيكة والضعيفة والمنقولة عن مصادر متوفرة؛

ب. الابتعاد عن المعلومات غير العلمية المستندة إلى تعصب أو تحيز لفكر معين، المجردة من الموضوعية.

ج. استبعاد المعلومات التي لا تتعلق بصفة مباشرة لموضوع البحث تجنبا للتشعب والتوسع، وتوفير الوقت والجهد.

8. يجب اختيار أماكن للقراءة تتوافر فيها الشروط والظروف الصحية والنفسية اللازمة لراحة وهدوء القارئ الباحث[4].

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 31.

[2]- عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 26.

[3]- رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته وممارسته العلمية، دار الفكر المعاصر، لبنان، 2000، ص 413.

[4]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 67.

9. جمع المصطلحات العلمية الخاصة بالبحث القانوني؛ ذلك أنّ قراءة النصوص القانونية والآراء الفقهية والأحكام القضائية تشكل لدى الباحث ثروة لغوية في القانون تساعده في التحرير والكتابة.
10. جمع الباحث لمجموعة من الأحكام والقرارات القضائية المتعلقة بموضوع بحثه خلال فترة زمنية تمتد من عشرة إلى عشرين سنة ثم القيام بتحليلها والتعرف على اتجاه القضاء في مثل هذه المنازعات ومن ثم اكتشاف مبادئ موحدة يسير عليها القضاء كما يمكن الإشارة إلى بعض الأحكام الشاذة التي خرج فيها عن المبادئ العامة والتي لا تمس بوحدة السياسة القضائية[1].

وبهذا نكون عددنا أهم الشروط والقواعد الواجب احترامها من طرف الباحث أثناء عملية القراءة حتى تحقق هذه الأخيرة أهدافها المنشودة.

المطلب الثاني: مراحل القراءة.

لم يتفق الفقهاء على مراحل أو مستويات معينة للقراءة، مع الإشارة إلى أنّ هناك من يعبر عن مراحل القراءة بالأنواع ويتم تقسيمها على أساس مدى عمقها ودقتها وتركيزها، وعلى العموم تمر عملية القراءة بثلاث مراحل هي: القراءة السريعة الكاشفة (الفرع الأول)، القراءة العادية (الفرع الثاني)، القراءة العميقة المركزة (الفرع الثالث).

الفرع الأول: القراءة السريعة الكاشفة.

يطلق عليها مصطلح القراءة الاستطلاعية أو الجمالية، وهي القراءة السريعة الخاطفة التي تتحقق عن طريق الاطلاع على فهارس المصادر والمراجع المختلفة، وعناوين الكتب

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 45.

والدوريات والأبحاث والتقارير، كما تشمل أيضا الاطلاع على عناوين الفصول والمقدمات والخاتمة وقائمة المصادر والمراجع[1]، وتهدف هذه القراءة أساسا إلى[2]:

1. تحديد الموضوعات والمعلومات المتعلقة بالموضوع.
2. تقدير وتقييم المصادر والمراجع من حيث ارتباطها بالموضوع محل الدّراسة.
3. تقدير وتقييم المصادر والمراجع من حيث درجة قيمة المعلومات التي تتضمنها من حيث جدتها في إعداد البحث.
4. تدعيم قائمة المصادر والمراجع بوثائق جديدة.
5. معرفة سعة وأفاق الموضوع وجوانبه المختلفة.
6. ترشيد عملية القراءة والتفكير؛ وذلك من خلال الكشف عن المصادر والمراجع القديمة والجديدة المتخصصة والعامة السطحية والقديمة.

الفرع الثاني :القراءة العادية.

ويطلق عليها البعض مصطلح القراءة التمهيدية، وهي تلك القراءة التي تنصب على الموضوعات التي تمّ اكتشافها بواسطة القراءة السريعة فيقرأها الباحث بوعي وهدوء وتركيز وتعمق؛ وذلك من أجل استخلاص النتائج واستخراج الأفكار والحقائق والمعلومات وتدوينها في البطاقات أو المؤلفات المعدة لذلك، وكذلك القيام بالاقتباسات اللازمة وفقا لقانون الاقتباس[3].

الفرع الثالث: القراءة العميقة والمركزة.

يطلق عليها مصطلح القراءة المستوعبة أو الفعلية وهي تلك القراءة التي تنصب حول بعض المصادر والمراجع ذات الارتباط الشديد بجوهر الموضوع محل البحث، وهذا ما يتطلب التعمق والتركيز في القراءة المتكررة والتمعن والتأمل. وذلك بغية تخزين واختمار الأفكار لدى

---

[1]– مانيو جيدير، المرجع السابق، ص 43.

[2]– عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 69.

[3]– فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص ص 247– 248. عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص32.

الباحث ممّا يساهم في تراكم معرفته العلمية التي تؤدي إلى تكوين عملية استنباط وتوليد أفكار جديدة مركبة، وهكذا يتمكن الباحث من الإبداع الفكري في معالجة موضوع بحثه محل الدّراسة[1].

تختلف أهداف القراءة المركزة عنها في القراءة العادية حيث يعنى الباحث في التعرف على إطار المشكلة ذاتها والآراء الفكرية التي تتناولها والفروض التي تبناها الباحثون والمناهج العلمية التي استخدموها؛ و ذلك بهدف الاسترشاد والتوضيح في تقرير مسيرة بحثه من حيث المعلومات التي يحتاجها.

الجدير بالذكر أنّ القراءة النقدية هي القراءة المطلوبة من الباحث وليس التقبل الأعمى لكل ما يقرأ، وهي التي تنتهي عادة بطرح الباحث على نفسه مجموعة من الأسئلة أثناء القراءة[2]:

- ✓ ما أهمية هذه الجملة أو الفقرة في التعبير عن المعنى العام؟
- ✓ من أين جاء المؤلف بهذه الفكرة، وهل نقلها الباحث من غيره، وهل من نقل عنه محل ثقة؟
- ✓ هل المؤلف دقيق في استعمال المصطلحات؟
- ✓ هل هذه الجملة صادقة وتتوافق مع ما أورده المؤلف في الفصول الأخرى؟

ممّا لا شك فيه أنّ القراءة النقدية والواعية هي التي ترفع من مستوى قراءة الباحث وتجعلها مفيدة له في مجال بحثه محل الدّراسة، ولا تكون كذلك إلا بتوفر الشروط والقواعد التي تتطلبها عملية القراءة السليمة والنّاجحة السابق ذكرها.

وبعد انتهاء عملية القراءة وفق الشروط والقواعد والمراحل السابق ذكرها يتفرغ الباحث لعملية التأمل والتفكير في ما تمت قراءته، حتى تتحقق عملية تخمير المعلومات والحقائق والأفكار

---

[1]- علي مراح، منهجية التفكير القانوني النظرية والتطبيق، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 87.

[2]- فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 248.

لتتحرك عملية الاستنتاج والاستخلاص والتصور لعناصر وأجزاء وفروع هيكل موضوع البحث وتصور أفاق خطة إعداد البحث محل الدّراسة عن طريق تقسيمه وتبويبه إلى عناصر متدرجة ومتسلسلة على أسس ومعايير علمية ومنهجية وهي بداية المرحلة الموالية من مراحل إعداد البحث العلمي.

المبحث الرابع: مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع (إعداد خطة البحث).

بعد الاطلاع على مجموعة المصادر والمراجع التي تمّ جمعها والتي تتصل بموضوع البحث تصبح الرؤيا واضحة وبالتالي يستطيع الباحث تقسيم وتبويب موضوعه إلى خطة لموضوع البحث، مع الإشارة إلى أنّ الكثير من الطلبة يقومون بوضع خطة البحث منذ البداية، ويعد هذا التصرف خاطئ، إذ لا يمكن أن تخطط لشيء دون أن تعرفه وتتحكم في محتوياته وأبعاده.

ونظرا لأهمية هذه المرحلة وارتباطها وتداخلها مع خطوات وعناصر المنهجية باعتبارها صورة مصغرة لمحتويات الموضوع محل البحث، ومنها تستخرج الأفكار المتتابعة التي تبين أجزاء الخطة الرئيسية ثمّ تقسم داخليا حسب تفريعاتها، فإنّه لا بد من تناولها في النقاط التالية:

- المطلب الأول: تعريف خطة البحث وأهميتها وخصائصها.
- المطلب الثاني: شروط وقواعد خطة البحث.
- المطلب الثالث: أسس ومعايير وضع خطة البحث.
- المطلب الرابع: أشكال خطة البحث.

المطلب الأول: تعريف خطة البحث، أهميتها وخصائصها.

إنّ تقسيم وتبويب الموضوع يراد به تحديد الفكرة الرئيسية والكلية للموضوع محل البحث تحديدا جامعا مانعا وواضحا، فهو عملية حيوية وجوهرية وحتمية للباحث في إعداد بحثه، إذ

تمثل خطة البحث الرسم الهندسي لبناء الموضوع[1]. وفيما يلي تعريف لخطة البحث وبيان لأهميتها وتعداد لأهم خصائصها.

الفرع الأول: تعريف خطة البحث.

إنّ خطة البحث جزء أساسي وهام من عملية البحث العلمي وهي خطوة إجرائية لا بد منها حتى يتمكن الباحث من إتمام بحثه، ويقصد بها: «تلك العملية العقلية التي يبدؤها الباحث والتي تقوم على أساس التنظيم المنطقي لخطوات البحث العلمية من أجل الوصول إلى الهدف المنشود»[2]، كما تعرف على أنّها: «واجهة البناء الفكري للموضوع محل البحث حيث من خلالها تبرز أهميته وتجعل النتيجة يسهل بلوغها»[3].

تعدّ خطة البحث متطلبا أساسيا ومرحلة مهمة قبل البدء في التنفيذ العملي لخطوات البحث[4]، سواء كان بحثه بغية الحصول على درجة الليسانس أو الماستر أو الدكتوراه، وممّا لا شك فيه أنّ خطة البحث أمر قابل للتغيير كلما تقدمت الدّراسة وتعمق الباحث بموضوعه، لذلك من الضروري تغيير الخطة وتعديلها بالحذف والإضافة كلما استدعت الظروف ذلك بما يسمح بتحقيق أهداف البحث.

الفرع الثاني: أهمية خطة البحث.

تكتسي خطة البحث أهمية بالغة نظرا لما تتطلبه البحوث القانونية من صرامة منهجية تقتضي الدقة والوضوح، وتكمن أهمية هذه المرحلة في التحديد الدقيق لموضوع البحث ممّا يساعد الباحث على الخوض في عناصر البحث والعمل على معالجتها قصد استكمال جوانب

---

[1]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص ص 72- 73.

[2]- إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 20.

[3]- علي مراح، المرجع السابق، ص 67.

[4]- محمد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرّسائل الجامعية، ط3، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000، ص 21.

البحث المختلفة والوصول إلى صورته النهائية بالإجابة على جميع الإشكالات المثارة فيه[5]، بذلك يتمّ التمييز بين المسائل الهامة والثانوية والفرعية التي تتضمنها المعلومات، ممّا يساهم في تبيان معالم مقومات البحث العلمي من خلال التقسيمات المختلفة للموضوع كما تضمنتها الخطة المعدة، لذا من الضروري وضع هذه الأخيرة بإحكام وإتقان كونها المرآة العاكسة لمحتويات البحث.

ما لا شك فيه أنّ الرجوع إلى خطط البحوث السابقة والكتب الأخرى أمر ضروري وهام يساعد الباحث في إثراء معلوماته وتجنب عيوبها، ما يؤدي بالباحث إلى وضع خطة محكمة دقيقة وأصيلة كونها أول تجسيد لأصالة البحث. مع الإشارة إلى أنّ هذه المرحلة تكشف عن مدى درجة النضج العلمي والفكري للباحث.

الفرع الثالث: خصائص خطة البحث.

إنّ إعداد خطة البحث عملية فكرية ضرورية؛ ذلك أنّها جزء من عملية البحث العلمي، وخطة البحث المحكمة والدقيقة هي تلك الخطة التي تتصف بمجموعة من السمات والخصائص نوجزها فيما يلي[6]:

1. إنّ خطة البحث تحدد الإطار العام للموضوع وتحدد أهم أهداف البحث كما تتضمن أجزاء وعناصر البحث.
2. التوازن الشكلي أو الهيكلي بين أجزاء البحث فمن غير المنطقي أن يكون عدد صفحات الفصل الأول مثل 60 صفحة والفصل الثاني 180 صفحة؛ وذلك لا يعني وجوب مطابقة عدد صفحات كل فصل مع الفصل الآخر؛ بل يكون هناك تقارب معقول بينها كأن يكون الفصل الأول 60 صفحة والفصل الثاني 80 صفحة، مع أنّ بعض الأساتذة الممتحنين أو المناقشين يتشددون في مسألة التوازن الهيكلي

---

[5]- زين بدر فراج، المرجع السابق، ص 61.

[6]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 77؛ أحميدوش مدني، المرجع السابق، ص ص 89-90.

ويطلبون دقة مراعاتها؛ إلا أنّه في حالة التعارض بين مبدأ التوازن الشكلي ومبدأ اكتمال عرض معلومات الموضوع محل البحث، فالأولى مراعاته هو المبدأ الثاني لسمو الجانب الموضوعي على الجانب الشكلي في حالة التعارض.

مع الإشارة أنّ التوازن الشكلي لا يتعلق فقط بعدد صفحات البحث وإنّما يجب التوازن كذلك بين عدد المباحث المطالب في كل فصل.

3. الترابط المنطقي بين أجزاء خطة البحث، فالتعريف بالموضوع مثل يسبق الشروط، وهذه الأخيرة تسبق الآثار وهكذا.
4. تناسب خطة البحث مع طبيعة الموضوع بحيث تكون جامعة مانعة.
5. عناوين الأبواب والفصول وكذلك المباحث والمطالب تكون موجزة ومعبرة بدقة ووضوح عن موضوع الباب أو الفصل أو المبحث أو المطلب، حيث لا تتجاوز 13 كلمة.
6. التفاعل والتناسب بين عنوان البحث وخطة البحث، ذلك أنّ هذه الأخيرة ترجمة دقيقة لعنوان البحث.
7. التناسب بين الإشكالية والخاتمة، باعتبار أنّ هذه الأخيرة إجابة عن إشكالية البحث.

المطلب الثاني: شروط وقواعد خطة البحث.

إنّ الباحث الّذي يدرس موضوع بحثه بدون خطة يكون كمن يسير عشوائيا في طريق لا يعرف دروبه، لذا تعتبر مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع أو ما يعرف بإعداد خطة البحث عملية حتمية وحيوية لإعداد البحث العلمي من خلال تقسيم الموضوع الرئيسي إلى مشكلات وموضوعات فرعية وجزئية خاصة، ويجب على الباحث إتباع جملة من الشروط والقواعد بغية تحقيق خطة بحث محكمة ودقيقة نذكر منها ما يلي[7]:

---

[7]- زين بدر فراج، المرجع السابق، ص 68؛ إدريس الفاخوري، المرجع السابق، ص 76؛ عمار عوابدي، المرجع السابق، ص ص 74-75؛ عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 79.

1. يلتزم الباحث بوضع خطة منهجية ودقيقة لكافة المراحل والخطوات التي يشتمل عليها البحث ويتطلب ذلك بلورة المشكلة وصياغتها صياغة واضحة ودقيقة وتحديد نوع الدّراسة والمنهج المستخدم.
2. تعمق وشمول الخطة لكافة جوانب وأجزاء وفروع موضوع البحث.
3. احترام الباحث لمبدأ مرونة خطة البحث، بحيث تكون قابلة للتعديل والتغيير؛ ذلك أنّ خطة البحث الأولية عبارة عن تقسيم مبدئي للشروع في إعداد البحث العلمي؛ إذ قد تظهر عناصر جديدة ترتبط بالموضوع أثناء التحليل، فيضيفها دون المساس بتوازن الخطة.
4. تحاشي التكرار والتداخل بين العناوين الأساسية والفرعية؛ ذلك أنّ التكرار من العيوب الشكلية الجسيمة.
5. ضرورة تعبير خطة البحث عن شخصية الباحث وعن مدى فهمه ورغبته بل وجديته في المعالجة الدقيقة للموضوع، كما تبرز قدراته وذكائه في ابتكار عناوين جديدة، ومن ثمّ وجب ألاّ تكون خطة البحث من المراجع العامة أو المتخصصة، إذ على الباحث أن يستعين بتلك المراجع لمساعدته لإعداد الخطة لا النقل الحرفي.
6. التقيد بالأسلوب العلمي وصياغة عناوين جزئية تكون منسجمة مع العناوين الرئيسية، ومن ثم وجب على الباحث تجنب العناوين السائبة والسابحة التي لا تدخل تحت أي عنوان سواء الأصلي أو الفرعي.
7. ضرورة مراعاة التوازن الشكلي لخطة البحث؛ وذلك من خلال التقسيمات الأساسية والفرعية والجزئية عددا وحجما.
8. ضرورة مراعاة الارتباط الموضوعي والترتيب المنطقي وذلك من خلال إبراز الأفكار العامة الرئيسية والجزئية واحترام التسلسل التاريخي والمنطقي للأفكار.
9. ضرورة عدم صياغة العناوين بصيغة استفهامية، ويجب أن تكون موجزة وواضحة ودقيقة.

10. تجنب تقسيم الموضوع إلى فصلين منفصلين في الدّراسات المقارنة كأن يخصص الفصل الأول لعرض موقف الشريعة الإسلامية والفصل الثاني لعرض موقف المشرع الوضعي؛ ذلك أنّه يوقع الباحث في التكرار الّذي يعتبر من العيوب الشكلية الجسيمة، ويفقد البحث قيمته، لذا ننصح الباحث بوضع عناوين وجزئيات الموضوع وفق الشريعة الإسلامية والمشرع القانوني تحت نفس العنوان.
11. ضرورة توحيد عملية تقسيم وتبويب الموضوع وبشكل ثنائي، فلا يمكن أن يكون البحث متكون من باب واحد أو فصل واحد، وإنّما تقسم إلى بابين أو أكثر وكل باب إلى فصلين أو أكثر وكل فصل إلى مبحثين أو أكثر، وكل مبحث إلى مطلبين أو أكثر[8].

المطلب الثالث: أسس ومعايير وضع خطة البحث.

تعد خطة البحث سلسلة من الخطوات المحددة المتعاقبة، وهذه الخطوات ليست ثابتة أو نهائية و لكنها قابلة للتغيير كما سبق الإشارة إلى ذلك في المطلب السابق، وممّا لا شك فيه أنّ عملية إعداد البحث العلمي تستند إلى أسس ومعايير علمية ومنهجية سليمة ودقيقة وواضحة نوجزها فيما يلي[9]:

1. تقسيم موضوع البحث إلى أجزاء وفروع متساوية أفقيا ثمّ يقوم بتقسيم الموضوعات الفرعية إلى عناصر ونقاط أقل جزئية عموديا، حتى تشمل خطة البحث جميع الموضوعات والعناصر والخصائص التي يتكون منها هيكل البحث.
2. إذا كان الموضوع يشمل على قسم نظري وآخر عملي تطبيقي، فهنا يقسم البحث إلى جزأين، جزء للجانب النّظري وجزء للجانب التطبيقي في كل قسم.

---

[8]- علي مراج، المرجع السابق، ص 71.

[9]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 77.

3. الموضوع المتعلق بالدّراسات المقارنة يفضل اعتماد التقسيم الموضوعي ثمّ إجراء المقارنة بين التشريعات المراد دراستها.
4. كما قد يكون التقسيم في البحث بين العام والخاص أو بين الكل والجزء أو بين الأسبق والسابق أو بين الحاضر والمستقبل.

فإعداد خطة البحث يستند أساسا إلى معايير علمية وموضوعية ومنطقية ومنهجية دقيقة وواضحة، ثمّ إعطاء كل موضوع أساسي أو ثانوي، أصلي أو فرعي، عام أو خاص عنوانا دالاً عليه مختصرا ومعبرا لمحتواه، ثمّ صبّه في إحدى قوالب أو أشكال خطة البحث التي سنعالجها في المطلب الموالي.

المطلب الرابع: أشكال خطة البحث.

يقصد بأشكال خطة البحث أطر وقوالب التقسيم أي تحديد وتوزيع الأطر والقوالب المنهجية المعروفة للتقسيمات المختلفة التي تشملها خطة البحث. واختيار أحد أشكال التقسيم يخضع لطبيعة الموضوع محل الدّراسة، ويصعب تحديد أشكال خطة البحث من الناحية النظرية، ويمكن التمييز عموما بين شكلين من أشكال التقسيم والتبويب :التقسيم الأنجلوساكسوني والتقسيم اللاتيني.

أولاً- التقسيم الأنجلوساكسوني:

يتمثل التقسيم الأنجلوساكسوني في تقسيم الموضوع تقسيما متتابعا ومتتاليا إلى عناصر كبيرة دون أن يتم تفريغ وتجزئة هذه العناصر إلى فروع وأجزاء و يعتمد هذا الشكل من التقسيم على تقسيم البحث إلى أبواب وفصول متتابعة ومتتالية دون حصرها في عدد معين (ثلاثة أبواب أو فصول أو أربعة...).

يتصف هذا الشكل من التقسيم بـ:

1. عدم مراعاته للتوازن الشكلي.

2. الدقة والوضوح ما يسهل على الباحث ضبط أفكاره في حدود الفكرة التي يعالجها في كل فصل[10].

إلا أنّه يعاب على هذا الشكل عدم التعمق في البحث، كما لا يسمح بالاعتماد على المقارنة بين الأفكار والاتجاهات[11].

ثانياً- التقسيم اللاتيني:

ويطلق عليها بالتقسيم المنطقي، ويقصد بها إيجاد الرابطة المنطقية بين الفكرة الواحدة وفروعها وصولا إلى إيجاد رابطة منطقية بين كافة أفكار البحث محل الدّراسة[12].

يتميز هذا التقسيم بالبساطة والوضوح والدقة والتعمق في مناقشة وتحليل أفكار البحث. ويتمّ التقسيم المنطقي بإفراغ عناصر الموضوع محل البحث في القوالب والأطر المنهجية المعروفة في ميدان العلوم القانونية بالخصوص، والتي تترتب وتتدرج على النّحو التالي:

الكتاب؛ الجزء؛ القسم؛ الباب؛ الفصل؛ المبحث؛ المطلب؛ الفرع؛ أولا ثانيا؛ أ ب ج؛ 1 2 3...[13]

غالبا ما يتمّ تقسيم البحث القانوني تقسيما ثنائيا وهو التقسيم التقليدي المألوف الّذي ينسجم مع معظم موضوعات القانون العام والخاص، غير أن هذا التقسيم ليس تقسيما ثابتا ومطلقا، فيجوز اعتماد التقسيم الثلاثي أو الرباعي إذا اقتضت طبيعة البحث ذلك[14].

---

[10]- زين بدر فراج، المرجع السابق، ص 72.

[11]- إدريس الفاخوري، المرجع السابق، ص 78.

[12]- أحميدوش مدني، المرجع السابق، ص 95.

[13]- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 91.

[14]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 53.

رغم حرية الباحث في الأخذ بالتقسيم الّذي يراه مناسبا لموضوعه، يظل التقسيم الثنائي هو الأفضل كونه يدل على مهارة الباحث في مجال التركيب، كما يدل على سيطرة الباحث وتحكمه في توزيع مادة البحث، إضافة إلى أنّه الأصعب والأكثر جمالا ودقة ووضوحا.

تتحكم عملية تحديد نقطة البداية في اختيار الأطر والقوالب المنهجية المذكورة سابقا (الكتاب؛ الجزء؛ القسم؛ الباب؛ الفصل....) إلى حجم وكمية ونوعية البحث محل الدّراسة من حيث الطول والقصر والاستنتاج والضيق[15].

عموما تبدأ أطروحة الدكتوراه بالباب فالفصل فالمبحث فالمطلب فالفرع ...الخ، بينما رسائل الماستر تكون عبارة عن فصول تتدرج من الفصل إلى المبحث إلى المطلب إلى الفرع إلى أولا وثانيا إلى أ ب ج إلى 1 2 3 ....

الملاحظ مما سبق أنّ البحث عبارة عن سلسلة منظمة الأجزاء فلا يجوز أن ينتقل الباحث من الباب إلى المبحث مباشرة أو من الفصل إلى المطلب، وإنّما يجب إتباع التسلسل المنطقي المذكور أعلاه.

تشتمل خطة البحث عموما على ثلاث عناوين رئيسية[16]:

- مقدمة: يتمّ فيها عرض عن ماهية الموضوع وأهم العناصر الواجب إيرادها في البحث من حيث الأهمية والأهداف والمشكلة والمنهج المتبع والخطة.
- العرض أو المتن: وهو موزع حسب طبيعة البحث إلى بابين أو أكثر إن كان أطروحة دكتوراه وإلى فصلين أو أكثر إن كان الموضوع عبارة عن رسالة ماستر.
- خاتمة: ويتم فيها عرض أهم النتائج المتوصل إليها والاقتراحات.

---

[15]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 80.

[16]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص ص 63-64.

مع الإشارة إلى أنّه إذا اقتضى البحث إدراج باب تمهيدي أو فصل تمهيدي فيرد بعد المقدمة مباشرة.

بعد الانتهاء من عملية وضع خطة البحث وفق الشروط والمعايير والأشكال السابقة الذكر، ينتقل الباحث إلى المرحلة الموالية وهي مرحلة جمع وتخزين المعلومات.

المبحث الخامس: مرحلة تدوين وتخزين المعلومات.

تعتبر المعلومات المجمعة من المصادر والمراجع ركيزة الباحث الأساسية كمقومات محورية للبحث، وكلما جمع الباحث أكبر عدد من المعلومات الحديثة والدقيقة، كلما أدى إلى تمكنه من قطع شوط كبير في إعداد بحثه العلمي، خاصة إذا تم جمع هذه المعلومات بشفافية ومصداقية وتسلسل منطقي[17].

لا شك أن مرحلة تدوين وتخزين المعلومات خطوة إجرائية هامة تلي المرحلة السابقة (إعداد خطة البحث)، غير أنّ الباحث في هذه المرحلة قد يواجه مشكلة سوء التنظيم وفقدان المصدر أو المرجع الذي أخذت منه المعلومة، خصوصا عند إعداد أولى بحوثه. لذا يتوجب على الباحث أن يعتمد على طريقة أو أسلوب منظم مّما يسهل عليه تدوين وتخزين هذه المعلومات، وسنحاول في هذا المبحث التعرض إلى التعريف بهذه المرحلة وأهميتها في المطلب الأول؛ وإلى طرق وأساليب تدوين وتخزين المعلومات في المطلب الثاني؛ وإلى قواعد هذه المرحلة في المطلب الثالث.

المطلب الأول: التعريف بمرحلة تدوين وتخزين المعلومات وأهميتها.

يقصد بهذه المرحلة حصر الباحث كل المعلومات المتناثرة في مختلف المصادر والمراجع المتصلة بموضوعه وبطريقة منهجية، بغية استنباط الأفكار واختيار المعلومات

---

[17]– مانيو جيدير، المرجع السابق، ص 47.

المفيدة لموضوع البحث وفرزها وفق أساليب دقيقة وتهيئتها للاستعانة بها في المرحلة الموالية المتعلقة بالكتابة والتحرير[18].

تكمن أهمية هذه المرحلة في[19]:

1. ضبط الباحث لما سمع وقرأ وتسجيل انطباعاته، حيث أنّه يصعب عليه أحيانا تذكر ما قرأ وما سمع.
2. احتمال حاجة الباحث لما قد سمع وقرأ سابقا.
3. حصر كل المعلومات والحقائق المتصلة بالموضوع بإيجاز مركز ومرتب بغية استغلالها بفاعلية في صياغة البحث لاحقا.

المطلب الثاني: طرق تخزين وتدوين المعلومات.

إنّ تدوين وتخزين المعلومات يحتاج إلى طرق وأساليب يستخدمها الباحث، وجرت العادة على أن يتم تدوين وتخزين المادة العلمية وفق الأساليب التقليدية المتمثلة في البطاقات والملفات؛ أو الأساليب الحديثة المتمثلة في النظام الآلي والنسخ أو التصوير.

الفرع الأول: الأساليب التقليدية لتخزين المادة العلمية.

تتمثل الأساليب التقليدية لتخزين المعلومات في أسلوب البطاقات وأسلوب الملفات وتهدف هذه الأساليب إلى جمع المادة الأولية لموضوع البحث حتى يتسنى للباحث العودة إليها مباشرة دون الرجوع إلى المصدر أو المرجع الأصلي.

---

[18]- إدريس الفاخوري، المرجع السابق، ص 85.

[19]- محمد منير حجاب، المرجع السابق، ص 56.

أولاً- أسلوب البطاقات:

يتمثل أسلوب البطاقات في إعداد بطاقات صغيرة أو متوسطة الحجم من الورق المقوى، يتمّ الحصول عليها من المكتبات أو يعدها الباحث بنفسه من الورق الجيد[20]، ومقاس هذه البطاقة عادة 10× 14سم، يقوم الباحث بترتيبها حسب أجزاء الموضوع وتدوّن المعلومات فيها على وجه واحد فقط، ويتم وضع البطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيس في ظرف واحد خاص[21].

هناك بعض القواعد والشروط الواجب إتباعها في أسلوب البطاقات نذكر منها:

1. يجب على الباحث أن يكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالمصدر أو المرجع الّذي نقلت منه المعلومات مثل: اسم المؤلف، عنوان المؤلف، دار النشر، بلد النشر، رقم الطبعة، سنة الطبع، رقم الصفحة أو الصفحات[22].
2. يدون في البطاقة المعلومات المأخوذة من المرجع، فإذا لم تتسع البطاقة لذلك، أضاف الباحث بطاقة أخرى جديدة يسجل عليها البيانات السابقة ويكتب عبارة تابع وهكذا.
3. يجب وضع رقم متسلسل للبطاقة ليسهل ترتيب البطاقات، وهناك من يضيف خانة لاسم المكتبة التي يوجد بها المرجع ورقم المرجع بالمكتبة ليسهل الرجوع إليه، خاصة إذا لم يكن لديه بطاقات خاصة بالمراجع[23].
4. يجب أن يكتب الباحث بخط واضح بأسلوبه الخاص أو عن طريق الاقتباس المباشر مع الإشارة إلى ذلك.

---

[20]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 23-24.

[21]- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 95.

[22]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 83.

[23]- محمد منير حجاب، المرجع السابق، ص 57.

5. ترك فراغا كافيا في كل بطاقة لتدوين بيانات أخرى أو رأيا مماثل للّذي تمّ تدوينه من مرجع آخر[24].

6. تدوين كل الأفكار بدقة وبطريقة تعينه من الرجوع إلى ذلك المرجع، كما ينصح عدم الانتقال إلى مرجع آخر قبل تكملة المرجع الّذي بدأ بقراءته وتدوين الأفكار منه.

7. اتخاذ ألوان مختلفة للبطاقات حيث يجعل لونا خاصا لكل باب أو فصل أو مبحث[25]؛ أو تخصيص بطاقات معينة للفهرس العام لمحتويات على البطاقات مما يسهل على الباحث الحصول على المعلومة المدونة في البطاقات في شكل مفصل[26].

غير أننا نفضل طريقة تنظيم البطاقات بألوان مختلفة لكل فصل أو مبحث.

8. يجب وضع بطاقة مستقلة لكل مرجع من جهة ولكل موضوع من موضوعات خطة البحث من جهة أخرى[27]؛ أي أنّ الباحث يستعمل أكثر من بطاقة لذات المرجع إذا تمّ تدوين معلومات تتعلق بمواضيع أوردها نفس المرجع، وكذلك في حالة ما إذا كان مرجعين أو أكثر تناولوا نفس المعلومات.

9. يمكن تقسيم البطاقات إلى مجموعتين؛ تتعلق الأولى بالمعلومات المقتبسة من المصادر والمراجع المختلفة، وتتعلق الثانية بالملاحظات الشخصية[28] على تلك المعلومات، ويتمّ ترتيب هذه الملاحظات وفق خطة البحث، حيث يسجل الباحث في أعلى كل بطاقة

---

[24]– عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 84.

[25]– علي مراح، المرجع السابق، ص 96.

[26]– عبود العسكري، المرجع السابق، ص 39.

[27]– إدريس الفاخوري، المرجع السابق،ص 87–88.

[28]– مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث العلمي وقواعد التحقيق، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 1998، ص 58.

إضافة إلى العنوان الرئيسي "أفكار أو ملاحظات شخصية" تحت عنوان الباب أو الفصل المتعلق به.

يمتاز أسلوب البطاقات بالدقة، وسهولة رجوع الباحث إليها وإعادة ترتيبها، كما أنّه يمكن استبعاد البطاقات المشتملة على فكرة واحدة في حالة ثبوت عدم الحاجة إليها[29]، إضافة إلى سهولة تصنيف الأفكار المتشابهة وسهولة معرفة مصدر كل فكرة في البطاقة.

رغم المزايا التي يحققها أسلوب البطاقات إلا أنّه يعاب عليه بالدقة والتعقيد[30] مما يؤدي إلى صعوبة الربط بين البطاقات، كما يصعب استعمالها وحملها إلى الأماكن التي يذهب إليها الباحث كالمكتبات، كما تمّ نقد هذا الأسلوب لاحتمال ضياع البطاقات وفقدانها كليا أو جزئيا[31]. ورغم العيوب التي وجهت لهذا الأسلوب هناك من يفضلها كونها أداة للحفظ وأسهل للتصنيف.

ثانياً- أسلوب الملفات:

يتمثل أسلوب الملفات في إحضار الباحث مجموعة من الأوراق المثقوبة تثبت في ملف يتكون من الورق المقوى أو البلاستيك به حلقات معدنية، عادة ما تكون من الحديد، يمكن فتحها وغلقها حتى يضع الباحث الأوراق المثقوبة في داخل الملف، ويقسم الملف إلى مجموعة من الأقسام يخصص الأول للمقدمة والأخير للخاتمة، وفيما بينها أقسام بعدد الفصول والمباحث الدراسية ويفصل بينهم بفاصل من ورق سميك وله بروز وُكتب عليه عنوان الفصل أو المبحث.

---

[29]- محمد عثمان الخشت، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرّسائل الجامعية، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 1989، ص 48.

[30]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 84.

[31]- إدريس الفاخوري، المرجع السابق، ص 88.

ينطبق على هذا الأسلوب نفس القواعد والشروط الواجب إتباعها في أسلوب البطاقات من حيث البيانات التي يجب أن تتضمنها كل ورقة، واستقلال كل ورقة بموضوع ومرجع واحد، والكتابة على وجه الورقة دون ظهرها، وإذا احتاجت الفكرة الواحدة لأكثر من صفحة كان للباحث أن يفعل ذلك، مع الإشارة إلى أنّها تابعة للورقة السابقة، وكذلك ضرورة ترك الفراغات لاحتمال إضافة معلومات أخرى مستجدة أو احتمالات التغيير والتعديل[32]. كما يتعين أن يتضمن الملف فهرسا يحوي كل ما هو متعلق بالموضوع حتى يسهل للباحث الرجوع إليها[33].

يمتاز أسلوب الملفات بمزايا مقارنة مع الأسلوب الأول تتمثل في[34]:

1. يمكّن الباحث من السيطرة على معلومات البحث.
2. يمكّن الباحث من ضمان حفظ المعلومات وعم تعرضها للضياع أو الفقد.
3. سهولة مراجعة الباحث ومتابعة ما قام بتدوينه من المعلومات.
4. يتميز هذا الأسلوب بالمرونة حيث يمكن الباحث من تعديل أو إضافة أو تغيير المعلومات المدونة، والتعليق عليها.
5. يسمح هذا الأسلوب للباحث تعديل خطة البحث وإعادة النظر فيها بحذف بعض العناوين أو بإضافة عناوين أخرى.
6. يمكّن الباحث من حمل الملفات معه إلى المكتبات كما أنّها أقل تكلفة من الأسلوب الأول.

لا شك أنّ اختيار أفضل الأسلوبين يرجع إلى الاعتبارات والعوامل النفسية لدى الباحث.

---

[32]– زين بدر فراج، المرجع السابق، ص 126؛ عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 84.

[33]– عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 23.

[34]– عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 85؛ رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 95.

الفرع الثاني: الأساليب الحديثة لتدوين وتخزين المادة العلمية.

تتمثل الأساليب الحديثة لتخزين المادة العلمية في النظام اللي من جهة، النّسخ أو التصوير للوثائق من جهة أخرى.

أولاً- النظام الآلي:

يتمثل النظام الآلي كآلية حديثة لتخزين وتدوين المعلومات في استخدام الحاسوب، فيعمل هذا الأخير على تخزين المعلومات من مصادرها ومراجعها في ملفات الكترونية داخل جهاز الحاسوب، ويقوم بتنظيم ما في داخله وفقا لتقسيم بحثه، حيث يحفظها بشكل يمنع ضياعها وتلفها، كما يساعد الباحث على ربح الوقت والجهد[35]؛ خلفا للأساليب التقليدية التي قد تؤثر العوامل الطبيعية في تلف الملفات والبطاقات أو تشوه الأسطر المكتوبة مما يستحيل قراءتها.

ومن هنا تظهر الأهمية البالغة للنظام الآلي في خدمة البحث العلمي من خلال طبع المعلومات والحقائق وتخزينها وتعديلها عند الحاجة، وذلك مع حرص الباحث على تعدد وسائل الحفظ الإلكترونية درءا لسلبيات ومشاكل الأجهزة الإلكترونية المتمثلة في دخول الفيروسات واختراق الأجهزة الحافظة أو ضياعها.

ثانياً-النسخ أو التصوير:

هو الأسلوب الشائع بين الباحثين، حيث يقوم الباحث بنسخ أو تصوير المراجع أو المصادر القيمة التي تخدم موضوع بحثه[36]، أو جزء منها أو فقرة حسب الحاجة مع ضرورة نسخ وتصوير صفحة الغلاف والصفحة الداخلية لثبات كافة بيانات المرجع من طبعة وسنة

---

[35]- قاشي علال، محاضرات في منهجية إعداد البحث العلمي، ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر القانون العقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 02، 2018/2017، ص 55.

[36]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 85.

5. إبقاء عملية جمع المعلومات مفتوحة حتى يتسنى للباحث إضافة المعلومات الجديدة للمعلومات الأخرى.
6. مراعاة قواعد الاقتباس.
7. ضرورة احترام قواعد تصنيف وترتيب البطاقات أو الملفات المتخصصة لتدوين وتخزين المعلومات.
8. انتقاء المعلومات الهامة والجوهرية المرتبطة بموضوع البحث وترك الحشو والتكرار.
9. الحرص على حفظ تلك المعلومات في أماكن أمينة بعيدة عن احتمالات التلف أو الضياع.

وبعد إتمام هذه الخطوة الهامة ينتقل الباحث إلى أهم مرحلة في إعداد البحث العلمي والمتمثلة في مرحلة صياغة وتحرير البحث أو ما يسمى بمرحلة الكتابة.

المبحث السادس: مرحلة الصياغة والتحرير (مرحلة الكتابة).

تعد مرحلة الصياغة والتحرير من أصعب المراحل على الباحث وأشقها؛ ذلك أنّها الخطوة الحاسمة لإعداد وإخراج البحث بعد إتمامه للمراحل السابقة، حيث يقوم الباحث بترجمة كل المعلومات التي تحصّل عليها نظريا أو تطبيقيا في عمل كتابي منظم؛ وذلك وفق قواعد وشروط منهجية وعلمية محكمة بصور وأساليب واضحة وجيدة للقارئ بغية إقناعه بمضمون البحث المنجز.

للتفصيل أكثر في هذه المرحلة وجب تبيان أهداف هذه المرحلة؛ وضوابط وشروط هذه المرحلة؛ وكذلك مجموعة القواعد والأسس التي تساعد الباحث من الحفاظ على الأمانة العلمية؛ وذلك وفق المطالب التالية:

المطلب الأول :أهداف مرحلة الصياغة والتحرير.

تستهدف مرحلة الصياغة والتحرير جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي[39]:

1. يتمثل الهدف الأساسي والجوهري من عملية الصياغة والتحرير إعلام القارئ بطريقة علمية ومنهجية ودقيقة عن مجهودات وكيفيات إعداد البحث العلمي وإنجازه وإعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث.
2. عرض أفكار الباحث وآرائه مدعمة بالأسانيد والحجج المنطقية؛ وذلك بصورة منهجية لإبراز شخصية الباحث وإبداعه العلمي الجديد في الموضوع محل الدّراسة.
3. الكشف عن النظريات والقوانين العلمية حول موضوع البحث محل الدّراسة.

المطلب الثاني: ضوابط وشروط مرحلة الصياغة والتحرير.

كما علمنا سابقا أنّ مرحلة الصياغة والتحرير تعني عرض جهود الباحث برصد المعلومات وتحليلها ومناقشتها وإعلان النتائج المتوصّل إليها وفق منهج علمي سليم مع ظهور لشخصية الباحث فيما يتوصل إليه من نتائج وآراء، وبغية تحقيق هذه المرحلة أهدافها وجب على الباحث التقيّد بجملة من الضوابط والشروط نذكر منها على وجه الخصوص ما يلي:

أولاً- تحديد المنهج المعتمد من طرف الباحث:

يعتبر المنهج العمود الفقري في إعداد البحوث العلمية، لأنّه الخطة التي تحتوي على خطوات تحديد المفاهيم وشرح المعاني وتحديد لإطار الدّراسة محل البحث[40]، لذا يعد من الضوابط والشروط الجوهرية لكتابة البحث العلمي ضرورة تطبيق منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي (المنهج الاستدلالي، المنهج التجريبي، المنهج التحليلي، المنهج المقارن...)؛ ذلك أنّه يؤدي إلى اكتساب عملية الصياغة والتحرير مزايا الدقة والوضوح حيث يساعد الباحث

---

[39]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص ص 89-90؛ مانيو جيدير، المرجع السابق، ص 53.

[40]- عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص 5.

على ضبط مختلف جوانب الموضوع واستجلاء مختلف الحقائق العلمية المرتبطة بالموضوع بدقة ونظام.

ثانيا: الأسلوب العلمي والمنهجي في صياغة وتحرير البحث.

يعدّ الأسلوب العلمي والمنهجي الواسطة التي يريد الباحث إيصالها إلى الغير، وهو ما يميز كل باحث عن الآخر، فهو أوسع من المفهوم اللغوي للأسلوب، حيث يتضمن معنى الأسلوب هنا ضرورة توافر جملة من العناصر والخصائص حتى يكون أسلوبا علميا مفيدا أو دالاً نوجزها فيما يلي:

1. احترام اللغة الفنية المتخصصة واستعمال المصطلحات القانونية الدقيقة، إذ يتعين على الباحث التمكن من اللغة القانونية[41]؛ التي تقضي استخدام المصطلحات بدقة (غرامة، تعويض) (الحبس، السجن)، لذا وجب على الباحث الإلمام بهذه الدقة من خلال القراءة وسعة الاطلاع بدلا من الاعتماد على الثقافة العامة أو المفردات الدارجة[42].
2. سلامة اللغة وأسلوب التعبير من الأخطاء التي تخل بجوهر البحث كالأخطاء اللغوية والأخطاء الإملائية والتعبيرية، فلا يجوز بحجة تحاشي الأساليب الأدبية في البحوث العلمية أن تأتي هذه البحوث مشوهة يرفع فيها المفعول به وينصب فيها الفاعل[43].
3. استخدام العبارات الموجزة والدالة.
4. التسلسل في أجزاء وفروع وعناصر الموضوع حيث يتعين على الباحث التقيّد بخطة البحث، كأن يكتب الفصل الأول قبل الثاني والمبحث الأول قبل الثاني مع تأجيل المقدمة.

---

[41]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 63.

[42]- عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص ص 252- 253.

[43]- نصر سلمان، سعاد سطحي، المرجع السابق، ص 56.

5. احترام قواعد الكتابة من حيث علامات الوقف (الفواصل والنقط، الأقواس الهلالية، الأقواس المزدوجة، علامات الاستفهام، علامات التعجب... الخ).
6. تدعيم الأفكار بأقوى الحجج والأدلة المناسبة.
7. قوة وجودة الربط من عملية الانتقال من كلمة إلى أخرى ومن فقرة إلى أخرى[44].
8. الدقة والوضوح والتحديد والبعد عن المبالغة والإطناب (التكرار) والعمومية.
9. حرص الباحث على التمهيدات التي تربط بين الفصول والمباحث وبين المباحث والمطالب وهكذا، وصياغتها بدقة متناهية لتكون كمدخل للفصل أو المبحث، لتهيئة القارئ إلى ما يرمي إليه الباحث من أفكار يريد طرحها ومناقشتها، مع الحرص على أن تتضمن نهاية الباب أو الفصل ملخصا مركزا للمعلومات الأساسية التي أوردتها[45].
10. مراعاة الباحث عدم استخدام ضمائر المتكلم مثل (نحن أو نرى، نميل إلى أو أميل إلى...)، لأنّ هذه العبارات تتنافى والتواضع العلمي ويستحسن استخدام الأفعال المبنية للمجهول مثل: (يُنصح، يُستنتج...)، كما يستحسن الابتعاد عن أساليب الجزم والقطع مثل: (أجزم أنّ القانون...) واستبدالها بعبارات أفضل مثل (لعل القانون أراد، ربما لم يحالفه الصواب فيما ذهب إليه...) وهكذا.
11. تعريف المفاهيم الأساسية في البحث بشأن المعنى اللغوي والاصطلاحي لأهم المصطلحات المحورية الواردة في البحث لا سيما العنوان.
12. الحفاظ على الأمانة العلمية؛ و ذلك بإرجاع الفكرة إلى صاحبها الأصلي وأن لا ينسبها الباحث إلى شخصه حتى لا يتهم بالسرقة العلمية ومن ثم وجب التقيّد بقواعد وشروط الاقتباس والتهميش.

---

[44]- إدريس الفاخوري، المرجع السابق، ص 139؛ محمد عثمان الخشت، المرجع السابق، ص ص 49-62؛ مهدل فضل الله، المرجع السابق، ص ص 77-79.

[45]- نصر سلمان، سعاد سطحي، المرجع السابقن ص 56؛ أحمد بدر، المرجع السابق، ص 193.

13. تجنب التجريح الذي يتنافى وطبيعة البحث العلمي.

14. احترام قواعد معالجة النصوص ببرنامج Word وعادة ما تكون بمواصفات بسيطة تضعها الإدارة، تضعها الإدارة، وتكون وفق المعايير والتوجيهات التالية:

1) حجم وهيئة الصفحة: غالبا ما تحدد الإدارة عدد الصفحات في إنجاز البحث العلمي، فمثلا رسالة الماستر عادة ما تحددها الإدارة ما بين 80 إلى 120 صفحة، ويمكن تهيئة صفحة التحرير وفق معايير التهميش التالية:

- ✓ الهامش إلى اليمين 3 سم تقريبا.
- ✓ الهوامش إلى الأعلى وإلى الأسفل وإلى اليسار 2 أو 2.5 سم تقريبا.

2) حجم ونوع الخط: اختيار حجم ونوع الخط يكون حسب اللغة المستعملة في تحرير البحث وفق ما يلي:

- ✓ بالنسبة للغة العربية: عادة ما يكون اختيار الخط من بين ثلاثة أنواع أساسية تتمثل في: Arabic Transparent، Traditional Arabic، Simplified Arabic؛ أما بالنسبة لحجم الخط إمّا أن يكون 16 أو 18 نقطة لصفحة العنوان والعناوين الرئيسية الداخلية المختلفة، و14 أو 16 نقطة بالنسبة للمتن، مع تباعد الأسطر بمسافة 1 أو 1,5 سم تقريبا؛ أمّا الهوامش فغالبا ما تكون بحجم 12 نقطة.
- ✓ بالنسبة للغة الأجنبية: نوع الخط إما أن يكونTimes New roman, Arial، أمّا حجمه 14 نقطة بالنسبة لصفحة العنوان والعناوين الداخلية الرئيسية، و12 نقطة بالنسبة للمتن، و10 نقاط بالنسبة للهوامش، و1سم تقريبا بالنسبة لتباعد الأسطر.

ثالثاً- ظهور شخصية الباحث:

تبرز شخصية الباحث من خلال إبداء رأيه تارة والتعليق والتعقيب على مسألة تارة أخرى، وتخطئة فكرة ما بناء على أدلة مقنعة[46]، ممّا يضفي على بحثه نوعا من التميز والخصوصية والأصالة.

رابعا: الإبداع والخلق والتجديد.

ويتجسد من خلال اكتشاف معلومات وحقائق علمية جديدة[47]، أو نفي نتائج موجودة سابقا أو تناول الموضوع من زوايا أخرى لم يتم تناولها من قبل.

المطلب الثالث: القواعد والأسس المساعدة للحفاظ على الأمانة العلمية.

تعدّ الأمانة العلمية من القواعد الجوهرية لإعداد البحث العلمي عموما والبحث القانوني على وجه الخصوص، ويقصد بها نسبة الأفكار والآراء إلى أصحابها الحقيقيين أو الأصليين، وبيان مكان وجودها بدقة وعناية في المصادر والمراجع المعتمدة من طرف الباحث العلمي[48].

ومن مقتضيات الأمانة العلمية الرجوع للمصادر الأصلية مثل الدساتير والتشريعات الأخرى، إذ يجب العودة لمصادرها المتمثلة في الجرائد الرسمية، فلا يمكن نقلها من المراجع لأنّ مؤلفي هذه المراجع قد يخطئون في النّقل أو أنّهم قد يوردوا النّص حسب الاجتهاد الشخصي الخاطئ.

لا شك أنّ الحفاظ على الأمانة العلمية يقتضي من الباحث أن يكون على دراية بمعنى الاقتباس وكيف يكون، وأن يتقيد بقواعد الإسناد والتوثيق أو ما يعرف بالتهميش.

---

[46]- نصر سلمان سعاد سطحي، المرجع السابق، ص 58.

[47]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 115.

[48]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 66.

الفرع الأول: الاقتباس.

يقصد بالاقتباس شكل الاستعانة بالمصادر والمراجع التي يستفيد منها الباحث لتحقيق أغراض بحثه، أو أنّه استشهاد بأفكار وآراء الآخرين المتعلقة بموضوع البحث، وينسجم الاقتباس مع الطبيعة التراكمية للبحث العلمي، حيث تتولد المعرفة الإنسانية وتنمو وتتكاثر وتنتشر من خلال جهود متواصلة ومترابطة يبذلها الباحثون؛ وبذلك يعزز الاقتباس التواصل والاستمرارية والبناء والتكامل للمعرفة والعلم[49].

كما يعتبر الاقتباس من القواعد الجوهرية التي ينبغي الاهتمام بها في البحوث العلمية بمختلف مستوياتها وهو على نوعين:

1-الاقتباس المباشر:

ويطلق عليه تسمية الاقتباس الحرفي ويكون عند نقل الباحث نقل حرفيا لنص معيّن حيث يكون مكتوبا بنفس الشكل والمعنى واللغة كما ورد، ويُسمح بهذا النوع في حالات معينة حتى لا يقع الباحث في السرقة العلمية، كأن يقتبس آية قرآنية أو حديثا نبويا أو نصا قانونيا أو تعريفا اصطلاحيا أو عند الاستشهاد برأي رجل قانون متخصص أو اقتباس مبدأ من مبادئ المحكمة العليا في قراراتها.

وفي حالة استخدام هذا النوع من الاقتباس يتعين الإشارة بعلمتي التنصيص للدلالة عليه ""في بدايته ونهايته، وفي حالة الحذف منه توضع إشارة ثلاث نقاط "..." في مكان الحذف سواء كان في بدايته أو وسطه أو نهايته، كما يجب عدم التصرف والتغيير في النص المقتبس وإذا تمّ تصحيح الخطأ الوارد في النّص يوضع بين قوسين ()، وعادة ما يكون استخدام الاقتباس الحرفي بعدد من الأسطر.

---

[49]- ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 291.

2-الاقتباس غير المباشر:

ويطلق عليه تسمية الاقتباس غير الحرفي ويتمثل في استعانة الباحث بأفكار ومعلومات من المرجع، حيث يقوم بصياغتها بأسلوبه الخاص، ويتعين ألاّ يخرج عن المعنى الّذي يقصده صاحب المرجع المقتبس منه، و يكون في الحالات التي لا يكون فيها الاقتباس مباشرا، مع ضرورة الإشارة إلى صاحب المرجع الأصلي في الهامش كونه صاحب الفكرة، مع إتباع قواعد الإسناد في ذلك، كما أنّه لا يتمّ وضع الفكرة المقتبسة بين إشارتي التنصيص "" كما في الاقتباس المباشر[50].

يلجأ الباحث في هذا النوع من الاقتباس إلى أحد الأسلوبين:

- تلخيص المادة المقتبسة.
- إعادة صياغة الجملة أو الفقرة الأصلية المقتبسة بلغة وأسلوب الباحث بشرط مراعاة عدم تشويه المعنى الأصلي أو تغييره.

الجدير بالذكر أنّ اللجوء إلى الاقتباس وإن كان مشروعا من الناحية العملية، إلا أنّ عدم مراعاة قواعده قد تعطي انطباعا سلبيا عن البحث، لذا يتطلب التقيّد بمجموعة من القواعد الأساسية في الاقتباس أيّا كان نوعه نوجزها فيما يلي[51]:

1. **الأمانة العلمية:** أي ضرورة توخي الباحث الصدق والموضوعية وتمييز أفكاره عن الأفكار المقتبسة بالإشارة إلى أصحاب هذه الأخيرة في الهامش وعدم نسبتها إليه.

---

[50]- عمار بوحوش، محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 152؛ عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 102.

[51]- محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث القواعد والمراحل والتعليقات، ط2، دار وائل للطباعة والنشر، 1999، ص 165؛ ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 295؛ عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 69 وما بعدها؛ عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 99.

2. **الدقة في الاقتباس:** وذلك بضرورة مراعاة عدم تشويه المعنى، أي محاولة استخلاص الفكرة المقتبسة وفق المعنى الّذي قصده الكاتب الأصلي دون تحريف أو تشويه للفكرة المقتبسة.
3. **المشروعية في الاقتباس:** أي أن يكون ضمن الحدود القانونية المسموح بها، والحد الأقصى المتفق عليه في الاقتباس المباشر هو ست أسطر.
4. **الموضوعية في الاقتباس:** أي أنّ الاقتباس لا يقتصر على الأفكار الموافقة لرأي الباحث، وإهمال الأفكار الأخرى المعاكسة لرأي الباحث حتى وإن كانت منطقية.
5. **الاعتدال في الاقتباس:** أي أن لا يكون البحث مجرد اقتباسات لآراء الآخرين دون إبراز الباحث لآرائه وأفكاره في الموضوع، كما أنّه في حالات معينة يتطلب أخذ الإذن بالاقتباس من الناشر أو صاحب حقوق النشر أو المؤلف إذا زادت المادة المقتبسة عن 1000 كلمة مع الإشارة إلى ذلك.
6. **عدم التسليم بأن الأحكام والآراء المقتبسة مطلقة ونهائية** في موضوع البحث، وإنّما يجب اعتبارها مجرد فرضيات قابلة للتحليل والمناقشة والنقد.
7. **تجنب الاقتباس من المصادر غير الموثوقة علميا** أو التعامل مع كافة المصادر والمراجع بثقة دون التأكد من صحة معلوماتها.
8. مراعاة القواعد الشكلية في الاقتباس.

الفرع الثاني: الهوامش.

يقصد بالهوامش المادة التي تظهر في أسفل الصفحة أو في نهاية الفصل أو البحث بغية توضيح فكرة أو إعطاء معلومات عن مرجع تمّ الاقتباس منه[52]، وهي على ثلاثة أنواع[53]:

---

[52]- محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 168.

[53]- ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص ص 295-296..

1. **هوامش المرجع:** وذلك بالإشارة إلى المرجع الّذي تمّ الاستشهاد أو الاقتباس منه، وذلك بوضع المعلومات الكاملة عن المرجع في الحاشية السفلية للصفحة من حيث اسم المؤلف، عنوان المرجع، الطبعة، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر؛ وذلك حفاظا على الأمانة العلمية وعدم نسبة أفكار الغير إليه، وللتسهيل على القارئ الرجوع إلى المصدر الأصلي إذا رغب في ذلك للتأكد من صحة المادة المقتبسة في حالة وجود شكوك لديه بصحة عملية الاقتباس.
2. **الهوامش الشارحة:** وتكون بغية توضيح فكرة أو مصطلح أو عبارة معينة وردت في البحث، ويتمّ استخدام هذا النوع من الهوامش أثناء خشية الباحث من أنّ عملية التوضيح في المتن قد تشوش القارئ أو تقلل من ترابط الأفكار، وهنا يتمّ وضع رقم بجانب الفكرة أو الكلمة المراد توضيحها ثم يتمّ أسفل الهامش شرح وتوضيح المقصود بتلك العبارة.
3. **الهوامش المحيلة إلى البحث نفسه:** وذلك بغية توجيه القارئ الرجوع إلى بعض الصفحات أو الفصول في البحث التي يصعب إعادة شرحها وتوضيحها مرة أخرى، تجنبا وتفاديا للتكرار، فيكتب في الهامش: سبق وأن تمّ دراستها بالتفصيل في المبحث الأول من الفصل الأول المعنون بـ (عنوان المبحث)، ثم يحدد الصفحة من المذكرة.

ممّا سبق يتبين أنّ أهمية التهميش تكمن في تجريد المتن من تلك الإضافات التي لا تعد جزءا من البحث لكنها ضرورية لإعطاء القارئ صورة كاملة لجميع جوانبه.

تستخدم الهوامش للإشارة إلى المصادر والمراجع الّذي اقتبِس منها النص، وللإشارة إلى الهامش نستخدم الأرقام العددية، ويتمّ الاقتباس بأن يربط الباحث المتن بالهامش بوضع رقم

في نهاية كل اقتباس ويكرر الرقم نفسه في الهامش[54]؛ ثم تليه بيانات المصدر أو المرجع المقتبس منه.

هناك طريقتين لتوثيق البحوث العلمية على النّحو التالي[55]:

أولاً- طريقة الجمعية النفسية الأمريكية (APA):

وفق هذه النظرية يتمّ الإشارة إلى المصدر أو المرجع في نهاية الفكرة المقتبسة بوضع اسم المؤلف والسنة والصفحة بين قوسين كالآتي: (السنهوري، 1990، ص 98).

ثانياً- أسلوب الإشارات الرقمية:

وفق هذه الطريقة يضع الباحث رقما في نهاية كل نص مقتبس والترقيم هنا إما أن يكون وفق[56]:

1. الترقيم المتسلسل لكل صفحة: حيث يبدأ ترقيم الهوامش في كل صفحة بالرقم 1 ثم يعطى للهامش الموالي من نفس الصفحة رقم 2 وهكذا، وعند البدء بالصفحة الثانية يعطى للهامش الأول فيها رقم 1 والهامش الثاني رقم 2 وهكذا.
2. الترقيم الكلي المتسلسل: حيث تعطى الهوامش التي تظهر في البحث أو في كل فصل بالبحث أرقاما متسلسلة تبدأ بالرقم 1 للهامش الأول، والرقم 2 للهامش الثاني، والرقم 3

---

[54]- خلاف وردة، محاضرات في مادة منهجية العلوم القانونية، ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص: منازعات القانون العمومي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، الموسم الجامعي 2017/2013، ص 64.

[55]- ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 296 وما بعدها.

[56]- محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 170.

للهامش الثالث وهكذا، ويتمّ عند نهاية الصفحة فصل المتن بمسافة خط وكتابة الهوامش تحته بصورة متسلسلة حسب الترقيم الوارد في الصفحة.

الجدير بالذكر أنّ التهميش وفق هذه الطريقة يكون بظهور الهوامش الخاصة بكل صفحة إما في نهاية الصفحة نفسها أو يتمّ تجميع الهوامش لكل فصل وترقيم بشكل متسلسل ثم توضع في نهاية الفصل، وأحيانا يتمّ تجميعها ووضعها في نهاية البحث، ولا شك أنّ الطريقة الأولى هي الأفضل والأكثر شيوعا لدى الباحثين، حيث يسهل على القارئ الرجوع إلى المصدر أو المرجع المقتبس منه بسرعة.

ويفضل إعطاء الأرقام بالطريقة الأوتوماتيكية التي يوفرها برنامج Word والمعبر عنها بإشارة (AB[1]).

نظرا لاختلاف المصادر والمراجع التي تحتوي على المعلومات المتعلقة بموضوع البحث من كتب ومقالات علمية ورسائل وأبحاث جامعية ووثائق رسمية، ونظرا لتعدد الاقتباس من مرجع واحد عدة مرات والاقتباس من أكثر من مرجع لذات المعلومات فإنّ قواعد وكيفيات الإسناد والتوثيق تختلف من حالة إلى أخرى على النّحو التالي[57]:

أولاً- هوامش الكتب:

إنّ توثيق هوامش الكتب يكون حسب ما يلي:

1. إذا كان استعمال الكتاب لأول مرة يصاغ الهامش بكافة تفاصيل الكتاب على النحو التالي:

---

[57]- أحمد بدر، المرجع السابق، ص ص 196-197؛ نصر سلمان، سعاد السطحي، المرجع السابق، ص 124؛ ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 300 وما بعدها؛ عمار بوحوش، محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 163 وما يليها.

1) اسم المؤلف،
2) العنوان الكامل للكتاب،
3) الجزء إن وجد،
4) الطبعة (وإذا لم توجد يتم وضع (د ط) أي دون طبعة)،
5) الناشر (وإذا لم يجدها الباحث في الكتاب يضع (د د ن) أي دون دار النشر،
6) بلد النّشر (وإذا لم يوجد يضع (د ب ن) أي دون بلد النشر،
7) سنة النّشر (وإذا لم يعثر عليها الباحث في الكتاب يضع (د ت ن) أو (د س ن) أي دون تاريخ النشر أو دون سنة الطبع.
8) الصفحة وذلك بوضع حرف (ص) مع الإشارة إلى أنّه إذا كان الاقتباس من صفحات متتالية يضع الباحث ص 11-12، أمّا إذا تمّ الاقتباس من صفحات متفرقة تكتب الصفحات كما يلي: ص ص 10، 16.

مثال ذلك: فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 168.

2. إذا تمّ استعمال الكتاب لمرة ثانية أو أكثر، هنا يكتفي الباحث بوضع اسم المؤلف، المرجع السابق، ص. مثال ذلك: فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص.
3. إذا تم اقتباس نفس الفكرة من مرجعيين مختلفين، يكون الهامش على النحو التالي: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، الجزء، الطبعة، دار النشر، بلد النشر، سنة الطبع، ص؛ اسم مؤلف المرجع الثاني، عنوان الكتاب، الجزء، الطبعة، دار النشر، بلد النشر، سنة الطبع، ص.
4. إذا كان الاقتباس من مرجع غير مباشر كأن يقتبس الباحث فكرة من مرجع هو الآخر اقتبس الفكرة من مرجع آخر أي أنّه ليس صاحب الفكرة الأصلي، فهنا الباحث يكون أمام فرضين:

- ✓ **الفرض الأول:** تمكن الباحث من الحصول على المرجع الأصلي، يتمّ التهميش منه وفق الطريقة السالفة الذكر.
- ✓ **الفرض الثاني:** يتعذر على الباحث الحصول على المرجع الأصلي فيكتفي بالمرجع غير المباشر، ويكون التهميش على النّحو التالي: ذكر معلومات المرجع الأصلي الوارد في المرجع غير المباشر ويتبعها بكلمة نقل عن أو مقتبس عن ويذكر تفاصيل المرجع غير المباشر.

5. إذا تمّ الاقتباس من كتابين أو أكثر لنفس المؤلف بعناوين مختلفة، وحتى لا يختلط الأمر على الباحث والقارئ، وجب ذكر عنوان كل كتاب على حدا في كل مرة يستخدم فيها اسم المؤلف الّذي اعتمد عليه في نقل المعلومات قبل ذكر عبارة المرجع السابق.

مثال ذلك:

- فاضلي إدريس، نظام الملكية ومدى وظيفتها الاجتماعية في القانون الجزائري، المرجع السابق، ص2 .
- فاضلي إدريس، الملكية الصناعية في القانون الجزائري، المرجع السابق، ص30.

6. إذا كان المرجع المقتبس منه أكثر من مؤلفين أي اثنين اشتركا في وضع الكتاب ترتب حسب الكاتب المذكور في المرتبة الأولى في الكتاب، أمّا إذا تجاوز الاثنين فيكتفي بذكر الكاتب الأول ونقول بين مزدوجتين "وآخرون" ونكمل بيانات المرجع السابق ذكرها.

مثال ذلك: أبو أنصار محمد وآخرون، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق، ط1، مكتبة شباب الجامعة، مصر، 1996، ص 20.

7. إذا كان الكتاب المقتبس مترجما، فيتبع في هذه الحالة نفس الترتيب السابق مع إضافة اسم المترجم الّذي يظهر بعد عنوان الكتاب مباشرة، ويتمّ في هذه الحالة وضع المعلومات الخاصة بناشر النسخة المترجمة.

مع الإشارة إلى أنّه إذا تكرر استعمال الكتاب مرتين متتاليتين دون أن يتوسطهما مرجع آخر نكتب المرجع نفسه، الصفحة دون ذكر اسم المؤلف، أمّا إذا تكرر استعمال المرجع مرتين غير متتاليتين يتخللها مرجع أو أكثر، نذكر اسم المؤلف، المرجع السابق، ص.

ثانياً- هوامش المقال:

إنّ توثيق هوامش المقال تكون كالآتي:

اسم المؤلف، عنوان المقال، اسم المجلة، الجهة المصدرة لها، رقم المجلد، تاريخ صدورها، الصفحة.

مثال ذلك: قرنان فضيلة، الأساليب الاستعمارية للسيطرة على الملكية العقارية وتداعياتها على المنظومة العقارية في الجزائر، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، جامعة قسنطينة 1، المجلد رقم 7، العدد رقم 10، 2 جوان 2022، ص 595.

مع الإشارة إلى أنّه تطبق نفس القواعد السابق ذكرها في هوامش الكتب في حال تكرار استعمالها أو كون لها أكثر من مؤلف...الخ.

ثالثاً- هوامش الأبحاث الجامعية:

يتمّ توثيق الأبحاث الجامعية سواء رسائل ماستر أو أطروحة دكتوراه كالتالي:

اسم الباحث، عنوان المذكرة أو الأطروحة، طبيعة المذكرة (رسالة أو أطروحة)، التخصص، اسم الكلية، اسم الجامعة، تاريخ المناقشة، ص.

مثال ذلك: منقار هواري، الحماية القانونية والقضائية للملكية العقارية الخاصة في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أدرار، 2020/2019، ص 160.

وتطبق نفس القواعد السابق ذكرها في حالة إعادة استعمالها.

رابعاً- هوامش المداخلات:

يكون توثيق هوامش المداخلات على النّحو التالي:

اسم المؤلف، عنوان المداخلة، عنوان التظاهرة العلمية (ملتقى أو مؤتمر أو ندوة)، مكان الانعقاد، الجهة المنظمة، تاريخ الانعقاد، الصفحة.

مثال ذلك:

زعموش فوزية، دور عقد الامتياز للعقار الصناعي في تشجيع الاستثمار الصناعي الأجنبي، الملتقى الوطني الأول حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18 و19 نوفمبر 2015، ص8.

خامسا- هوامش النصوص القانونية:

يكون تهميش النصوص القانونية كما يلي: رقم المادة، طبيعة النص القانوني، رقمه وتاريخه، الوثيقة العامة التي احتوت النّص، العدد، التاريخ، الصفحة.

مثال ذلك:

المادة 05، الأمر 02/05 المؤرخ في 18 محرم 1426 الموافق لـ 27 فيفري 2005، المعدل والمتمم للقانون 11/84، المؤرخ في 09 رمضان 1404، الموافق لـ 9 جوان 1984، المتضمن قانون الأسرة الجزائري، الجريدة الرسمية، العدد 15، 2005، ص.

وإن تكرر استعماله يكتفي الباحث بذكر رقم المادة، الأمر 02/05، المصدر السابق، ص.

سادساً- هوامش القرارات القضائية: يكون تهميشه كالآتي:

الجهة القضائية الصادر عنها الحكم أو القرار، الرقم، التاريخ، المجلة القضائية التي أصدرته، العدد، السنة، الصفحة.

مثال ذلك:

م ع، غ أ ش، ملف رقم 290808، الصادر بتاريخ 10 أفريل 2002، م م ع، ع1، 2006، ص 103.

ترمز:

- ✓ م ع: إلى المحكمة العليا؛
- ✓ غ أ ش: إلى غرفة الأحوال الشخصية؛
- ✓ م م ع: مجلة المحكمة العليا؛
- ✓ ع: إلى العدد .

سابعاً- المطبوعات الجامعية:

اسم المحاضر، عنوان المطبوعة، الفئة المستهدفة، الكلية، الجامعة، سنة التدريس، الصفحة.

مثال ذلك:

قريش آمنة، قانون الأملاك الوطنية، أولى ماستر قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2021/2020، ص 30.

ثامناً- أخذ المعلومة من مواقع الإنترنيت:

يشترط أن يكون الموقع رسميا ويحتوي المقال على صاحبه وعنوان، وأن يتحقق الباحث من صحة المعلومة ويكون التهميش كالآتي:

اسم صاحب المقال، عنوان المقال، الموقع الإلكتروني، تاريخ الاطلاع، الساعة.

تاسعاً- تهميش الاتفاقيات الدولية:

يكون توثيق الاتفاقيات الدولية على نحو المثال التالي:

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وعرضتها للتوقيع والتصديق والانضمام بالقرار 34/180 بتاريخ 1979/12/18، ودخلت حيز التنفيذ في 1981/09/03؛ صادقت عليها الجزئر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 51/96، المؤرخ في 1996/01/22، الجريدة الرسمية، عدد 6، المؤرخ في 1996/01/24، ص.

وإذا تكرر استعمالها نذكر رقم المادة من اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، المصدر السابق، ص.

المحور الرابع :الجوانب الشكلية والتنظيمية لإخراج البحث العلمي في شكله النهائي.

إنّ إنجاز البحث العلمي بصفة عامة، وفي العلوم القانونية على وجه الخصوص، يمر عبر مجموعة من المراحل المتتابعة والمتناسقة والمتكاملة السابق ذكرها، وكل مرحلة مرتبطة بالتي تليها حتى يكون إخراج البحث العلمي في صورته النهائية منتظما وممنهجا يسهل الرجوع إليه والاستفادة منه مرة أخرى.

وقبل طباعته لا بد من التعرض إلى الجوانب الشكلية والتنظيمية لإخراج البحث العلمي في شكله النّهائي، حيث يشمل البحث في صورته النهائية عدة عناصر تضفي عليه الأسلوب العلمي والمنهجي، والتي يمكن إجمالها في المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** الصفحات التمهيدية.
- **المبحث الثاني:** الأركان الرئيسية للبحث.
- **المبحث الثالث:** مكملات متن البحث.

المبحث الأول: الصفحات التمهيدية.

تتمثل الصفحات التمهيدية في :صفحة العنوان أو ما يعرف بواجهة البحث، صفحة الإهداء، صفحة الشكر والتقدير، صفحة لقائمة المختصرات.

المطلب الأول: صفحة العنوان.

تعدّ صفحة العنوان هي الغلاف الخارجي للبحث أو ما يعرف بواجهة البحث، ويجب أن تكون خالية من أي شكل أو زخرفة، وتكون من الورق السميك، كما يجب ألا تتضمن عبارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ لأنّ هذه الأخيرة توضع في الأوراق الرسمية، ولا تتضمن عبارة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛ ذلك أنّ إيراد هذه العبارة يُفهم منه أنّ البحث أُعد بالاشتراك معها.

تتضمن صفحة العنوان مجموعة من البيانات كالآتي:

1. يتوسط أعلى الصفحة اسم الجامعة، وتحديد الكلية والقسم التابع له الباحث.
2. عنوان البحث: يكتسي عنوان البحث أهمية بالغة باعتباره المرآة العاكسة للبحث في شموليته، كما أنّه سيكون اسما له؛ وهو عنوان ودليل الموضوع أو المشكلة أو الفكرة

محل الدّراسة والبحث، ويدل على كافة عناصر وأجزاء ومقدمات وتفاصيل البحث بصورة واضحة، دقيقة وشاملة ودالة[58].

يتطلب عنوان البحث مجموعة من الضوابط والشروط الموضوعية والشكلية والمنهجية، لعل أبرزها ما يلي[59]:

1. أن يكون العنوان واضحا ودقيقا يشد انتباه القارئ ويدل بجلاء ووضوح على موضوع البحث.
2. الابتعاد عن العناوين الدعائية المثيرة، لأنّ ذلك يتناسب مع العلنات التجارية وليس البحوث العلمية.
3. تطابق العنوان مع موضوع الرسالة، فلا يكون فضفاضا يتسع لمعلومات أكثر ممّا في البحث، ولا يكون ضيقا، فيضطر الباحث إلى أن يعالج في بحثه أمورا لا تدخل في العنوان.
4. يكتب العنوان في الوسط منتصف صفحة الغلاف الخارجي بالخط السميك بحجم 20 نقطة، أي أكبر من حجم الخط الّذي تكتب به البيانات الأخرى، مع وجوب ترتيب كل من العنوان والمعلومات الأخرى على كل الصفحة بصفة متباعدة ومتوازنة.
5. أن يكون العنوان في صورة تقريرية وليس في صيغة استفهامية.
6. ذكر الدرجة العلمية المراد الحصول عليها من البحث مع تحديد التخصص، فيذكر مثلا أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه (علوم أو ل م د) في الحقوق، تخصص القانون العقاري، أو مذكرة نهاية الدّراسة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص القانون العقاري.
7. ذكر اسم الباحث لقبه العائلي واسمه الكامل وفقا لبطاقة التعريف الوطنية، ويكون على يمين الصفحة.
8. اسم المشرف على يسار الصفحة.

---

[58]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 117؛ مانيو جيدير، المرجع السابق، ص 63.

[59]- احميدوش مدني، المرجع السابق، ص 144؛ يوسف شباط، المرجع السابق، ص 97.

9. أعضاء لجنة المناقشة إذا كان قد تمّ تشكيل اللجنة مع ذكر الدرجة العلمية لكل عضو من الرئيس والمشرف باعتباره مقررا، والبقية أعضاء ممتحنين، تتكون لجنة المناقشة في مذكرة الماستر من ثلاثة أعضاء (عضوا رئيسا، عضوا مشرفا ومقررا، عضوا مناقشا)، أمّا لجنة مناقشة أطروحة الدكتوراه فتتكون من ستة أعضاء (عضوا رئيسا، عضوا مشرفا ومقررا، وأربعة أعضاء ممتحنين) مع ضرورة أن يكون اثنان منهم لا ينتمون إلى جامعة الباحث.
10. السنة الجامعية التي تمّ فيها مناقشة البحث العلمي، حتى يتسنى للقارئ معرفة مدى حداثة البحث، ويتوسط أسفل الصفحة بخط عادي.

وبعد الواجهة نجد نسخة عنها تسمى بالغلاف الداخلي للبحث[60]، تختلف عن الغلاف الخارجي من حيث نوع الورق، حيث تكون بنفس البيانات السابق ذكرها، ولكن في ورقة عادية، ويُفضل أن يتم الفصل بين هذه الصفحة وصفحة الغلاف الخارجي بورقة بيضاء، وتلي صفحة الغلف الداخلي صفحة خاصة بالبسملة، وهناك من يضمنها آية أو أكثر تتضمن محتوى البحث أو تشير إليه ترهيبا أو ترغيبا.

المطلب الثاني: صفحة الإهداء وصفحة الشكر والتقدير.

تعدّ كل الصفحتين خاصة بالباحث نفسه، ولا يعدان من أوراق البحث[61]، حيث تتضمن صفحة الإهداء إهداء إلى أحب النّاس إلى الباحث والأشخاص المقربين منه، حيث يتحدد مضمونها وفقا لرغبته، مع ضرورة عدم الإطالة فيه، ويشترط فيه أن يكون بسيطا وواضحا، وأن يكتب في منتصف الصفحة في الوسط، وأن تترك مسافة في بداية السطر، وهناك من يرى ضرورة كتابة اسم الباحث في الأخير، مع الإشارة إلى أنّه إذا كان البحث من طرف باحثين (وذلك في رسائل الماستر)، فكل طالب يضع صفحة الإهداء الخاصة به.

---

[60]- عبد الحميد الخالدين الوجيز في مناهج إعداد البحث العلمي، دار الشتات، مصر، 2000، ص 205؛ عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 185.

[61]- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 117.

تلي صفحة الإهداء، صفحة الشكر والتقدير حيث يعبر الباحث عن شكره لله سبحانه عز وجلّ الّذي وفقه في إنجاز هذا البحث، ثم لكل من قدم له يد العون في إعداد البحث بأسمائهم أو بصفاتهم بما فيهم الأستاذ المشرف الّذي قبل الإشراف وتحمّل عناء القراءة والتمحيص والتوجيه والانتقاد، وأساتذة لجنة المناقشة التي تحملت عناء القراءة والسفر والنقد والمناقشات التي تستمر أحيانا لساعات، كما يمكن توجيه الشكر للمكتبات، زملائه... والباحث أدرى بمن يوجه له عبارات الشكر والتقدير، ولا شك أنّ الشكر لا يجب فيه المبالغة ولا الإطالة.

المطلب الثالث: صفحة لقائمة المختصرات.

قائمة المختصرات هي تلك القائمة التي يلحق فيها كل لفظ مختصر في البحث باللفظ الكامل، وعادة ما يلجأ الباحث إلى هذه المختصرات أثناء استعمال ألفاظ مرات متعددة، فيختصرها تيسيرا عليه وربحا للوقت والجهد، وحفاظا على الحجم المعقول للبحث، شرط التزام الباحث ببيان دلالتها سواء باللغة العربية أو الأجنبية؛ وذلك حتى يتمكن القارئ من فهم معناها[62].

حيث تكون بمثابة المرشد في البحث، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- ✓ ج ر: الجريدة الرسمية؛
- ✓ د م ج: ديوان المطبوعات الجامعية؛
- ✓ ط: طبعة؛
- ✓ د ط: دون طبعة؛
- ✓ ق إ م إ ج: قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري؛
- ✓ ق م ج: القانون المدني الجزائري؛
- ✓ ع: العدد؛

---

[62]- رقية سكيل، منهجية البحث العلمية دليلا طلاب العلوم القانونية والإدارية، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص 62.

- ✓ ق إ ج ج: قانون الإجراءات الجزائية الجزائري؛
- ✓ ص: الصفحة؛
- ✓ م ق: المجلة القضائية؛
- ✓ م م ع: مجلة المحكمة العليا؛

المبحث الثاني: الأركان الرئيسة للبحث.

يشمل البحث العلمي ثلث مكونات وعناصر أساسية تشكل في مجموعها الشكل الهندسي لموضوع البحث، وتتمحور حول: المقدمة، العرض أو المتن أي جوهر أو صلب الموضوع، الخاتمة.

المطلب الأول :المقدمة.

تعدّ المقدمة الجزء الأساسي من البحث، حيث تمهد للموضوع وتلخصه بإعطاء فكرة مركزة عن كل جوانب وحيثيات الموضوع، كما تعتبر المرأة العاكسة لمختلف أفكار البحث، وعلى الباحث تخصيص الوقت الكافي لكتابتها ومنحها عناية خاصة، حتى يتمكن الباحث من جذب القارئ لمتابعة القراءة من خلال الاهتمام بقوة الأفكار ووضوحها وترتيبها وسلامة أسلوبها، ورغم كونها أول ما يصادف القارئ بعد العنوان إلا أنّها غالبا تكون آخر ما ينجزه الباحث[1].

تلعب المقدمة دورا حيويا وأساسيا في تحضير وإعداد ذهنية القارئ لفهم موضوع البحث وقراءته، فهو يشكل فكرته ورأيه عن البحث بداية من تحليل المقدمة ومدى منهجيتها العلمية،

---

[1]- محمد العروصي، المختصر في المنهجية القانونية، ط2، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات حول قانون الأعمال والمقاولات بكلية الحقوق السويسي، الرباط، 2011، ص 183.

وبالتالي توضح مدى اقتناع القارئ بالاستمرار أو التوقف في قراءة البحث[1]. وحتى تعطي المقدمة الصورة الحقيقية للبحث لا بد من أن تشتمل على العناصر التالية[2]:

1. التعريف بماهية الموضوع ثم تحديده وذلك بتمييزه عن المسائل المشابهة وتحديد مفاهيمه ومصطلحاته وتحديد نطاقه الزماني والمكاني والتشريعي.
2. تحديد أهمية وأهداف الموضوع النظرية والعملية بإيجاز ودقة وموضوعية.
3. بيان الأسباب الذاتية والموضوعية التي دفعت الباحث إلى اختيار الموضوع.
4. الإشارة إلى أهم الدّراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث؛ وذلك ببيان الزوايا التي تمت معالجتها والجوانب التي تمّ إغفالها في هذه الدّراسات، وبيان النقطة التي سيبدأ منها الباحث لعدم بحثها سابقا، أو عدم استيفائها حقها في الدّراسات السابقة، حتى يثبت أنّ عمله يضيف جديدا رغم دراسة هذا الموضوع سابقا من قبل الباحثين أو أنّه سيتعرض له من زاوية أخرى غير التي تم دراستها سابقا.
5. الوقوف عند الصعوبات والمشاكل النظرية والعلمية التي واجهت الباحث كقلة المراجع أو كثرتها أو حداثة النظام القانوني... الخ.
6. طرح إشكالية البحث محل الدّراسة بطريقة موجزة ومركزة في شكل سؤال رئيسي.
7. تحديد المنهج أو المناهج العلمية المعتمدة في مناقشة وتحليل موضوع البحث (وسيتم التعرف على مختلف المناهج التي يمكن تطبيقها في ميدان العلوم القانونية في المحور الموالي).
8. عرض مخطط البحث بصورة منطقية وموضوعية؛ وذلك ببيان العناوين الأساسية التي تكون منها البحث دون العناوين الفرعية وذلك في جملة واحدة أو جملتين[3].

---

[1]- مانيو جيدير، المرجع السابق، ص ص 65-66.

[2]- نصر سلمان، سعاد سطحي، المرجع السابق، ص 138؛ عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 120.

[3]- خلاف وردة، المرجع السابق، ص 81.

ونظرت لأهمية المقدمة وطبيعة المعلومات التي تحتويها وجب مراعاة الشروط والضوابط التالية[1]:

1. أن تتسم بالوضوح والدقة والدلالة على الموضوع؛
2. عدم مناقشة الموضوع ولا توجيه النقد عند تحرير المقدمة؛
3. أن تكون المقدمة موجزة غير مطولة تتراوح عادة ما بين ثلاث إلى خمس صفحات؛
4. تناسق عدد صفحات المقدمة مع عدد صفحات البحث الإجمالية؛
5. كتابة المقدمة بأسلوب جيد مشوق لظهار قيمة البحث؛
6. ضرورة كتابة المقدمة في شكل فقرات دون عنونتها؛
7. عدم الإكثار من التهميش في المقدمة، حيث يكون في بعض الحالات فقط، ككتابة لمحة تاريخية، أو إيراد تعريف اصطلاحي؛ أو ذكر تقنين؛ أو عند الإشارة إلى وجود دراسات سابقة.
8. هناك من يفضل عدم ترقيم المقدمة رغم حسابها؛ ووضع حروف أبجدية أو هجائية كونها آخر ما يكتب، حتى يكون الباحث على راحته في ترقيم متن الرسالة.

المطلب الثاني: المتن أو صلب الموضوع

يسمى بالجذع الرئيسي لموضوع البحث وهو الجزء الأكبر والحيوي في البحث ويشتمل على المادة الأساسية للبحث العلمي، حيث يحتوي كل العناصر الرئيسية للبحث من أقسام وأبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع... التي تحلل وتناقش مختلف النظريات والتوجهات والتيارات المرتبطة بموضوع البحث.

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 51؛ مانيو جيدير، المرجع السابق، ص 66؛ نصر سلمان، سعاد سطحي، المرجع السابق، ص 139.

يجب على الباحث أن يراعي في هذا العنصر الهام ما يلي[1]:

1. التوازن الهيكلي والموضوعي.
2. تطابق عناوين الفصول والمباحث مع مضمونها.
3. ترابط الأبواب والفصول حيث يمهد كل منها للآخر بصورة منطقية.
4. مراعاة قواعد الكتابة السابق ذكرها.
5. وضع الباحث لملخص في نهاية كل فصل يساعد القارئ على إعادة تجميع الأفكار في ذهنه؛
6. الترقيم العددي للرسالة؛
7. يستحسن أن يسبق كل باب أو فصل صفحة بها عنوانه تحسب ولا ترقم.

المطلب الثالث :الخاتمة.

تكتسي الخاتمة أهمية بالغة كونها أحد الأركان الرئيسية للبحث، حيث تعتبر نهاية الرحلة العلمية، وتتطلب كتابتها بعد الانتهاء من البحث، مع ضرورة الاهتمام الزائد بها، لإبراز الجهود الأخيرة للباحث[2]، كما يجب أن ينسجم عدد صفحاتها مع عدد صفحات البحث الجمالية، وأن تتضمن العناصر التالية[3]:

1. أهم وأبرز النتائج المتوصل إليها في البحث شرط ألا تكون مجرد تكرار لما ورد في ثنايا البحث؛

---

[1]- مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص 54؛ رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 118؛ محمد عثمان الخشت، المرجع السابق، ص 139؛ عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص ص 75-76.

[2]- المرجع نفسه، ص 82.

[3]- مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص 54؛ نصر سلمان، سعاد سطحي، المرجع السابق، ص 140.

2. أهم الاقتراحات التي يمكن أن يقدمها للمشرع أو القضاء من خلال تحليل النصوص القانونية والقرارات القضائية والتي قد تفتح آفاقا لجزئيات أخرى قابلة للبحث من قبل باحثين جدد.

المبحث الثالث: مكملات متن البحث.

تتمثل مكملات متن البحث في الملاحق وقائمة المصادر والمراجع وفهرس المحتويات، حيث تلعب دورا إرشاديا للقارئ، فقد يريد الاطلاع على هذه الملاحق فيجدها بالبحث، وقد يريد البحث عن مجموعة المصادر والمراجع التي تخدم موضوع بحثه فيستعين بقائمة المصادر والمراجع، كما أنّ الفهارس تسهل على القارئ والباحث الرجوع إلى أي عنصر من عناصر البحث الّذي يريد الاطلاع عليه.

المطلب الأول: الملاحق.

يقصد بالملاحق كل ما يضاف إلى البحث العلمي من معلومات وبيانات تساعد القارئ على الفهم والتوضيح، حيث تدرج مباشرة بعد الخاتمة وقبل قائمة المصادر والمراجع، ولا توضع في متن البحث خوفا من قطع انسجام البحث وتسلسله، مع ضرورة تخصيص ورقة مستقلة يكتب فيها كلمة" "الملاحق".

قد تكون الملاحق نصوص لمعاهدات دولية تتعلق بالبحث، أو نماذج لصيغ دعاوى قضائية، أو نماذج شروط تحكيم، مع ضرورة تدوين مصادرها المعتمدة، ويشترط في الملاحق ما يلي[1]:

1. أن يكون تكميليا مساعدا، حيث يقدم إضافة علمية وعملية لموضوع البحث.
2. لا يتم إدراجه في مضمون البحث لطوله أو لعدم انسجامه النص وللحفاظ على تسلسل الأفكار والمحافظة على التوازن الهيكلي والموضوعي للبحث.

---

[1]- براهيمي سهام، الدليل المنهجي لإعداد البحوث ومذكرات التخرج، ط1، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2020، ص ص 53-54.

3. ترقيم الملحق .
4. ربط الملحق بالمعلومات الواردة في متن البحث، ويستحسن الإشارة إليها بعد ترقيمها بشكل متسلسل .
5. ألا يكون الملحق في متناول القارئ مثل نصوص القانون المدني، حيث يستطيع القارئ الحصول عليها بسهولة؛
6. لا تطغى عدد صفحاته على عدد صفحات البحث لمجرد الحشو.

المطلب الثاني: قائمة المصادر والمراجع.

تعتبر قائمة المصادر والمراجع دليل قوي على قيمة البحث وجديته وعمقه، فهي برهان واضح على سعة المصادر التي استخدمها الباحث في بحثه واعتمد عليها واستشهد بها وذكرها[1]، وتعد جزءا هاما من أجزاء البحث العلمي، حيث تتيح للباحث والقارئ فرصة الاطلاع المنهجي المنظم عن مصادر المعلومات، ويتم ترتيب المصادر والمراجع على ضوء معايير متعددة حسب نوعها: كتب، مطبوعات، رسائل جامعية، مقالات علمية، رسائل جامعية...الخ، حيث ترتب بإحدى هذه الطرق[2]:

1. الترتيب التاريخي: حيث ترتب المصادر والمراجع حسب أقدميتها في النشر والتأليف أو من حيث تاريخ وفيات أصحابها، وهو غير شائع بين الباحثين.
2. الترتيب حسب الحروف الهجائية الأولى لأسماء شهرة المؤلفين دون اعتبار "الف" التعريف و"أبو" و"عبد "، وهذا الترتيب هو الأكثر انتشارا بين الباحثين.

---

[1]- عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 107؛ رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 121.

[2]- عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 107.

3. الترتيب حسب الحروف الهجائية الأولى لعناوين المصادر والمراجع، وحجة أصحاب هذه الطريقة أنّ عناوين الكتب أشهر من أسماء مؤلفيها، وبالتالي الاعتماد على عناوين المراجع أدل من الإشارة إلى كاتبه.
4. ترتيبها بحسب الفنون أو المجموعات[1]: وهي أكثر طرقا شيوعا في ميدان العلوم القانونية، حيث يرتب الباحث قائمة المصادر والمراجع في مجموعات واحدة للنصوص القانونية، الثانية للأحكام والقرارات القضائية، الثالثة للكتب (العامة والمتخصصة)، الرابعة للرسائل الجامعية، الخامسة للمجلات العلمية، السادسة للمداخلات الدولية والوطنية، السابعة للمعاجم والقواميس، الثامنة لمواقع الإنترنيت.

يجدر التنويه إلى أن تكون بعد المجموعات باللغة العربية مجموعات أخرى باللغة الأجنبية وبنفس الترتيب، على أن ترتب في كل مجموعة ترتيبا هجائيا لأسماء المؤلفين مع كتابة معلومات أو بيانات المرجع كاملة وفق الطريقة السالف ذكرها في هوامش المراجع، على ألا تكتب الصفحات التي اقتبس منها الباحث لتعددها.

كما يجب أن يتصدر القرآن الكريم قائمة المصادر والمراجع لسموه على كافة المصادر والمراجع الأخرى مع الإشارة إلى الرواية المعتمد عليها، ثم تليه النصوص القانونية بسبب تمتعها بالطابع الرسمي، وترتب فيما بينها بحسب درجة السمو ثم تليه الأحكام والقرارات القضائية وترتب كذلك حسب سموها، وتليها الكتب، المقالات،...الخ.

المطلب الثالث: فهرس المحتويات.

يقصد به إقامة الدليل والمرشد الّذي يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث، وأرقام الصفحات التي تحتويها، ليمكن الاسترشاد به بطريقة سهلة ومنتظمة[2]،

---

[1]- نصر سلمان، سعاد سطحي، المرجع السابق، ص 107.

[2]- مانيو جيدير، المرجع السابق، ص 69.

حيث يتمكن القارئ من الوقوف على كل عنوان بطريقة منظمة وبأقل مجهود وفي أقل وقت ممكن، على أن تكتب العناوين الرئيسة بحجم أكبر من العناوين الفرعية، فهو الخريطة الجغرافية للبحث القانوني[1].

يوضع فهرس المحتويات في نهاية الدّراسة حسب النظام الفرنسي وهو الشائع في العلوم القانونية، وفي أولها حسب النظام الأنجلوساكسوني[2]، ينظم الفهرس بشكل جدول أو نحوه حتى يكون مضمونه واضحا دون أي صعوبة في الاطلاع عليه، حيث نجد في العمود المبين على اليمين الأبواب والفصول والمباحث والمطالب والفروع مصحوبة بالعناوين، وفي عمود أكثر ضيقا موجودا في أقصى يسار الصفحة نسجل مقابل كل عنوان رقم الصفحة التي يبدأ منها ذلك الجزء من البحث، ويفضل أن يكون بطريقة أوتوماتيكية في برنامج الوورد حتى يسهل ضبطه بدقة والتعديل عليها بسهولة، ويكون على النحو التالي:

العنوان	ص
الإهداء	–
شكر وتقدير	–
مقدمة	أ
الفصل الأول:	07
المبحث الأوّل:	08
المطلب الأوّل:	09
الفرع الأوّل:	10
خاتمة:	60
الملاحق	64

[1]– عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 87.

[2]– عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 113.

الملحق 01:	65
الملحق 02:	66
قائمة المصادر والمراجع:	70
فهرس المحتويات:	79

أمّا بخصوص ترقيم الصفحات، هناك من يرى أنّ الترقيم يبدأ من الصفحة الأولى (ماعدا صفحة العنوان وصفحتي الإهداء والشكر)؛ أي من أول صفحة للمقدمة، وهناك من يرى أنّ المقدمة لا تنمي إلى أصل التحليل وعليه تحسب ولا ترقم، بل تدون وفق الحروف الهجائية، ومهما كانت الطريقة التي يتبعها الباحث في الترقيم يتوجب عليه ألاّ يتوقف عن الترقيم وحساب الصفحات، وحتى تلك الصفحات الفاصلة التي تحمل العناوين الرئيسة للفصول، فهي تحسب ولا ترقم، أمّا عن موقع الترقيم فمن الفضل أن يكون أسفل الصفحة.

وجب التنبيه إلى ضرورة إدراج ملخص للبحث، بعد فهرس المحتويات ودون ترقيم، ويستحسن أن يكون في نصف صفحة ويحرر كذلك بلغة أجنبية أخرى (فرنسية أو إنجليزية)، وإذا حرر البحث بلغة أجنبية كان الملخص باللغة العربية ولغة أجنبية أخرى. كما يجب أن يكون الملخص هادفا ودالاً، ويُتبع بكلمات مفتاحيه من ثلاث إلى سبع كلمات، والحكمة من وضع الملخص تزويد القارئ بفكرة إجمالية وموجزة عن موضوع البحث[1].

بعد الانتهاء من إنجاز البحث العلمي وفق الخطوات المتكاملة والمتناسقة السابق ذكرها، يقوم الباحث بطباعة بحثه بعد أن يحصل على موافقة أستاذه المشرف على العمل المنجز، ليقوم بعد ذلك بعرضه والدفاع عن أفكاره أمام لجنة المناقشة المتكونة من أساتذة مختصين في المجال الّذي كتب فيه الباحث؛ وذلك من خلال عرض موجز يعنده الباحث مسبقا يركز

---

[1]– براهيمي سهام، المرجع السابق، ص 56.

فيه على أهم العناوين الرئيسة والفرعية، ويبين النتائج المتوصل إليها والاقتراحات؛ وذلك في حدود عشرين دقيقة، حيث يهدف هذا العرض إلى بيان مدى استيعاب الباحث لعمله المنجز ومدى قدرته على إيصال المعلومات والرد على الانتقادات والتوجيهات التي توجه له من طرف لجنة المناقشة.

القسم الثاني: تقنيات إعداد البحث العلمي

يتعامل الطالب الجامعي وبالتحديد طالب مادة القانون مع مختلف النصوص القانونية وهو يواجه في الغالب كثرتها وتعقيدها، ونجده أثناء دارسته الجامعية يتعامل مع النظري أكثر من التطبيقي، وهو ما قد يخلق له مشاكل في المستقبل ويكبح قدراته عند تعامله مع الواقع بعد نهاية دارسته الجامعية.

لاعتبار أن المعلومات النظرية وحدها غير كافية لتوضيح مختلف المسائل القانونية التي يتعلمها الطالب، وجب تزويده بأعمال تطبيقية تحوي أمثلة قضائية واقعية مقدمة من خلال أحكام وقرارات قضائية من المحاكم والمجالس القضائية، أو من خلال استشارات قانونية، بالإضافة إلى نصوص قانونية وفقهية، وكذلك تعليمه كيف يقوم بتحرير مختلف الوثائق تحريرا إداريا، وأيضا طريقة كتابة مذكرة استخلاصية.

لا يمكن للطالب تناول الأعمال التطبيقية بطريقة تلقائية وعشوائية وإنما يجب أن يكون ذلك وفق مناهج علمية دقيقة لحل المسائل القانونية بشكل دقيق وصحيح، وعلى هذا الأساس فإن هذا القسم يضم مختلف المناهج المتبعة لذلك، وعليه فإن القسم الثاني سيكون وفقا للمحاور التالية:

المحور الأول: يتناول بالدراسة

-تقديم الاستشارة القانونية.

- التعليق على النصوص القانونية والفقهية.

- التعليق على حكم أو قرار قضائي.

المحور الثاني: صياغة مذكرة استخلاصية.

المحور الثالث: التحرير الإداري

المحور الأول: تقنيات تقديم الاستشارة القانونية وتحليل نص والتعليق على القرارات والأحكام.

سيتم التعرض من خلال هذا المحور لكيفية تقديم الاستشارة القانونية إضافة إلى تبيان طريقة تحليل نص قانوني أو فقهي وكذلك التعليق على القرارات والأحكام القضائية وذلك كما يلي:

أولا: تقديم الاستشارة القانونية.

ثانيا: التعليق على النصوص القانونية والفقهية.

ثالثا: التعليق على حكم أو قرار قضائي.

أولا: تقديم الاستشارة القانونية

يقوم الأفراد بعدة تصرفات قد تنتج عنها نزاعات يمكن أن تكون محل دعوى قضائية وعادة ما نجد أحد أطراف هذا النزاع يسعى لمعرفة حكم القانون بشأن المسألة موضوع النزاع وذلك عن طريق اللجوء إلى طلب استشارة قانونية.

1- تعريف الاستشارة القانونية :

إن الاستشارة القانونية هي استكشاف رأي القانون بشأن مسألة قد تكون محل نزاع أو يحتمل أن تكون كذلك، وتكون هذه الاستشارة بطلب من شخص معين أو جهة حكومية أو غير ذلك من رجال القانون لمعرفة حكم القانون في المسألة المطروحة، وتنحصر مهمة المستشار في بيان الحل الذي يكرسه القانون أيا كان مصدر القاعدة القانونية[1].

كطلب المقاول مثلا: معرفة حكم القانون بالنسبة لأعمال المقاولة التي يريد القيام بها ويمكن طلب الاستشارة القانونية كذلك بشأن:

---

[1] محمد الصغير بعلي، *مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية والإدارية*، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 168 .

معرفة حكم القانون بشأن مسألة موضوع خلاف أو نزاع أو يحتمل أن يثار مستقبلا وما يحتمله ذلك من عرض النزاع على القضاء، فالهدف من الاستشارة في هذه الحالة هو معرفة حكم القانون بما يؤدي إليه ذلك من الوقوف على احتمالات الحكم لصالحه من عدمه.

*طلب الاستشارة قصد تفادي الوقوع في الخطأ والمساءلة عند القيام بتصرف معين لسد الثغرات التي يحتمل أن يستفيد منها من يتعاقد أو يتعامل معه.

2-أطارف الاستشارة القانونية:[2]

تكون الاستشارة القانونية بين طرفين هما:

أ- **المستشير:** وهو الذي يطلب حكم القانون بشأن مسألة معينة، وهو شخص غير مختص في القانون، يمكن أن يكون عبارة عن شخص طبيعي أو معنوي، كما هو الشأن بالنسبة للشركات والجمعيات.

ب- **المستشار** :هو الشخص المختص في المسألة القانونية المطروحة، أو الشخص المختص في القانون مثل: طالب جامعي مختص في القانون، أو محامي أو موثق أو محضر قضائي.....

3-مراحل الاستشارة القانونية:

تتمثل مراحل الاستشارة القانونية فيما يلي:

أ- المرحلة التحضيرية:

---

[2]. محمد الصغير بعلي، *مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية والإدارية*، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص168

يستخرج فيها الطالب من الاستشارة المعطاة له الوقائع والمشكل القانوني[3].

أ-1-الوقائع: تتمثل الوقائع في مختلف العناصر المشكلة للنزاع والتي يترتب عليها أثار قانونية تتمثل في الحقوق والالتزامات، ويكون مصدرها العقد أو الإرادة المنفردة أو العمل غير المشروع أو القانون، وكما يدخل في مفهوم الوقائع مختلف الإجراءات التي تمت أمام الجهة القضائية في حالة رفع دعوى قضائية، وهذا بداية من يوم رفع الدعوى إلى غاية يوم صدور الحكم، و تتمثل الإجراءات مثلا في ذكر المحكمة التي رفع أمامها النزاع و ذكر تاريخ الجلسات وأهم الوثائق التي تم تقديمها للقاضي، ويوم تقديم شهادة الشهود، و يوم صدور الحكم ومضمونه، وكذلك تاريخ استئناف الدعوى.

مثال: يذكر زيد أن عمر قد وعده وعدا قاطعا بأنه سيوظفه في شركته الخاصة أين سيتقاضى مرتبا أعلى من مرتبه، ثم رجع عمر عن وعده ووظف شخصا غيره بعد أن كان زيد قد استقال من منصبه السابق، وهو الآن يطالب بحقوقه.

فوقائع هذه القضية تتمثل في صدور إيجاب بالتوظيف من عمر لزيد، وصدور قبول ضمني من زيد لعمر يتمثل في الاستقالة، ورجوع الموجب عن إيجابه بعد صدور القبول مما يعني قيام عقد بينهما أخل الموجب بتنفيذه[4].

أ-2-المشكل القانوني:

يتم استخراج المشكل القانوني عن طريق إعادة صياغة سؤال المستشير بكيفية قانونية وهذا عن طريق تكييف الوقائع التي يشملها تساؤل المستشير تكييفا قانونيا وذلك بهدف تحديد أهم النصوص القانونية التي تعالج هذه المسألة، فإذا كانت الاستشارة تتعلق بنزاع عرض أو يحتمل

---

[3] عمار عوابدي، *مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية والإدارية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص221.

[4] عبد الرزاق السنهوري، *الوسيط في شرح القانون المدني الجديد*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ج1، ص 10.

عرضه على القضاء يكون السؤال المطروح هو مدى نصيب القضية من الكسب والخسارة وبالتالي الاحتمالات التي قد ينتهي إليها النزاع أمام القضاء، أما إذا كانت الاستشارة مطلوبة خارج أي نزاع قضائي فيتوجب تحديد الأوضاع القانونية التي يرغب طالب الاستشارة الوقوف عليها[5].

ب-المرحلة التحريرية:

بعد تنظيم المعلومات بالكيفية السابقة الذكر، تأتي المرحلة التحريرية المتمثلة في دراسة موضوع الاستشارة وذلك كما يلي:

ب-1- الخطة: وذلك عن طريق تقسيم موضوع الاستشارة إلى عناصر متسلسلة ومترابطة وفق خطة منهجية معبرة.

ب-2- المناقشة: تتم مناقشة موضوع الاستشارة عن طريق التعرض إلى العناصر التالية:

***المقدمة:** تكون عن طريق الإحاطة بالموضوع بصورة مختصرة، حيث يبرز المستشار موضوع الاستشارة في إطار المبدأ القانوني المنظم لموضوع النزاع، وبعد ذلك يقوم بإعادة ذكر وقائع النزاع بأسلوب قانوني وتنظيم الوقائع بكيفية متسلسلة ومترابطة مع إظهار أطراف النزاع بكيفية واضحة، وبعد ذلك يطرح المستشار المشكل القانوني بالكيفية التي سبق بيانها في المرحلة التحضيرية[6].

***صلب الموضوع:** تتطلب الإشكالية المطروحة دراسة تحليلية معمقة وهذا لإظهار مختلف الحلول التشريعية والفقهية والحلول التي توصل إليها الاجتهاد القضائي بشأن الموضوع محل

---

[5] أحمد شوقي محمد عبد الرحمن، *أصول البحث القانوني*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، ص 93.

[6] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 171.

الاستشارة، ويتم ذلك عن طريق وضع خطة ملائمة تجمع كل العناصر السابقة الذكر، ويجب احترام أصول المنهجية في هذا الصدد، سواء من حيث الشكل أو الموضوع.

مثال: إذا كان المستشير يبحث عن كيفية استرجاع ثمنه من البائع، يبحث الطالب عما إذا كان العقد باطلا أو قابلا للإبطال، فيبحث في أركان العقد و شروطه و عيوب الرضا، فإذا وجد أن العقد قد اختلت أحد أركانه يتوصل إلى أن العقد باطل بطلانا مطلقا، أما إذا كانت كل أركان العقد متوفرة إلا أن المستشير قد شاب رضاه عيب من عيوب الرضا و هو لا يريد إجازة العقد، توصل الطالب إلى أن العقد باطل بطلانا نسبيا أي أنه قابل للإبطال، ومن ثم يشير على المستشير بأن يرفع دعوى إبطال العقد لعيب من عيوب الرضا، و لهذا على الطالب أن يستعين بالمعلومات النظرية لمناقشة المسألة القانونية المعطاة له من خلال الاستشارة[7].

***الخاتمة:** تخضع خاتمة الاستشارة القانونية إلى نفس الأحكام السابق بيانها في أجزاء البحث العلمي، حيث يضع المستشار خلاصة بحثه مجيبا على المستشير بصورة مختصرة وواضحة[8].

ثانيا: التعليق على النصوص القانونية والفقهية

إن النص القانوني سواء أكان نصا تشريعيا أو فقهيا، هو عبارة عن مجموعة أفكار تتعلق بمسألة قانونية معينة تعرض على الطالب لمناقشتها، والهدف من عرض موضوع المسألة القانونية على الطالب عن طريق التعليق على النص القانوني هو إبعاد الطالب عن المناقشة التقليدية للمسائل القانونية، لأن هذه المناقشة تتم عن طريق التحليل النظري للمواضيع باستعمال أسلوب إنشائي حر لا يسمح للطالب إلا بإعادة سرد ما حفظه عن ظهر قلب من معلومات سردا آليا لا يكتسي أية أهمية.

إن التعليق على النص القانوني عبارة عن محاولة لتفسير وتوضيح النص بقدر من الحرية

---

[7] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 226.

[8] أحمد شوقي محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 101.

وبأسلوب شخصي إلى حد معين، عن طريق البحث في مكوناته والعناصر التي يحتويها، وصولا إلى إعطاء فكرة تأليفية أو تركيبية عن الموضوع.

من أجل ذلك جعل التعليق على النص القانوني كوسيلة لتحقيق هدفين هما:

- **الهدف الأول:** هو تحديد إطار المناقشة، بحيث يتقيد الطالب بالأفكار التي جاءت بالنص والأفكار المجاورة لها دون التطرق إلى غيرها من الأفكار، ولو كانت هذه الأخيرة تتعلق بنفس المسألة القانونية التي تعرض لها النص، وهذا لتفادي الخروج عن موضوع النص ولتفادي إعادة سرد المعلومات المحفوظة بطريقة آلية
- **الهدف الثاني:** هو السماح للطالب بإعطاء رأيه تجاه أفكار النص، سواء بالتأييد أو بالمخالفة، مع تبرير موقفه الشخصي، مما يسمح له بإظهار استيعابه الجيد للمعلومات وقدرته على توظيفها، وهذا هو التعليق الحقيقي على النصوص، و الذي يستبعد الطالب عن مجرد شرح ما جاء في النص دون انتقاد، مما يؤدي إلى إعادة كتابة ما جاء في النص دون أي تغيير، فيصبح عمل الطالب بدون فائدة.

بهذا يسمو الطالب من درجة الحفظ عن ظهر قلب للدروس والمحاضرات إلى درجة استيعاب أهم الأفكار والمفاهيم القانونية وترسيخها في ذهنه والاستعداد لمناقشتها كلما عرضت عليه دون اضطراره إلى حفظها عن ظهر قلب.إن المعالجة الحقيقية للنصوص القانونية تتم وفق منهجية دقيقة تلعب دوار في تنظيم عمل الطالب وتنسيقه، وهذه المنهجية تتطلب مرحلتين هما:

*مرحلة تحضيرية: وفيها يقوم الطالب بتحليل النص تحليلا شكليا و موضوعيا.

*مرحلة تحريرية: فيها يقوم الطالب بمناقشة المسألة القانونية التي أثارها النص القانوني وذلك وفق خطة متكونة من مقدمة وصلب الموضوع وخاتمة.

سنتعرض لهاتين المرحلتين فيما يلي:

1-المرحلة التحضيرية:

في هذه المرحلة يقوم الطالب بالتحليل الشكلي للنص ثم التحليل الموضوعي له ويفيد القيام بهذين التحليلين في فهم النص فهما جيدا والتحضير لمناقشته[9].

أ-التحليل الشكلي:

يقتضي التحليل الشكلي دارسة النص من حيث شكله فقط، فبعد قراءة أولية له يستخرج الطالب العناصر التالية[10]:

أ-1-تركيز النص: نتعرض في هذه المرحلة إلى تحليل النص قصد تثبيته و تركيزه بالنظر إلى مصدره وهذا بتبيان ما يلي:

-طبيعة النص:

إن أول ما يظهره شكل النص للطالب هو طبيعته، حيث يتبين للطالب بسهولة ما إذا كان النص هو مادة من مواد قانون معين أم مجموعة فقرات مأخوذة من مرجع لفقيه معين فبعد رؤية أولية للنص يذكر الطالب طبيعته بذكر ما إذا كان نصا قانونيا أم فقهيا[11].

-المصدر الشكلي(موقع النص):

يقصد بالمصدر الشكلي للنص أي موقعه من المرجع الذي أخذ منه، فيبحث الطالب من أين اقتطف النص ويذكر المصدر الشكلي بطريقة منتظمة ومرتبة تختلف باختلاف طبيعة

---

[9]عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 239

[10]عبد القادر البقيرات، المرجع السابق، ص 136

[11]أحمد شوقي محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 115.

النص و ذلك كما يلي:

*إذا كان النص قانونيا يذكر الطالب موقعه من القانون الذي أخذ منه بطريقة مرتبة و ذلك بترتيب العناوين التي جاء تحتها النص.

*إذا كان النص فقهيا يذكر الطالب موقعه من المرجع الفقهي الذي أخذ منه و ذلك ببيان العناصر التالية بالترتيب: لقب واسم المؤلف، عنوان المرجع، الطبعة إن وجدت، دار النشر، مكان النشر، السنة، الصفحة[12].

-المصدر المادي:

يقصد به أي أصل وضعه إن كان نصا تشريعيا، أو أصل المبادئ التي يعتمد عليها إن كان نصا فقهيا، فيبحث الطالب بمن تأثر المشرع أو الكاتب.

- فإذا كان النص تشريعيا، فمفهوم أن المشرع الجزائري متأثر بكل من المشرعين المصري والفرنسي، فيذكر الطالب نص المادة محل التعليق والنص المقابل لها في كل من التقنين المصري والفرنسي.
- إذا كان النص فقهيا، فإن شخصية الكاتب إن كان معروفا ستبين المذهب الذي ينتمي إليه، وبالتالي نظريته والمبدأ الذي يعتمد عليه في شرح المسألة القانونية محل التعليق والا فإن قراءة أولية للنص ستسمح بمعرفة المذهب أو القوانين التي تأثر بها الكاتب[13].

أ-2- بنية النص:

في هذه المرحلة من التعليق يتم تحليل النص من عدة جوانب تتمثل فيما يلي:

---

[12] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 189.

[13] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 243 .

-البنية الطوبوغرافية (البناء المطبعي):

يقصد بذلك بيان ما إذا كان النص قد ورد في فقرة واحدة أو على عدة فقرات ويترتب على ذلك عدة نتائج أساسية تستخدم في عملية معالجة النص، خاصة في عملية وضع خطة البحث وكذلك استخراج الأفكار الأساسية و الفرعية، فالغالب أن النص الذي يرد في فقرة واحدة يعبر عن فكرة واحدة، و الغالب أيضا أن المشرع عندما يضع النص في فقرتين أو أكثر، فإنه يعمد على وضع القاعدة في الفقرة الأولى، و الاستثناءات على القاعدة وحدود هذه الاستثناءات فيما يلي من فقرات، وقد تكون الفقرات المتعددة هي تعدادا للشروط التي تفترضها الفقرة الأولى[14].

-البنية المنطقية:

تتضح البنية المنطقية للنص القانوني من خلال الخصائص التي تتميز بها هذه الأخيرة، حيث أن القاعدة القانونية عادة ما تكون آمرة، وهذه الخاصية تميزها عن غيرها من النصوص الفلسفية والأدبية التي تترك مجالا واسعا للجدل و النقاش[15].

-البنية اللغوية:

في هذه المرحلة، تتم دراسة الألفاظ المستخدمة في النص للحكم على مدى ملاءمتها للسياق ومدى انسجامها معه، وأيضا مدى دلالتها اللغوية، لأن اللغة القانونية هي لغة متخصصة ولهذا يجب الوقوف عند استعمال المصطلحات، لأن هاته الأخيرة تؤدي معنى واحد ومحدد، وتتضمن البنية اللغوية لنص قانوني الإشارة إلى العبارات والمصطلحات التي لها أهمية خاصة لفهم النص[16].

---

[14] عبد القادر البقيرات، المرجع السابق، ص 138.

[15] أحمد شوقي محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 118.

[16] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 191.

ب- التحليل الموضوعي:

يقتضي التحليل الموضوعي دراسة النص من حيث المضمون، أي أنه ينصب على المسألة القانونية أو القاعدة القانونية التي يبنى عليها النص، ولا يمكن ذلك إلا بقراءة النص عدة مرات مع دراسة كل كلمة وردت فيه وتحليل كل فقرة من فقراته.

ب-1- شرح المصطلحات:

من الأحسن هنا أن يشير الطالب إلى أهم المصطلحات القانونية التي جاءت في النص ويشرحها بإيجاز، لأن هذا مفيد في تفادي الخلط بين المصطلحات المتشابهة وخاصة تلك التي تداول بعض القانونيين على استعمالها في غير محلها، فصارت خطأ شاسعا في الوسط القانوني وبات من الصعب تصحيحها في الأذهان، والفهم الصحيح للمصطلحات المستعملة في النص هو الذي يؤدي إلى التحديد الصحيح لموضوع المسألة القانونية محل التعليق وتفادي الخروج عنه، ولهذا بات من الضروري البدء بشرح المصطلحات القانونية التي يحتويها النص محل التعليق.

ب-2- استخراج الفكرة العامة: يقصد بالفكرة العامة المعنى الإجمالي للنص، ويسهل استخراجها بعد قراءة متأنية للنص وفهمه فهما جيدا، بحيث يتبين للطالب موضوع المسألة القانونية التي يتعلق بها ويفيد استخراج بالفكرة العامة من النص في تحديد إطار المسألة المراد مناقشتها حتى لا يخرج الطالب عن الموضوع.

ب-3- استخراج الأفكار الأساسية:

بعد استخراج الفكرة العامة، يقوم الطالب بتقسيم النص إلى فقرات تقسيما منطقيا بحيث تتضمن كل فقرة فكرة واحدة، ويقوم بوضع عنوان لكل فقرة، ويفيد ذلك في التحضير لوضع خطة ملائمة.

2-المرحلة التحريرية:

يقوم الطالب خلال هذه المرحلة بوضع خطة مناسبة وذلك استعدادا لمناقشة المسألة القانونية المعروضة عليه من خلال النص.

أ-الخطة :

بعد أن يتعرف الطالب على موضوع المسألة القانونية المراد مناقشتها عبر النص القانوني يقوم بوضع ما هو من أفكار ثانوية وما هو أساسي واستبعاد ما هو خارج الموضوع ثم ترتيبه الوضع خطة مناسبة، حيث أن خطة التعليق على نص قانوني لا نستطيع تحديدها مسبقا لأنها توضع بناء على النص محل التعليق، فتقسم مثلا إلى مباحث بحيث يناقش كل مبحث إشكالية فرعية من إشكاليات النص، فالخطة إذن تنبع من النص ذاته.

يجب على الطالب بعد وضع الخطة، أن يتأكد من أنها:

-موافقة لموضوع النص و مطابقة له.

-شاملة بحيث لم يتم إهمال أحد الأفكار.

- متوازنة ومتسلسلة.

-لا تحتوي على عناوين و أفكار متكررة.

ب-المناقشة:

تتم مناقشة المسألة القانونية بتحرير ما جاء في عناوين الخطة، بدءا بالمقدمة مرورا بصلب الموضوع منتهيا بالخاتمة.

ب-1- المقدمة:

يبدأ الطالب في المقدمة بعرض المسألة القانونية المراد مناقشتها بصورة وجيزة ومركزة ومن أهم العناصر التي يجب أن تتضمنها المقدمة الإطار العام الذي يندرج فيه النص القانوني، ثم الإشارة إلى أهمية الموضوع وبعدها إثارة الإشكالية التي يتمحور حولها هذا النص، ثم أخيرا الإعلان عن التقسيم المراد اعتماده للإجابة عن هذه الإشكالية.

ب-2- صلب الموضوع:

كما هو معروف، فإن صلب الموضوع يعرض عبر مباحث ومطالب وفروع و نقاط إن وجدت، و هذا لمناقشة النص، و المناقشة تكون من خلال المعلومات المكتسبة إما من المحاضرة أو من المراجع أو من الثقافة العامة.

يجب على الطالب أن يحذر من الخروج عن الموضوع، ولذلك عليه أن يتقيد بأفكار النص وأن يشرحها و ينتقدها و يبدي رأيه فيها مع التبرير.

ب-3- الخاتمة :

يلخص الطالب في الخاتمة موضوع المسألة القانونية في فقرة وجيزة، يليها عرض للنتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال التحليل، والتي يمكن أن تكون:

-موقف الباحث أو الطالب من رأي المشرع أو الكاتب مع عرض البديل إن كان له موقف مخالف.

-عرض الاقتراحات المقدمة من أجل مراجعة أو إلغاء أو تعديل النص، سواء من حيث الصياغة أو من حيث الأحكام.

ثالثا: التعليق على القرارات والأحكام القضائية

إن كل دعوى ترفع أمام القضاء تمر بمجموعة من المراحل، بداية من المطالبة القضائية إلى حين صدور حكم أو قرار فاصل في النزاع، و الذي يتضمن كل من الديباجة والوقائع و

الأسباب، و المنطوق، وبما أن كل نزاع يعرض على الجهات القضائية يتعلق بمسألة قانونية معينة، فإن كل حكم أو قرار قضائي يصدر من جهة قضائية يتعلق بمسألة قانونية معينة، فالتعليق على الحكم أو القرار القضائي ما هو في الحقيقة إلا مناقشة تطبيقية لمسألة قانونية نظرية يكون الطالب قد تلقاها في المحاضرة، و هذه المناقشة التطبيقية هي الهدف من تعلم منهجية التعليق على الحكم أو القرار القضائي، إذ بواسطتها يترسخ في ذهن الطالب ما تعلمه في المحاضرة من معلومات نظرية[17].

يقوم القاضي في الحكم بتبيان وقائع النزاع التي اتبعها الأطراف أمام الجهات القضائية وادعاءات كل طرف التي تكون بطبيعة الحال متضاربة والتي تؤدي إلى خلق مشكل قانوني في ذهن القاضي، أين يقوم بالإجابة عليه وذلك بإعطائه في آخر الحكم أو القرار حلا قانونيا مرتكزا على نص قانوني مناسب .

إن كل العناصر التي يتضمنها الحكم أو القرار القضائي إذا اطلع عليها الطالب فإنه سيسهل عليه معرفة المسألة القانونية التي يدور حولها النزاع، مما يجعله مستعدا لدراستها نظريا بالرجوع إلى المعلومات النظرية الخاصة بها، وتطبيقها بتطبيق تلك المعلومات النظرية على قضية الحكم أو القرار المعطى له، وبالتالي فمنهجية التعليق على الحكم أو القرار القضائي هي دارسة نظرية وتطبيقية في آن واحد لمسألة قانونية معينة.

إن منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية طرق مختلفة، إلا أن الفرق بينها ليس شاسعا باعتباره يمس الشكل فقط، حيث أن هذه الطرق المختلفة تتفق في الموضوع كونها ترتكز كلها على الوقائع والمشاكل القانونية التي يطرحها القرار، ومن ثم إبراز الحل القانوني السليم.

قبل التطرق إلى منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي، ينبغي بداية التطرق إلى تعريف

---

[17] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 203

كل من الحكم والقرار القضائي وكذا تبيان مكوناتهما.

1-مفهوم الحكم و القرار القضائي:

سيتم التطرق هنا للمقصود بالحكم والقرار ثم لمكوناتهما.

أ-المقصود بالحكم والقرار:

يقصد بالحكم" lejugement"ما يصدر عن محكمة الدرجة الأولى، أما القرار " "l'arrêt، فهو ما يصدر عن المجلس القضائي و المحكمة العليا و مجلس الدولة، هذا من الناحية القانونية، أما من الناحية الفقهية فالحكم له مفهوم واسع فيشمل كل ما يصدر على الجهات القضائية المختلفة مهما كانت تسميتها أو درجتها[1].

ب-مكونات الحكم أو القرار القضائي: تتمثل مكونات الحكم أو القرار القضائي في:

***الديباجة:** تشمل اسم المحكمة، تاريخ ومكان صدور الحكم، أسماء الخصوم وصفاتهم ومواطنهم، أسماء القضاة، عضو النيابة، كاتب الجلسة، المحامي، .....إلى غير ذلك من البيانات كعبارة " باسم الشعب الجزائري".

***الوقائع:** و هي تلخيص للخصومة أي وصف النزاع قبل وصوله إلى القضاء، أي الأحداث المادية و كذا الإجراءات المتبعة إذا لم يكن الحكم في الدرجة الأولى(مستأنف مثلا)، أي وصف الإجراءات التي اتبعت بدءا من إصدار الحكم الأول المطعون فيه (المستأنف) إلى عرض النزاع على المحكمة الحالية.

***الحيثيات(تسبيب الحكم، التعليل):** هي الأسباب الموضوعية و القانونية التي دفعت القاضي إلى اختيار الحل الوارد بالمنطوق دون غيره، و لماذا أيد أو رفض طلبات الخصوم.

---

[1] عبد العزيز سعد، *إجراءات ممارسة الدعاوى القضائية*، دار هومة، الجزائر، 2019، ص 84.

وتكون فقرات الأسباب هذه هي الجزء الأهم في الحكم بالنسبة للقانون، كما تستغرق عادة أكبر جزء في الحكم أو القرار.

***منطوق الحكم:** و هو نتيجة الحكم، أي الجزء الذي يهم الخصوم، و فيه يعلن القاضي قراره (رفض الدعوى، تأييدها، رفض طلبات المدعي أو قبولها .....)و يبدأ عادة بعبارة ولذلك أو لهذه الأسباب، مكتوبة في وسط السطر.

2-مراحل التعليق على حكم أو قرار قضائي:

إن عملية التعليق على أي حكم أو قرار قضائي تتطلب من الطالب إتباع منهجية معينة وتتمثل هذه المنهجية في إتباع مرحلتين أساسيتين و هما:

أ- **المرحلة التحضيرية:** يقوم الطالب في هذه المرحلة باستخراج العناصر التالية:

أ-1- **الوقائع:** هي كل الأحداث السابقة على الدعوى والتي يخلق بسببها النزاع أو هناك مساس بحق لشخص اكتسبه بموجب نص قانوني، مما يستلزم المطالبة برفع الاعتداء الواقع[1].

وأثناء استخراج الوقائع يجب على الطالب مراعاة ما يلي:

-**استخراج الوقائع المهمة في حل النزاع:** و التي تكون من جهة بمثابة الأحداث التي حركت النزاع، من جهة ثانية يعتمد عليها من أجل إيجاد السند القانوني المناسب لها و ذلك بموجب الحل الذي سيعطيه القاضي في الحكم أو القرار.

مثال على ذلك: يذكر في القرار أنه تم إبرام عقد بيع سيارة بين محمد وعلي، وتبين بعد دفع القسط المتفق عليه من ثمن المبيع بين الطرفين أن محرك السيارة فيه عيب وأن البائع لم يذكر ذلك للمشتري، فقام البائع بضرب المشتري لغضبه، فإذا كان القرار يعالج مسألة المسؤولية العقدية الناتجة عن عيب التدليس، فلا داعي لذكر واقعة الضرب ضمن الوقائع.

---

[1] سليمان مرقس، *الوافي في شرح القانون المدني*، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2006، ج1، ص 15.

-**استخراج الوقائع وفقا للتسلسل الزمني و حسب وقوعها و ترتيبها بشكل نقاط:** و يكون ذلك بعرض العناصر الواقعية بشكل يراعي التسلسل الزمني في حدوثها، و يكون ذلك بأسلوب و لغة المعلق و ليس بترداد واجتزاء مقاطع من القرار.

مثال: يذكر في الحكم أن (أ) أصدر إيجابا لـ (ب) في شهر مارس، و في شهر جوان أصدر (أ) إيجابا ثاني لـ (د)، و تبين بعدها أن (ب) قد أصدر قبولا لـ (أ) في شهر أفريل، فوفقا لذلك ترتب الوقائع كالتالي:

*(أ) أصدر إيجابا لـ (ب).

*(ب) أصدر قبولا لـ (أ) في شهر أفريل.

*(أ) أصدر إيجابا ثاني لـ(د) في شهر جوان.

-**الابتعاد عن افتراض وقائع لم تذكر في القرار أو الحكم:** و هذا يفرض على المعلق أن يقتصر في عرضه للعناصر الواقعية على تلك الواردة في الحكم أو القرار موضوع التعليق وبالكيفية التي عرضت فيها على المحكمة، و هذا يعني أنه لا يجوز التكهن و الافتراض واضافة عناصر واقعية من عند المعلق لم ترد في القرار أو الحكم، فإذا ذكر في القرار أن محمد قد باع قطعة أرضية بموجب عقد عرفي لعمر، فدفع عمر جزء من الثمن، ثم وقع نزاع بينهما حول صحة العقد الذي لم يفرغ في قالب رسمي، فالطالب أثناء تعليقه لا يذكر أن النزاع وقع بسبب عدم تكملة المشتري للثمن الباقي إذا لم تذكر تلك الواقعة فعلا.

-**تكييف كل الوقائع تكييفا صحيحا:** إذ أن كل تكييف صحيح يؤدي إلى دراسة صحيحة وبالتالي الوصول إلى حل قانوني صحيح للموضوع.

مثال: حدث نزاع حول بطلان عقد إيجار سكن بسبب استخدام المستأجر له لجمع المخدرات، فالعقد يكون باطلا بطلانا مطلقا لكون سبب العقد مخالف للنظام العام والآداب العامة، فالبطلان كان لعدم صحة السبب وليس محل العقد.

أ-2-الإجراءات: هي مختلف المراحل القضائية التي مر بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور القرار محل التعليق، وتنصب مهمة المعلق هنا على عرض موجز لمراحل النزاع القضائية وبشكل واضح، ويقتصر هذا العرض على تبيان مراحل النزاع القضائية من حيث التقدم بالمطالبة القضائية أمام المحكمة إلى حين صدور الحكم أو القرار موضوع التعليق، ويعرض في كل مرحلة الأسباب الواقعية والقانونية وطلبات كل من الخصوم ثم الحل القانوني الذي أعطي للنزاع[1].

ويجب على الطالب أن يراعي في استخراجها ما يلي:

-تحديد الجهة القضائية التي رفع أمامها النزاع: فيبين الطالب ما إذا كان الإجراء قد تم على مستوى المحكمة أم على مستوى المجلس القضائي، أم على مستوى المحكمة العليا.

-تبيان كل إجراء بدقة و إيجاز و ذكر كل النقاط المتعلقة به: فيذكر الطالب طرفي الدعوى، نوع العريضة التي تقدم بها المتقاضي، و الجهة القضائية التي مثل أمامها وبماذا يطالب المتقاضيان، كما يذكر نوع المحرر الصادر ما إذا كان حكما أو قرار و الجهة القضائية التي أصدرته، و بماذا يقضي.

-أن لا يفترض إجراء جديدا لم يكن في الدعوى: فإذا كان القرار محل التعليق صادر من المجلس القضائي فالإجراءات تنتهي بصدور القرار من المجلس القضائي، فلا يمكن افتراض أن أحد الأطراف قد يطعن بالنقض أمام المحكمة العليا.

---

[1] عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 92.

أ-3-**الادعاءات:** هي مزاعم وطلبات أطراف النزاع والأسس القانونية التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم.

وبما أن ادعاءات الطرفين تكون متضاربة ومتقابلة، فهذا التضارب سيطرح مشكل قانوني، أين يكون من مسؤولية القاضي إيجاد حل قانوني له للفصل في النزاع، ولاستخراج الادعاءات يجب أن يراعي الطالب ما يلي[2]:

-أن يذكر الادعاءات مع شرح كل الحجج والأسانيد القانونية التي استند عليها كل طرف:

إذ لا يكفي أن يقول مثلا، يدعي محمد مخالفة وسوء تطبيق القانون، بل يذكر النص القانوني الذي أساء القاضي تطبيقه، فالنص يلعب دوار كبيرا في استنباط المسألة القانونية محل التعليق، ثم يشرح بإيجاز حجة المتقاضي ودليله على صحة ادعائه.

مثال: يدعي محمد سوء تطبيق القضاة نص المادة 932 من القانون المدني الجزائري، حيث اعتبره القضاة مسؤولا عن الضرر الذي تسبب فيه ابنه عمر، بينما المسؤول الحقيقي هو مدير المدرسة باعتبار أن الضرر وقع أثناء تواجد الابن في المدرسة.

-أن يذكر الادعاءات مرتبة: إذا كان القرار صادرا مثلا عن المجلس القضائي، فيذكر أولا ادعاءات المستأنف ثم ادعاءات المستأنف ضده، و يجب ذكرها في شكل نقاط و ذكر كل ادعاءات على حدا، كما يجب تفادي النقل الحرفي لحيثيات القرار، بل يجب عليه إعادة ذكر الادعاءات بأسلوبه الخاص و بشكل مختصر.

أ-4-المشكل القانوني:

إن المشكل القانوني هو ذلك السؤال الذي يتبادر إلى ذهن القاضي عند فصله في النزاع وبعد سماعه لادعاءات الخصوم، فالادعاءات بحكم تضاربها تشكل في ذهن القاضي مشكلا قانونيا

---

[2] محمد حسنين، *الإثبات في المواد المدنية والتجارية*، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2015، ص 37.

يقوم بحله في أواخر حيثيات الحكم أو القرار الذي يصدره قبل وضعه لمنطوق الحكم، فيتوصل الطالب إلى استخراج المشكل القانوني من الادعاءات وأيضا من الحل القانوني الذي يتوصل إليه، ويراعي الطالب في استخراجه ما يلي:

-**طرح المشكل القانوني في شكل سؤال:** مثلا هل العقد المبرم بين محمد وعلي يتطلب إفراغه في قالب رسمي؟ وبالتالي هل العقد العرفي المبرم بينهما باطل؟ وما هي الآثار القانونية المترتبة عنه؟

-**طرح المشكل القانوني في صيغة قانونية:** فالطالب هو رجل قانون، فعليه استخدام أسلوب قانوني في صياغة الأسئلة التي تتبادر إلى ذهنه، مثلا: بدلا من هذا السؤال هل لمحمد الحق في أن يبيع لعمر قطعة أرضية بورقة عرفية؟ يطرح هذا السؤال: هل الرسمية ركن من أركان انعقاد البيع العقاري؟

-**أن يطرح المشكل القانوني بدقة:** فالمشكل القانوني يجب أن يكون دقيقا إلى أبعد حد ممكن، و هذا يعني وجوب احتوائه على كل ما يتعلق بالنزاع من عناصر أساسية، مثلا بدلا من هذا **الطرح العام:** من المسؤول عن الضرر الذي سببه الطفل خالد لنبيل هل هو الأب أم العمة؟ فيطرح المشكل بدقة كالتالي: هل يسأل الأب عن الضرر الذي ألحقه خالد لنبيل بصفته متوليا للرقابة على ابنه القاصر أم تسأل عمته باعتبار أن الطفل كان متواجدا عندها أثناء وقوع الضرر، وباعتبار أن الرقابة انتقلت إليها اتفاقا؟

أن يطرح المشكل القانوني طرحا تطبيقيا: على الطالب أن يتجنب الطرح النظري الذي لا يمت بأية صلة للقضية التطبيقية المعروضة، بل عليه طرح سؤال يتعلق بالنزاع المعروض في الحكم أو القرار.

مثال: بدلا من هذا السؤال: هل التدليس عيب في العقد؟ وما هي صوره وآثاره؟ يطرح المشكل القانوني التالي: هل وقع عمر في تدليس؟ وهل يعتبر سكوت عمر عن العيب التقني الموجود في المبيع بمثابة حيلة تدليسية تؤدي إلى إمكانية العقد للإبطال؟

ب-المرحلة التحريرية:

تقتضي هذه المرحلة وضع خطة لدراسة المسألة القانونية المعروضة من خلال الحكم أو القرار، ثم مناقشتها وفقا لهذه الخطة مناقشة نظرية وتطبيقية في آن واحد.

ب-1 -الخطة: لكي تكون الخطة ملائمة للدراسة، لا بد من مراعاة ما يلي:

-يجب أن تكون الخطة مصممة في شكل مقدمة، صلب الموضوع، خاتمة.

-وضع خطة تطبيقية: فالخطة التطبيقية هي التي تتعلق بالقضية، بحيث تظهر وقائع القضية و أطراف النزاع من خلال العناوين، فعلى الطالب تجنب الخطة النظرية و ذلك بتجنب وضع عناوين نظرية، كما عليه تجنب الخطة المتكونة من مبحث نظري و آخر تطبيقي، فذلك سيؤدي حتما إلى تك المعلومات.

-أن تكون الخطة دقيقة: و ذلك بوضع عناوين دقيقة و تجنب العناوين الطويلة.

- أن تكون الخطة متوازنة: وذلك من حيث المباحث والمطالب.

-أن تكون الخطة متسلسلة: بمعنى ضرورة تتابع العناوين وفقا لتتابع وقائع القضية.

-وضع خطة تجيب على المشكل القانوني المطروح: فإذا استطاع استخراج مشكلين قانونيين عالج كل منهما في مبحث، هكذا تتكون الخطة عادة من مبحثين اثنين، و هي الخطة المثالية لمعالجة أغلب المسائل القانونية المطروحة من خلال الأحكام والقرارات القضائية.

ب-2 -المناقشة: وفيها يقوم الطالب بمناقشة النقاط السابقة وتحريرها وفقا للخطة المعتمدة باعتماد الخطوات التالية:

-**مقدمة:** تكتسي المقدمة أهمية كبيرة في التعليق على الحكم أو القرار القضائي، حيث يبدأ فيها الطالب بعرض موضوع المسألة القانونية محل التعليق بصورة مختصرة، وبعد ذلك يلخص الطالب قضية الحكم أو القرار في فقرة يسرد فيها بإيجاز أهم الوقائع و الإجراءات والادعاءات ، وفي الأخير يقوم بطرح المشكل القانوني في صيغة قانونية واضحة ومختصرة[3].

- **صلب الموضوع** :في هذه المرحلة، يبدأ الطالب بمناقشة وتحليل النقاط القانونية المثارة أمام القضاة والتي طرحها الخصوم في شكل ادعاءات، وفي كل نقطة يناقش الطالب نظريا وتطبيقيا كل مسألة مع إعطاء رأيه في الحل القانوني الملائم لحل النزاع.

لكي يتمكن الطالب من القيام بكل ذلك، يجب عليه الاستعانة بالمعلومات النظرية المتعلقة بالمسألة القانونية محل التعليق، ثم الرجوع في كل مرة إلى حيثيات الحكم أو القرار محل التعليق لتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة ومقارنة الحل الذي اختاره الطالب مع الحل الذي توصل إليه القضاة، ويكون ذلك إما بتأييده أو بمعارضته، أما إذا تم رفض الحكم أو القرار، فيجب على الطالب أن يقدم حلا بديلا، وتكون دراسة صلب الموضوع في شكل خطة قام الطالب بوضعها من قبل.

خاتمة:

يقوم الطالب هنا بعرض نتيجة ما توصل إليه من خلال معالجته للحكم أو القرار القضائي، حيث يخرج بنتيجة مفادها أن المشكل القانوني في الحكم أو القرار القضائي محل التعليق يتعلق بمسألة قانونية معينة لها حل قانوني معين، يذكره الطالب معالجا بذلك الحل الذي توصل إليه القضاة إما بالموافقة عليه أو رفضه مع إعطاء البديل له.

---

[3] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 261

المحور الثاني: صياغة مذكرة استخلاصية

إن تحرير المذكرة الإستخلاصية لا يختلف عن الاختبار الذي يتعلق بتحرير مقالة وتعتبر أبسط منها، ذلك أن الخطة لا تعتمد أساسا على الأفكار الشخصية للطالب وإنما على تبسيط \ ما احتوته الوثائق المختلفة، وتهدف الخطة عموما في المذكرة الإستخلاصية إلى ضمان تقديم كامل وواضح وموضوعي لمحتوى الملف[4].

يحدد عدد صفحات المذكرة الإستخلاصية بـ 53 إلى 52 على الأكثر، ومن الضروري عند تحرير المذكرة الإستخلاصية أن يتمكن القارئ بسهولة من الرجوع للوثيقة التي اعتمد عليها، وهو ما يسمح له أيضا من التحقق من استعمال الوثائق والمعلومات المطلوبة فيها[5].

تتضمن الإجابة في تحرير مذكرة استخلاصية غالبا، مقدمة قصيرة ومباشرة وعرضا مؤطرا ومبررا، ويجب على الطالب عند تحريره للمذكرة عدم الاعتماد على النقل الحرفي لجمل الوثائق وفقراتها وإنما التعبير على الأفكار الرئيسية التي تحتويها.

إن كانت المذكرة الإستخلاصية والمقالة تتشابهان كثيرا في القواعد الشكلية فإنهما يختلفان في الموضوع، بحيث أن المقالة تعتمد أساسا على قدرة الطالب في الاستدلال وتوظيف معلوماته، بينما يركز الطالب قدرته في المذكرة الإستخلاصية على تقديم صورة وافية وموضوعية لمحتوى الملف دون الإدلاء برأيه الشخصي أو إضافة معلومات من عنده ولو بصفة ضمنية.

لصياغة أو تحرير مذكرة استخلاصية يجب المرور بمرحلتين أساسيتين هما كالتالي:

أولا: المرحلة التحضيرية:

تتطلب هذه المرحلة من الطالب معالجة المسألة القانونية التي تتضمنها الوثائق المرفقة

---

[4] عبد القادر البقيرات، *الوجيز في منهجية العلوم القانونية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 181 .

[5] محمد الصغير بعلي، *مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية والإدارية*، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 214

بطريقة منهجية دقيقة [6]وذلك بإتباع ما يلي:

1-تصنيف الوثائق[7]: حيث نبدأ بالسهلة التي تعطي فكرة دقيقة.

2-التمعن في الوثائق[8](طبيعة الوثائق، تاريخ الوثائق.....)

3-قراءة الوثائق المقدمة: بحيث يجب على الطالب القيام بالقراءة السريعة و المنهجية في نفس الوقت، و ذلك نظرا لكثرة الوثائق المرفقة التي يتألف منها الملف، و يركز الطالب خلال مرحلة القراءة على فهم كل وثيقة و يحاول الاحتفاظ في ذهنه بالمعلومات التي يرى أنها أكثر ملاءمة للمسألة المعروضة، و بالتوازي مع ذلك يقوم بتسجيل الأفكار العامة التي تحتويها الوثائق في المسودة قصد تسهيل إعداد المذكرة لاحقا، و في وجود آراء متناقضة يجب تسجيل الملاحظات حول وجود اختلاف للآراء من أجل مناقشتها فيما بعد[9].

-4-فرز المعلومات: يجب على الطالب استبعاد المعلومات التي لا تهم في تحرير المذكرة الإستخلاصية، حيث يقوم الطالب بتحليل المعلومات المتحصل عليها من الوثائق و يقارنها ببعضها حتى يصل إلى الأفكار الرئيسية لتلك الوثائق، لكي يتمكن من وضع خطة ملائمة[10].

ثانيا: المرحلة التحريرية:

في هذه المرحلة يقوم الطالب باستخلاص الأفكار من الوثائق المقدمة له و تحرير مذكرة وفق المنهج التالي:

1-المقدمة:

---

[6]محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 216.

[7]عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 269.

[8]عبد القادر البقيرات، المرجع السابق، ص 185.

[9]أحمد شوقي محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 162.

[10]محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 218 .

يجب أن تكون المقدمة مختصرة وقصيرة، تتضمن التعريف بالموضوع الذي استخلصه الطالب من الوثائق المقدمة وتنتهي بطرح الإشكالية وبالتقسيم الذي اعتمده الطالب للإجابة علىهذه الإشكالية[11].

2-المتن:

يقوم الطالب هنا بدراسة المسألة القانونية المعروضة عليه وفقا لخطة متسلسلة تجمع العناصر المشتركة التي تتضمنها الوثائق الملحقة، و يمنع على الطالب تخصيص مطلب لكل وثيقة لأن هذا يتعارض تماما مع المبدأ الذي تقوم عليه المذكرة الإستخلاصية، و يجب على الطالب عدم الاعتماد على النقل الحرفي للجمل و فقراتها و إنما على الأفكار الرئيسية التي تحتويها، و يمكن للطالب كذلك الإشارة إلى الوثيقة المرجعية أثناء التحليل، كذكر رقم المادة القانونية و رقم القانون و تاريخ صدوره، و أيضا رقم و تاريخ الحكم أو القرار القضائي، أو الإشارة إلى رأي فقيه معين من خلال ذكر عنوان المرجع المنسوب إليه أو المقال المنشور[12].

3-خاتمة:

إن خاتمة المذكرة الإستخلاصية ليست مثل خاتمة البحث العلمي لأن في هذا الأخير نحلل و نناقش و نعطي في الختام النتائج و الاقتراحات، أما المذكرة الإستخلاصية فهي مجرد استخلاص للأفكار و المعلومات الواردة في الوثائق المقدمة للطالب، وعليه فإن خاتمة المذكرة الإستخلاصية هي مجرد خلاصة لما بحوزة الطالب من معلومات و معطيات تحصل عليها من خلال الوثائق التي هو بصدد دراستها[13].

---

[11] عبد القادر البقيرات، المرجع السابق، ص 188.

[12] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 220.

[13] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 275.

المحور الثالث: التحرير الإداري

يختلف الأسلوب الإداري عما هو متعارف عليه في الأسلوب الأدبي، فالأسلوب الإداري هو أسلوب يتحدد وفق فلسفة معينة مرتبطة بالوظيف العمومي، وهو ما يجعله يشكل مجالا مستقلا وينفرد بخصائص مميزة وكذا بصيغ وقواعد خاصة[14].

أولا: مميزات التحرير الإداري

يتميز الأسلوب الإداري عن غيره من الأساليب المستعملة بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاصة، ومن هذه الأخيرة إلى الإدارات العامة، حيث أن التحرير الإداري أو الكتابة الإدارية تتميز بجملة من المميزات الشكلية والموضوعية[15]، سيتم توضيحها فيما يلي:

1-المميزات الشكلية:

تتمثل المميزات الشكلية للتحرير الإداري في:

أ- **اسم الدولة**:من أهم الخصائص التي تتميز بها المراسلات الإدارية عن غيرها من المراسلات المتبادلة بين الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الخواص هي اسم الدولة الذي يلزم كتابته على المراسلات الإدارية ليضفي عليها طابع الرسمية من جهة، ومعرفة النظام السياسي المعتمد ومكان تواجد الدولة على الخريطة العالمية من جهة ثانية[16]، مثل: "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية."

---

[14]محمد الصغير بعلي، التحرير الإداري والوثائق الإدارية في الجزائر ,دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 21.

[15]عبد القادر البقيرات، الوجيز في منهجية العلوم القانونية ,ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 205.

[16]محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 26

ب- اسم الإدارة المرسلة: إن الإدارة المرسلة هي جهاز إداري يقوم بإرسال مراسلة إدارية لشخص طبيعي أو معنوي، هذا الاسم يكتب على المراسلة بالهامش الأيمن للورقة و في قمتها، و لهذا الاسم أهمية بالغة تكمن في أن يتعرف المرسل إليه على اسم الإدارة المرسلة و على موطنها و طبيعة اختصاصها و على الإدارة الوصية[17].

ج- الرقم: يقصد بترقيم المراسلات و الوثائق الإدارية إعطاء رقم لكل مراسلة أو وثيقة إدارية سواء كانت صادرة أو واردة من السجل المخصص لها، الذي يتم وضعه مباشرة أسفل اسم الإدارة أو المصلحة أو المكتب التابعين لها، مع إضافة الحرف أو الأحرف الأبجدية للإدارة المرسلة للاستخلاص و أن المراسلة قد صدرت من مكتب أو مصلحة معينة تابعة للإدارة المرسلة[18].

وعليه، لا يمكن إرسال أو تلقي مراسلة أو وثيقة إدارية من غير تسجيلها أي إعطائها رقما تسلسليا من سجل الصادرات أو الواردات، فالعملية تقتضي الحرص والمحافظة الشديدين على المراسلات وجميع الوثائق الإدارية من الضياع، وما تجدر الإشارة إليه أن السجلات السالفة الذكر تستعمل لمدة سنة كاملة مع أعدادها التسلسلية ابتداء من جافني إلى غاية ديسمبر، ومن رقم واحد إلى ما لا نهاية عند نهاية السنة.

د- صفة المرسل و صفة المرسل إليه:

تعبر هذه الصيغة عن اسم المسؤول الإداري صاحب الاختصاص الأصلي المخول له بقانون أو بناء عليه لتمثيل الشخص المعنوي في موطن معين، وبالتالي فإن كتابة صفة الاسم الوظيفي للمسؤول – رئيس–على الرسالة بمفرده لا يعني من ذلك شيئا وبإضافة اسم الشخص

---

[17] عبد القادر البقيرات، المرجع السابق، ص 208.

[18] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 29

المعنوي –المجلس الشعبي البلدي – المسير من قبل المسؤول الإداري، يعني بذلك أن الرئيس اسم وظيفي، والمجلس الشعبي البلدي اسم لشخص معنوي – البلدية–.

ومنه فإن الاسم الوظيفي – الرئيس – المسير لإدارة البلدية و في موطن معين، إجباري الكتابة على المراسلات بالقرب من هامشها الأيسر، و أسفله يكتب حرف " إلى" مشار إلى المرسل إليه[19]، ثم يكتب الاسم المميز للذكور و الإناث، فالسيد بالنسبة للذكور صغار و كبار والمرأة المتزوجة سيدة، و العازبة آنسة، و يليه مباشرة الاسم الشخصي للمرسل إليه إن كان شخصا طبيعيا أو اسما وظيفيا للمسؤول المسير لشؤون إدارة الشخص المعنوي و مقره الاجتماعي.

هـ – الموضوع:

يتمثل موضوع المراسلة الإدارية في هدفها المقصود، إذ تحرر الرسالة الإدارية بدقة وموضوعية تامتين ويستخرج موضوعها في كلمة واحدة أو في جملة مفيدة، وتكمن أهمية ذكر موضوع الرسالة الإدارية في إنجاز العمل بسرعة عند القيام بعملية فرز المراسلات على اختلاف أنواعها ومواضيعها، ويأتي موضوع الرسالة الإدارية بعد المرسل إليه، ولكن في أقصى اليمين.

و– المرجع و الإشارة إلى النصوص المطبقة[20]:

يشار إلى المرجع و النصوص المطبقة مباشرة أسفل الموضوع عند الاقتضاء، أي عندما تتطلب المراسلة وضع مرجع ، فالمرجع هو السند الذي تستند إليه الإدارة عند الإجابة على مراسلة ما قبولا أو رفضا بحسب المقتضيات، وبالتالي فالمرجع هو تاريخ إصدار الرسالة ورقمها الترتيبي المعطى لها من سجل الصادرات لدى الإدارة الأصلية، مثال: عند الإجابة على رسالة إدارية وردت إلى الإدارة من إدارة أخرى يكتب أمام المرجع: رسالتكم رقم ..... المؤرخة في .....، ثم يكتب في الفقرة الأولى من الرسالة: ردا على رسالتكم المشار إليها

---

[19] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 32.

[20] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 35

في المرجع المتعلقة بـ: .....، أو ردا على رسالتكم المشار إليها في المرجع، التي تطلبون فيها ..... يشرفني .....إلخ.

فيما يتعلق بالرد على الرسالة الشخصية الواردة إلى الإدارة من شخص طبيعي، يكتب أمام المرجع: رسالتكم المؤرخة في .....، ثم يكتب أيضا في الفقرة الأولى من الرسالة: ردا على رسالتكم المشار إليها في المرجع و المتعلقة بـ: ..... يشرفني أن .....إلخ.

إن وجه الاختلاف من حيث الإشارة إلى المرجع في الرسالتين الإدارية و الشخصية أن هذه الأخيرة موجهة من الإدارة إلى شخص طبيعي، و يشار في توحيد الزمن في الرسالة الموجهة إلى الإدارة إلى الرقم المعطى للرسالة الواردة من سجل صادرات الإدارة المرسلة، في حين لا يشار إلى الرقم في الرسالة الموجهة إلى الأشخاص الطبيعيين، كونها لم تحمل رقما من سجلات أصحابها عند تصديرها.

أما بخصوص رسالة التذكير التي تذكر فيها الإدارة المرسل عن رسالة سابقة أرسلت إليه بخصوص موضوع معين، كطلب الالتحاق بالعمل مثلا أو إتمام بناء مشروع سكني في موعده المحدد..... إلخ، و المرسل إليه لم يجب على الرسالة الأولى، فيكتب أمام المرجع: رسالتي رقم ..... المؤرخة في .....، ثم يكتب في الفقرة الأولى من الرسالة: تبعا لرسالتي المشار إليها في المرجع المتعلقة بـ.....: يشرفني أن ..... إلخ.

أما من حيث الإشارة إلى النصوص التشريعية و التنظيمية المطبقة فهي واجبة إن تعلق موضوع الرسالة بذلك، و من دونها لا يمكن إضفاء الصبغة القانونية عليها، و التي تستوجب الإصدار و التنفيذ في آن واحد، مثال على ذلك: عند الإجابة على رسالة شخص ما يطلب فيها توظيفه في وظيفة معينة أو طلب منحه ترخيص أو طلب شراء قطعة أرض أو مسكن، و طلبه هذا غير مستوف للشروط المنصوص عليها في القانون، لا نكتفي بالقول في الرد أن طلبه لم يحظ بالقبول، و عليه فمن واجب الإدارة أن توضح ذلك في م ارسلتها إلى المرسل

إليه و تبين له السبب الذي حال دون قبول طلبه، سواء بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار رقم .... الصادر بتاريخ .....، و ذلك عملا بخاصية الوضوح التي تتميز بها المراسلات الإدارية.

ن- المرفقات:

هي أشياء مادية ترفق مع الرسالة، يأتي ترتيبها إما بأسفل المرجع أو بأسفل الموضوع مباشرة إن لم يكن في المراسلة مرجع، فالمرفقات توضع في حالة إرسال وثيقة واحدة أو عدة وثائق، فيذكر عددها بالأرقام أمامها ثم يوضح في محتوى الرسالة المقصود منها[21].

ي-ترتيب الفقرات:

ترتب الفقرات في الرسالة الإدارية ترتيبا أفقيا حسب أولويتها، فقد تتشكل الرسالة من مقدمة وموضوع وخاتمة أو قد تقتصر على الموضوع والخاتمة، أي الدخول مباشرة في الموضوع وختمه بطلب أو تنفيذ أمر معين أو الامتناع من تنفيذه أو تقديم اق اترح والتماس الموافقة عليه.

إن المقصود بترتيب الفقرات بحسب الأولوية، أن تأتي الفقرة الموالية موضحة للفقرة السابقة، كبسط الموضوع في الفقرة الأولى وشرحه وتحليله بقدر واف في الفقرة الثانية والنتيجة المتوخاة منه في فقرة أخيرة ثالثة.

لا يعني مما سبق أن الرسالة تتشكل من ثلاث فقرات لا غير، أي طرح الموضوع ثم تحليله و أخيرا النتيجة، فقد تتشكل الرسالة من عدة فقرات بحسب الموضوع المطروح لتنتهي بعد إزالة الغموض الذي يرد في فقرة فتوضحه فقرة ثانية أو ثالثة أو اربعة .....إلخ إلى غاية الوصول إلى المعنى المقصود من الرسالة.

---

[21] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 38.

أخيرا تختم الرسالة بصيغة المجاملة المتمثلة في عبارات التقدير والاحترام الواجبة من الموظف المرؤوس إلى الرئيس الإداري، و من الإدارة العامة إلى الإدارة الخاصة أو شخص طبيعي[22].

م- التوقيع و التاريخ و الختم الرسمي:

إن التوقيع هو إجراء عملي قانوني يجريه صاحب الاختصاص الأصلي على المراسلات والوثائق الإدارية موضحا فيه الاسمين الوظيفي والشخصي له[23]، وفي حالة ما إذا فوض توقيعه إلى مرؤوسه، فيكتب الاسم الوظيفي لصاحب الاختصاص الأصلي في الأعلى وبأسفله الاسم الوظيفي للمفوض إليه ثم الاسم الشخصي لهذا الأخير، و يأتي التوقيع في أسفل الصفحة، في الجهة اليسرى منها و بعد النص مباشرة.

بالنسبة لتاريخ الرسالة الإدارية، يكتب في يسار الصفحة وفي الجهة العليا منها، وتذكر فيه العناصر التالية دائما: المكان واليوم و الشهر و السنة، مثال: سيدي بلعباس في 20 مارس 2020.

و بعد إنجاز الرسالة أو الوثيقة الإدارية، يتم وضع الختم " الطابع الرسمي للإدارة " بجانب التوقيع.

2-المميزات الموضوعية:

إضافة إلى المميزات الشكلية، فإن التحرير الإداري يمتاز بجملة من المميزات الموضوعية[24] التي هي كالاتي:

---

[22] عبد القادر البقيرات، المرجع السابق، ص 212.

[23] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 40.

[24] عبد القادر البقيرات، المرجع السابق، ص 214.

أ- **التجرد:** حيث أنه ليس هناك مكان لكل الألفاظ و كل العبارات الغير الموضوعية أو العامية أو المثيرة للانفعال في الأسلوب الإداري، بل و حتى النسق الصوتي يجب أن يتسم بالجدية و الرسمية.

ب- **المجاملة:** يجب أن يتحلى محرر الوثيقة الإدارية بحسن الالتفات و اللباقة، فبالرغم من كون الإدارة ملزمة في الكثير من الأحيان بالإجابة سلبا على عدد من الطلبات، إلا أنها تسعى دائما إلى إضفاء صفة التحفظ أو الاحتراس على ردود من هذا القبيل، حتى يبقى الأمل لدى أصحاب هذه الطلبات قائما[25].

ج-**المسؤولية:** إن كل الوثائق الإدارية ممضية من طرف ممثلي السلطة العامة، و بالتالي تكتسي طابع الرسمية، لذلك فإن التحرير الإداري بعيد كل البعد عن كل ما هو مجهول أو غامض أو مبهم، و يتعين على موقع الوثيقة الإدارية أن يكون معلوما حتى يتحمل مسؤولية ما يكتب.

د- **المنطق:** يجب عرض الوقائع و الحيثيات بصفة عقلانية و منطقية، حسب أهميتها التصاعدية[26].

هـ- **الموضوعية:** من الخصائص الهامة و المهمة جدا في المراسلات الإدارية، خاصية الموضوعية التي تلزم المحرر عند الشروع في الكتابة أن يكتب باسم الإدارة التي ينتمي إليها ويخضع لقواعد الانضباط بها، و بعبارة أدق فالمحرر الإداري يكتب باسم الإدارة لا باسمه الخاص، فينحاز و يتحرر من الذاتية، فيكتب كتابة خالية من كل انفعال أو عاطفة شخصية، إذ يضع عبا ارت و صيغ مهذبة تعطي للإدارة هيبتها و احترامها باستعمال الصيغة التشريفية يشرفني - في كلتا الحالتين قبولا و رفضا، حيث بموجبها يعبر عن شرف و سيادة الإدارة لا

---

[25] المرجع السابق، ص 216.

[26] المرجع السابق، ص 217.

عن سرورها و أسفها، أي يسرني، يؤسفني[27]، و على هذا الأساس فالمحرر الإداري لا يكتب باسمه الخاص إنما يكتب باسم الإدارة، و هي بالطبع شخص معنوي لا تتأسف و لا تتألم و لا تحزن و لا تفرح.

و-البساطة: يقال إن الأسلوب البسيط هو الأسلوب الأحسن والأصعب، لذلك وجب على محرر الوثيقة الإدارية أن يمتنع عن اللجوء إلى الأسلوب البيروقراطي المعقد، فالهدف ليس إثارة إعجاب القارئ بل تبليغه الفكرة في أسلوب يتسم بالبساطة، يكون في متناول العامة من القارئ.

ي-الحذر[28]: يمتاز التحرير الإداري بالحذر الذي يعد ميزة لصيقة بسموَ الإدارة وهيبة الدولة، فمبدأ المسؤولية يتنافى تماما مع الخطأ .

م-الإيجاز والوضوح و الدقة: تمتاز المراسلات الإدارية بخاصية الإيجاز و الإطالة فيما يقتضيه المعنى المقصود و الفائدة المرجوة، و عليه فإن المحرر الإداري ينتقي ألفاظا مهذبة في جمل قصيرة و مفيدة، و لا يعني هذا أن الإيجاز ينصب على النص فيجعله وجيزا فاقدا للمعنى و الهدف، فالمقصود من الإيجاز إنشاء نص واضح من كلمات و جمل قصيرة غير مكررة[29].

لكي يتحقق هدف المراسلة الإدارية الذي أنشئت من أجله، يتوجب صياغة نصها من كلمات مفهومة وواضحة تقرأ وتفهم من قبل الأشخاص الموجهة إليهم دون عناء ولا تستدعي لفت انتباه الإدارة المنشئة لها لتوضيحها، فالمحرر الإداري مطالب بالكتابة والرد على رسائل

---

[27] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 47.

[28] المرجع السابق، ص 49.

[29] عبد القادر البقيرات، المرجع السابق، ص 221.

الأشخاص مختلفي المستويات العلمية، الشيء الذي يوجب عليه التعبير بألفاظ بسيطة لا يشوبها غموض، واضحة المعنى والمقصود.

يتميز كذلك التحرير الإداري بالدقة التي تعني أخذ الحيطة والحذر في صياغة نص الرسالة من كلمات وأحرف، ومحل وجود هذه الأخيرة بأول ووسط وآخر الكلمة من جهة، وربط الجمل بالفقرات من جهة ثانية.

ثانيا: نماذج عن وثائق إدارية:

1-المذكرة: Note

هي وثيقة إدارية داخلية مؤقتة تتضمن مقررات من الرئيس الإداري إلى مرؤوسيه قصد العمل على تطبيق التعليمات والتوجيهات الصادرة بشأن توحيد طرق العمل وتحسينها وتصدر أيضا من المرؤوس الإداري إلى رئيسه لإفادته بمعلومات عاجلة أو آجلة[30]، وللمذكرة أشكال عديدة تتمثل في:

-**مذكرة توجيهية:** تصدر عن الرئيس الإداري إلى مرؤوسيه قصد توحيد و تحسين طرق العمل بالإدارة.

-**مذكرة إعلامية:** تصدر من الرئيس الإداري للأفراد في شكل إعلان للزوار بخصوص تحديد الزيارات، وتصدر من المرؤوس الإداري إلى رئيسه قصد إعلامه بواقعة معينة.

-**مذكرة مصلحية:** تصدر في شكل إعلان من الرئيس الإداري إلى مرؤوسيه، تعني جميع المصالح والموظفين التابعين لها، كتحديد مواقيت العمل مثلا.

2-المنشور: la circulaire[31]

---

[30] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 58.

[31] عبد القادر البقيرات، المرجع السابق، ص 229 .

هو وثيقة إدارية داخلية تصدر من سلطة إدارية عليا وتوجه إلى سلطات إدارية دنيا في شكل مذكرة أو رسالة ترسل إلى العديد من المرسل إليهم، وهي الميزة التي تميز المنشور عن باقي الوثائق الإدارية، فالمنشور يتصف بالديمومة أي أنه غير مؤقت كالمذكرة المصلحية.

يصدر المنشور قصد تنظيم حالة معينة أو توضيح غموض وارد في نص من النصوص القانونية، غير أنه لا ينشئ قاعدة قانونية أو يعدلها أو يلغيها.

3-التقرير : le rapport

هو وثيقة إدارية داخلية مؤقتة تحرر وتوقع وترفع دائما من المرؤوس إلى الرئيس الإداري، قصد إفادة هذا الأخير بواقعة معينة متبوعة باقتراح أو عدة اقتراحات[1]، تستهدف الحصول على موافقة الرئيس الإداري لاتخاذ تدابير عاجلة أو آجلة.

أما بخصوص منهجية إعداد التقرير، فإنه يتطلب من المقرر الآتي:

المقدمة: طرح الأسباب التي دفعت المقرر إلى إعداد التقرير.

الموضوع: يتناول الدخول مباشرة في الموضوع وذلك باستعراض القضية المطروحة.

الاقتراحات: التي تكون متوافقة مع موضوع التقرير حتى تنال موافقة الرئيس.

4-المحضر: procès verbal (pv)

هو وثيقة إدارية داخلية لها قوة الإثبات، تدون فيها وقائع قد سمعها أو شاهدها عون مختص من شخص أو عدة أشخاص أدلو بها إراديا بعين المكان أو عند استدعائهم إلى مقرات العمل أو التنقل إلى مكان تواجدهم وتدوين تصريحاتهم في مطبوع رسمي يوقع عليه المعنيون[2].

---

[1] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 63.

[2] عبد العزيز سعد، إجراءات ممارسة الدعاوى القضائية ,دار هومة، الجزائر، 2019، ص 121.

5-البرقية و التلكس:

البرقية رسالة ترسل بواسطة البرق من مكتب بريد إلى آخر، وتتميز بميزة واحدة أساسية وهي إيجاز نصها إلى حد كبير، وتحرر البرقية لتوصيل أخبار هامة بشكل عاجل، سواء كانت حسنة أو سيئة.

يعتبر التلكس مثل البرقية تماما، ويتطلب إرسال التلكس وجود جهازين، الأول للإرسال والثاني للاستقبال، بحيث إذا رقن النص في جهاز الإرسال تلقاه جهاز الاستقبال ونسخه، وتتوافر أجهزة التلكس لدى الشركات الكبرى لأنه وسيلة هامة لاستقطاب الأخبار بأقصى سرعة مما يسمح باتخاذ القرارات اللازمة في أقصر مدة[1].

6-المداولة[2]:

هي وثيقة إدارية داخلية، تصدر من مجلس وتتضمن مواضيع مختلفة، اقتصادية واجتماعية أو ثقافية، يعرض موضوعها في شكل تقرير معلل -بيان أسباب – على المجلس في اجتماعاته العادية أو الاستثنائية وبحضور أغلبية أعضائه، فيناقشه، إما أن يرفضه أو يعدله أو يصادق عليه، وعند المصادقة من المجلس بالأغلبية، تحرر مداولة في شكل محضر جلسة، يبين فيها عدد الحاضرين والغائبين في المجلس، والمصوتين بنعم أو لا والممتنعين، ثم توقع.

---

[1] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 67.

[2] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 71 .

خاتمة

تعتبر المنهجية في العلوم القانونية من أهم الدّراسات التي تلقن للطلبة الباحثين على اعتبار أنّها العمود الفقري للبحث العلمي، فوظيفتها أن ينشأ لدى الطالب الأسلوب والطريقة في التعامل مع شتى الميادين التي يطرحها علم القانون، ولذا فإنّ الأمر الهام في الدّراسات القانونية ليس هو استعراض كل المعلومات ولكن كيفية صياغتها وفق منهجية وأسلوب قانوني سليم، ولا شك أنّ إتباع القواعد المنهجية ستمكن الباحث من اكتساب الأسلوب والطريقة العلمية مع مختلف المواضيع القانونية.

وبناءً على ما سبق، قد تمّ التوصل إلى النتائج التالية:

- أنّ أول ما يواجه الباحث هو تحديد المشكلة واختيار الموضوع، لذا كان لزاما عليه أن يكون ملما بالمعالم الأساسية التي توقف الباحث على كيفية الوصول إلى تحديد موضوع بحثي يمكن أن تدور حوله رسالته سواء كانت مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أو أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

-أنّ التعمق وكثرة الاطلاع على أمهات الكتب القانونية تساعد وتعين الباحث على إدراك المشكلات الراهنة وعلى اكتساب اللغة القانونية الصحيحة والأسلوب المنهجي الجيد.

-أنّ التكرار والحشو عيب جسيم، يفقد البحث قيمته العلمية.

- أنّ أفضل البحوث تلك البحوث الموجزة الدالة والتي تبرز فيها الشخصية العلمية للباحث، وكذلك يتمّ فيها مراعاة قواعد الاقتباس والتهميش للحفاظ على الأمانة العلمية وتجنب السرقة العلمية قصدا أو دون قصد.

ومن جملة هذه النتائج نقترح ما يلي:

- ضرورة اهتمام طلبة الماستر بمنهجية إعداد البحوث العلمية من خلال البحوث العلمية المقدمة لهم من خلال المقرر الدراسي، قصد التمرن والتدرب على كتابة البحوث العلمية بشكل دقيق.
- ضرورة اكتساب اللغة القانونية بكثرة الاطلاع على مختلف المراجع المتخصصة.
- ضرورة الحفاظ على الأمانة العلمية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً-الكتب:

1. إبراهيم أبراش، البحث الاجتماعي، قضاياه مناهجه إجراءاته، منشورات كلية الحقوق، مراكش، سلسلة الكتب، العدد 10، 1999.
2. إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 1982.
3. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1994.
4. أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، ط1، ددن، د ب ن، 1997.
5. أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، ط1، د د ن، د ب ن، 2015 .
6. براهيمي سهام، الدليل المنهجي لإعداد البحوث ومذكرات التخرج، ط1، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2020.
7. جيدير مانيو، منهجية البحث، تنسيق: محمد عبد النبي السيد غانم، د ط، د د ن، د ت ن، د ب ن.
8. رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، دار الفكر المعاصر، لبنان، 2000.
9. رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت ن.
10. رقية سكيل، منهجية البحوث العلمية دليل طلب العلوم القانونية والإدارية،ط1، دار الخلدونية، الجزائرن 2010.
11. زين بدر فرتج ، أصول البحث القانوني، د ط ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
12. طلعت همام، سين وجيم عن مناهج البحث العلمي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984.

13. عامر قنديلي، البحث العلمي واستخدام المصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازوري العلمية، الأردن، د ط، 2008.
14. عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ط3، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.
15. عبد العزيز سعد، إجراءات ممارسة الدعاوى القضائية، دار هومة، الجزائر، 2019.
16. عبد الله العسكري، منهجية البحث في العلوم القانونية، ط2، دار النمير، سوريا، 2004.
17. عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدّراسات القانونية والسياسية، مديرية النشر، عنابة، 2003.
18. عبد الواحد شعير، منهجية القراءة القانونية، مطبعة النّجاح الجديدة، البيضاء، 1993.
19. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ط3، دار الشروق، السعودية، 1987.
20. عبد الوهاب أبو سلمان، كتابة البحث العلمي ومصادر الدّراسات الإسلامية، ط1، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، 1980.
21. علي مراح، منهجية التفكير القانوني النظرية والتطبيق، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
22. عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط9، ديوان المطبوعات الجامعية، 2022.
23. عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني أصول إعداد البحوث والرسائل الجامعية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2012.
24. عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
25. لويس معلوف، المنجد في اللغة والعلم، ط37، منشورات دار المشرق، لبنان، 1998.
26. ليلى عبد الوهاب، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، أصول ومقدمات، المكتب الجامعي الحديث، 2000.

27. محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية، د ط، مكتبة الشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د ت ن.
28. محمد العروصي، المختصر في المنهجية القانونية، ط2، منشورات مختبر الأبحاث والدّراسات حول قانون الأعمال والمقاولات بكلية الحقوق السويسي، الرباط، 2011.
29. محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث القواعد والمراحل والتطبيقات، ط2، دار وائل للطباعة والنشر، 1999.
30. محمد عثمان الخشت، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 1989.
31. محمد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، ط3، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000.
32. محمد الصغير بعلي، *مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية والإدارية*، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
33. محمد الصغير بعلي، التحرير الإداري والوثائق الإدارية في الجزائر ,دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
34. مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث العلمي وقواعد التحقيق، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 1998.
35. نصر سلمان، سعاد سطحي، منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية، د ط، دار السلام، 2005.

ثانياً- المطبوعات البيداغوجية:

1. أحمد شوقي محمد عبد الرحمن، *أصول البحث القانوني*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018.

2. حسام سلمان، محاضرات في مقياس منهجية إعداد مذكرة، مطبوعة بيداغوجية علمية، السنة الثانية ماستر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2021/2020.
3. خلاف وردة، محاضرات في مادة منهجية العلوم القانونية، ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر، تخص: منازعات القانون العمومي، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة سطيف 2، الموسم الجامعي 2017/2013.
4. دحامنية علي، محاضتا في المنهجية، السنة الأولى، معهد الحقوق، المركز الجامعي بالوادي، 2008/2007.
5. عبد القادر البقيرات، *الوجيز في منهجية العلوم القانونية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
6. عمار عوابدي، *مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية والإدارية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
7. قاشي علال، محاضرات في منهجية إعداد البحث العلمي، ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر القانون العقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 02، 2018/2017.

فهرس المحتويات

مقدمة ---------- 1

المحور الأول: مفاهيم عامة حول العلم والمنهج وعلم المناهج. ---------- 3

المبحث الأول: مفهوم العلم. ---------- 3

المطلب الأول: تعريف العلم وخصائصه. ---------- 3

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للعلم. ---------- 3

الفرع الثاني :خصائص العلم. ---------- 4

المطلب الثاني: تمييز العلم عما يشابهه. ---------- 5

الفرع الأول: التمييز بين العلم والمعرفة. ---------- 5

الفرع الثاني: التمييز بين العلم والثقافة. ---------- 6

الفرع الثالث: التمييز بين الفن والعلم. ---------- 6

المبحث الثاني :مفهوم المنهج وعلم المناهج. ---------- 7

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للمنهج. ---------- 7

المطلب الثاني: تعريف علم المناهج. ---------- 8

المطلب الثالث :أسس اختيار منهج البحث. ---------- 8

المحور الثاني: ماهية البحث العلمي. ---------- 9

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي. ---------- 9

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي وخصائصه. ---------- 9

الفرع الأوّل: تعريف البحث العلمي ---------- 9

الفرع الثاني : خصائص البحث العلمي ---------- 11

المطلب الثاني: أهمية البحث العلمي. ---------- 12

المطلب الثالث: أنواع البحث العلمي. ---------- 12

الفرع الأول: تقسيم البحوث على أساس الطبيعة ودوافع أو غرض البحث ---------- 13

الفرع الثاني: تقسيم البحوث على أساس النشاط. ---------- 14

الفرع الثالث: تقسيم البحوث على أساس الاستعمال ---------- 15
المبحث الثاني: أدوات البحث العلمي ---------- 16
المطلب الأول: العينة.---------- 17
المطلب الثاني: الملاحظة ---------- 18
المطلب الثالث: المقابلة. ---------- 18
المطلب الرابع: الاستبيان (الاستقصاء). ---------- 19

المحور الثالث: منهجية إعداد البحوث العلمية. ---------- 20

المبحث الأول: مرحلة تحديد المشكلة واختيار الموضوع. ---------- 21
المطلب الأول: المقصود بمشكلة البحث وكيفية تحديدها.---------- 21
المطلب الثاني: طرق اختيار موضوع البحث. ---------- 24
الفرع الأول: اختيار موضوع البحث من طرف الباحث.---------- 24
الفرع الثاني: اختيار الموضوع من طرف المشرف.---------- 25
المطلب الثالث: معايير اختيار موضوع البحث ---------- 26
الفرع الأول: المعايير والضوابط الذاتية في اختيار الموضوع---------- 26
الفرع الثاني: المعايير والضوابط الموضوعية في اختيار موضوع البحث.---------- 30
المبحث الثاني: مرحلة جمع المادة العلمية (مرحلة البحث عن الوثائق العلمية وجمعها). -------- 33
المطلب الأول: مفهوم المصادر والمراجع. ---------- 34
الفرع الأول: المقصود بالمصدر.---------- 34
الفرع الثاني: المقصود بالمراجع.---------- 34
المطلب الثاني: أنواع المصادر والمراجع. ---------- 35
الفرع الأول: تقسيم المراجع من حيث طبيعتها ---------- 35
الفرع الثاني: تقسيم المصادر والمراجع من حيث جدواها أو أهميتها.---------- 43
المطلب الثالث: طرق الحصول على المصادر والمراجع. ---------- 45
الفرع الأول: المكتبات العامة والمتخصصة.---------- 45

الفرع الثاني: المقابلة. ---------- 46
الفرع الثالث: شبكة الإنترنت. ---------- 46
المبحث الثالث: مرحلة القراءة والتفكير. ---------- 48
المطلب الأول: مفهوم القراءة والتفكير.---------- 49
الفرع الأول: تعريف القراءة. ---------- 49
الفرع الثاني: أهداف القراءة.---------- 49
الفرع الثالث: شروط وقواعد القراءة. ---------- 50
المطلب الثاني: مراحل القراءة ---------- 53
الفرع الأول: القراءة السريعة الكاشفة. ---------- 53
الفرع الثاني :القراءة العادية. ---------- 54
الفرع الثالث: القراءة العميقة والمركزة.---------- 54
المبحث الرابع: مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع (إعداد خطة البحث).---------- 56
المطلب الأول: تعريف خطة البحث، أهميتها وخصائصها. ---------- 56
الفرع الأول: تعريف خطة البحث. ---------- 57
الفرع الثاني: أهمية خطة البحث.---------- 57
الفرع الثالث: خصائص خطة البحث.---------- 58
المطلب الثاني: شروط وقواعد خطة البحث. ---------- 59
المطلب الثالث: أسس ومعايير وضع خطة البحث ---------- 61
المطلب الرابع: أشكال خطة البحث.---------- 62
المبحث الخامس: مرحلة تدوين وتخزين المعلومات.---------- 65
المطلب الأول: التعريف بمرحلة تدوين وتخزين المعلومات وأهميتها. ---------- 65
الفرع الأول: الأساليب التقليدية لتخزين المادة العلمية. ---------- 66
الفرع الثاني: الأساليب الحديثة لتدوين وتخزين المادة العلمية. ---------- 71
المطلب الثالث: قواعد تدوين وتخزين المعلومات ---------- 72
المطلب الأول :أهداف مرحلة الصياغة والتحرير. ---------- 74
المطلب الثاني: ضوابط وشروط مرحلة الصياغة والتحرير ---------- 74

المطلب الثالث: القواعد والأسس المساعدة للحفاظ على الأمانة العلمية ---------- 78
الفرع الأول: الاقتباس. ---------- 79
الفرع الثاني: الهوامش.---------- 81

المحور الرابع :الجوانب الشكلية والتنظيمية لإخراج البحث العلمي في شكله النهائي. --------- 90

المبحث الأول: الصفحات التمهيدية. ---------- 91
المطلب الأول: صفحة العنوان. ---------- 91
المطلب الثاني: صفحة الإهداء وصفحة الشكر والتقدير. ---------- 93
المطلب الثالث: صفحة لقائمة المختصرات. ---------- 94
المبحث الثاني: الأركان الرئيسة للبحث---------- 95
المطلب الأول :المقدمة ---------- 95
المطلب الثالث :الخاتمة. ---------- 98
المبحث الثالث: مكملات متن البحث.---------- 99
المطلب الأول: الملاحق. ---------- 99
المطلب الثاني: قائمة المصادر والمراجع ---------- 100

القسم الثاني: تقنيات إعداد البحث العلمي ---------- 105

المحور الأول: تقنيات تقديم الاستشارة القانونية وتحليل نص والتعليق على القرارات والأحكام. --- 106

المحور الثاني: صياغة مذكرة استخلاصية ---------- 127

أولا: المرحلة التحضيرية: ---------- 127
ثانيا: المرحلة التحريرية: ---------- 128

المحور الثالث: التحرير الإداري ---------- 130

ثانيا: نماذج عن وثائق إدارية: ---------- 138

خاتمة ---------- 105

قائمة المصادر والمراجع ---------- 106

فهرس المحتويات ---------- 105